

الوضع ما بعد الحداثي

جان - فرانسوا ليوتار



ترجمة: أحمد حسن

الوضع ما بعد الحربي

تقرير عن المعرفة

ملحق به مقال: الإجابة على سؤال: ما هي ما بعد الحداثة؟
مع تصدير بقلم: فريدريك چيمسون

جان . فرانسوا ليوتار

ترجمة : أحمد حسان



دار شرقيات

هذه ترجمة كاملة لكتاب:

La condition post-moderne.

Jean-François Lyotard

Minuit, 1979

© جميع حقوق النشر محفوظة ١٩٩٤

الطبعة العربية الأولى ١٩٩٤



دار شرقيات للنشر والتوزيع

٥ شارع محمد صدقي، هدى شعراوي،

باب اللوق/ القاهرة

ت: ٢٩١٢-٣٩ س. ت: ٢٦٩١٩٨

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع



البعثة الفرنسية

للأبحاث والتعاون

قسم الترجمة

القاهرة

غلاف وإخراج: ذات حسين أبوزيد

لوحة الغلاف

تفصيل من لوحة الفنان وفرناند ليبييه

(متحف إهرمتياج)

تصدير

فريدريك جيمسون

هذا العرض الذي يبدو محايداً لكم هائل من المواد حول العلم المعاصر ومشكلات المعرفة أو المعلومات يتبين عند فحصه عن كُتُب أنه نوعٌ من مفترق الطرق يتقاطع عنده عددٌ من الموضوعات المختلفة - عددٌ من الكُتُب المختلفة - ويُكسب بعضها البعض طابعاً إشكالياً. لأن مناقشة جان-فرانسوا ليوتار للنتائج المترتبة على الآراء الجديدة في البحث العلمي ونماذجه، والتي طرحها مُنظِّرون من أمثال توماس كون Thomas Kuhn ويول فييرابند Paul Feyerabend ، هي أيضاً جدال تحت غلالة رقيقة ضد مفهوم يورجن هابرماس Jürgen Habermas لـ "أزمة مشروعية" ورؤيته لمجتمع تواصلٍ تماماً، وشفاف، و"خالٍ من التشويش". وفي نفس الوقت، فإن عنوان الكتاب، وتيمّة ما بعد الحداثة الرائجة بارزةٌ فيه على نحو استغراقي، يفتح هذا الموضوع، ضمناً على الأقل، باتجاه علمي الجمال والاقتصاد، حيث أن ما بعد الحداثة، كما يجري فهمها بشكل عام، تتضمن قطيعةً جذريةً، مع ثقافة وجماليات سائدة، وكذلك مع لحظة مختلفة نوعاً من التنظيم الاقتصادي-الاجتماعي تُقاسُ في مواجهتها جوانب جدتها وتجديداتها النبوية: لحظة (أو حتى نظام) اجتماعية واقتصادية جديدة، أطلقت عليها تسميات متنوعة مثل مجتمع وسائل الإعلام، و"مجتمع الاستعراض" (جي ديوبور Guy Debord)، والمجتمع الاستهلاكي (أو "مجتمع الاستهلاك Soci-été de consommation")، و"المجتمع البيروقراطي للاستهلاك المنظم" (هنري لوفيفر

Henri Lefebvre)، أو "المجتمع ما بعد الصناعي" (دانييل بل Daniell Bell). ومن المفترض أيضاً أن هذا المرجع التقني واللا شخصي المزعوم يمثل كذلك نقلة ذات مغزى في تطور آراء ليوتار الفلسفية الخاصة، التي سيدهشنا أن الرنين النزالي والتنبؤي لها، والمألوف للقراء أعماله الأخرى، صامت نسبياً هنا، وأخيراً، وفي ارتباط وثيق بهذه النقطة الأخيرة، فإن "الوضع ما بعد الحداثي" يواجهنا بعمليات منهجية ذات مغزى، تنسج على منوال تقاليد معاصرة كاملة بالغة الثراء للتحليل الحكائي narrative analysis لكنها رغم ذلك تضرب على نغمة معزولة وغير مألوفة نسبياً ضمن كامل مدى البحث الفلسفي المعاصر.

ربما كان الموضوع الرسمي لليوتار - ألا وهو مكانة العلم والتكنولوجيا، مكانة التكنولوجيا الديمقراطية والتحكم في المعرفة والمعلومات اليوم - أكثر الموضوعات شيوعاً بالنسبة للقاري الأمريكي، لكنه يؤدي بنا، على الفور وبصورة موحية، إلى كل التيمات التي عددها لتوي. "تممارسة العلم"، doing science، مثلاً، تتضمن نوعها الخاص من المشروعية (فما السبب في أن طلبتنا لا يقومون بعمل معلمي في السيمياء؟ ولماذا يُعدّوا إيمانويل فلييكوفسكي Immanuel Velikovsky شخصاً غريب الأطوار؟) ومن ثم يمكن بحثها باعتبارها منظومة فرعية للمشكلة السياسية الأوسع المتعلقة بإضفاء المشروعية على نظام اجتماعي كامل (وهي تيمة تكون، إذا صيغت في هذه الشفرة أو المصطلحات الخاصة، مرتبطة بعمل هابرماس). من هنا فإن ممارسة العلم "القياسي" normal والمشاركة في إعادة الانتاج الاجتماعية المباحة والنظامية هما ظاهرتان - أو بالأحرى، لغزتان - يجب أن يكون باستطاعتهما إلقاء الضوء إحداهما على الأخرى.

لكن، وكما يذكّرنا مصطلح "الأزمة" في عنوان هابرماس، وكذلك سابقة «ما بعد» في عنوان ليوتار، فإن المشروعية لا تصبح مرئية كمشكلة وكموضوع للدراسة إلا عند النقطة التي تُطرح فيها للتساؤل. ويقدّر ما يتعلق الأمر بالعلم، فإن هذه الأزمة يمكن اعتبار أنها الأزمة التي تُعدّ للنظريات التاريخية لـ Kuhn وفيبييرابند Feyerabend أعراضاً محورية لها: فلن يكون أمراً بالغ الأهمية أن نقرّر ما إذا كانت تلك النظريات تتضمن أننا الآن في وضع يسمح لنا بالتفكير في، أو تكوين مفاهيم، عن البحث العلمي بطريقة شديدة الاختلاف عن الفترة النيوتنية، أم إننا، على العكس من ذلك، نمارس العلم الآن فعلياً بطريقة مختلفة. وعلى أية حال، فإن "القطيعة" تصلنا الآن بالتييمات الأخرى لمقال ليوتار عن طريق حدثٍ يُعدّ عموماً حدثاً جمالياً بالدرجة الأولى، رغم أن له أشباه فلسفية وأيدولوجية مباشرة نسبياً؛ وأنا أشير إلى ما يسمى بأزمة التمثيل representation التي تطرّح فيها ابستمولوجيا واقعية

أساساً، تدرك التمثيل على أنه إعادة إنتاج، بالنسبة للذاتية، لموضوعية تقع خارجها... تطرح نظرية مرآوية للمعرفة والفن، تكون مقولاتها التقييمية الأساسية هي مقولات الملائمة، والدقة، والصدق ذاته. على أساس هذه الأزمة تم وصف الانتقال، في تاريخ الشكل، من «الواقعية» الروائية من النوع اللوكاتشي إلى الحداثات «العليا» المتنوعة التي أصبحت الآن كلاسيكية: لكن المهمة الإدراكية للعلم هي التي سيبدو أنها ستضار على نحو أشد كارثية بسبب الانتقال المناظر من ممارسة تمثيلية إلى أخرى غير تمثيلية. هنا "ينقذ" ليوتار ببراعة تماسك البحث والتجريب العلمي بإعادته صياغة "بستمولوجيته" التي تبدو الآن غير- مرجعية أو ما بعد مرجعية بعبارات اللغويات، وبالأخص نظريات الأدائي (ج. ل. أوستين J. L. Austin)، التي لا يكون مبرر العمل العلمي بالنسبة لها هو إنتاج غموض دقيق أو نسخة مطابقة لواقع خارجي ما، بل مجرد إنتاج المزيد من العمل، توليد منطوقات énoncés أو عبارات علمية جديدة وطازجة، إثارة «أفكار جديدة» لديك (ب.ب. ميداوار P.B. Medawar أو، وهذا هو الأفضل (وها نحن نعود إلى الجماليات الأكثر ألفة للحداثة العلية)، "جعل الأمر جديداً" المرة تلو المرة: "إلى قلب المجهول للعثور على جديداً" (*).

"Au fond de L'Inconnu pour trouver du nouveau!

ومهما كان فهمنا أو تقييمنا لهذه الطريقة المبتكرة لإعادة مشروعية العلم المعاصر -رلها تشابهات حميمة عديدة في مواضع أخرى من الفكر المعاصر^(١)- فإنها تتيح لليوتار استرجاعياً أن يرسم خطوط تحليل حكائي للأشكال الأقدم للمشروعية العلمية، التي يفرض انهيارها في عصرنا تلك الحلول البائسة، عمليات انقاذ اللحظة الأخيرة الاستثنائية تلك.

أما "أسطورتا" المشروعية الكبيران أو النموذجان الحكائيان الأصليان (récits) فتمثلان بدورهما نوعاً من التعقيد، من حيث أنهما تعيدان إنتاج الحجة الإشارية denotative للكتاب في لولب تضميني connotative أو ذاتي المرجعية. لأن الأسطورتين الكبيرين اللتين يفصلهما ليوتار ويحددهما على أنهما التبريرين المتناوبين للبحث العلمي المؤسس حتى فترتنا الراهنة -وهما أسطورة تحرير البشرية وأسطورة الوحدة التأملية لكل معرفة (بوصفها نسقاً فلسفياً)- هما كذلك أسطورتان قوميتان وتعيدان إنتاج نفس الجدال الذي يود كتاب ليوتار التدخل فيه.

والأولى - السياسية، النضالية، الفاعلة- هي بالطبع تقاليد القرن الثامن عشر

(*) آخر بيت في قصيدة "الرحلة" للشاعر الفرنسي بودلير (١٨٣١-١٨٦٧). ويعتبر بودلير بداية الحداثة الفنية الأدبية- م.

الفرنسي والثورة الفرنسية، وهي تقاليد تُعد الفلسفة فيها سياسة بالفعل ولابد لليوتار نفسه أن يُصنّف ضمنها بوضوح. والثانية هي بالطبع التقاليد الجرمانية واليهودية- وهي تقاليد تأملية، مُنظمة حول قيمة الكلّية totality وليس الالتزام، يظل خصم ليوتار الفلسفي، هابرماس، منتسباً إليها- ولو من بعيد. ويمكن تضخيم النزاع وإضافة طابع عليه إذا استبدلنا هذين الاسمين بأسماء أرفع منزلة تكون خلافاتها الفلسفية منفصلة على نحو أكثر حدة:

قارن، مثلاً، احتفاء جيل ديلوز Gilles Deleuze الواسع النفوذ بالفصام (في كتب مثل ضد- أوديب Anti Oedipus) بأوجه شجب ت. ف. أدورنو T.W. Adorno التي لا تقل نفوذاً للتشويش الثقافي والصنمية. كذلك يمكن توجيه التعارض باتجاه تحليلي- نفسي، وفي هذه الحالة يوضع تأكيد فرنسي مُميز للذات المنزوعة المركز "decentered" أو وهم الأنا أو الذات المتعاسكة في مواجهة دفاعات مدرسة فرنكفورت الأكثر تقليدية عن "الاستقلال" النفسي.

إلا أن هذين التقليدين ليسا متصلين أو متساوقين تماماً مثلما أشرت لتوي. فليوتار، في نهاية المطاف، يكتب غداة "ما بعد- ماركسية" فرنسية معينة، أي رد فعل هائل على كل المستويات ضد تقاليد ماركسية وشيوعية متنوعة في فرنسا، هدفها الأول على المستوى الفلسفي هو مفهوم هيجل/ لوكاتش في "الكلية totality" (التي عادةً ما يجري إدراجها بعجلة مفرطة في الستالينية أو حتى في الحزب اللينيني على المستوى السياسي). وقطعية ليوتار الفلسفية الخاصة مع الماركسية (كان عضواً في جماعة الاشتراكية أو الهمجية Socialisms ou barbarie الهامة في الخمسينات وأوائل الستينيات)^(٧) تسبق بدرجة كبيرة هذه اللحظة الأحداث، المكارئية تقريباً في فرنسا (والتي اجتاحتها هي الأخرى منذ ذلك الحين النجاح الاشتراكي الكاسح عام ١٩٨١)؛ لكن من الواضح أنها تتيح موقفاً يظل فيه هابرماس ممثلاً للتقاليد الألمانية الديالكتيكية والكلية النزعة، بينما صارت علاقة ليوتار الفلسفية بالتقاليد الفرنسية المؤسسة أكثر إشكالية وتعقيداً بكثير. وفي الحقيقة، فإنني أود أن أبين بعد قليل أن أحد النصوص الباطنة subtext "الليبيدية" ذات المغزى للمجلد الحالي متمثل في جهد رمزي لتوضيح هذه الحكمة المعقدة أيضاً. وعلى أية حال، فإن رؤية هابرماس لفكرة اجتماعية تطورية إلى غلط جديد من المجتمع العقلاني، يُعرّفُ باصطلاحات تواصلية على أنه "الجماعة التواصلية لمن يسهم الأمر، الذين بوصفهم مشاركين في خطاب عملي، يختبرون مزاعم صلاحية المعايير، ويقدر ما يقبلونها بناءً على أسبابهم، يصلون إلى اقتناع بأن المعايير المقترحة "صحيحة في الظروف المعطاة"،^(٨) مرفوضة هنا رفضاً

قاطعاً من جانب ليوتار بوصفها بقية غير مقبولة لتقاليد فلسفية "كلية النزعة" وإضافةً للقيمة على مثل إجماع امثالية، مالم تكن "إرهابية". (وفي الحقيقة، فإنه بقدر ما سيستحضر هابرماس بلاغة تحررية أيضاً، بقدر ما سيرى ليوتار أن هذا الموقف الفلسفي يوحّد، بمعنى من المعاني، كل ما ليس مقبولاً في كلا تقليدي وأسطورتي المشروعية.)

وقبل فحص الوضع الذي تصدر على أساسه تلك الانتقادات، لا بد لنا أن نستدير ولو بشكل اعتراضى إلى المنظور المنهجي الذي يتم تطويره هنا، والذي تتحقق فيه المشروعية على أساس الحكايات -المسيطرة master-narratives من النمطين المذكورين. إن إدخال مقولات لغوية أنجلو-أمريكية إلى فرنسا من قبيل مقولة أوستن فى "الأدائي" performative هو الآن حقيقة واقعة إلى حد بعيد (رغم أنه تطور غير متوقع إلى حد ما). وبصورة أعم، فإن الأبعاد اللغوية لما اعتدنا تسميته بالبنوية الفرنسية والاحتمالات التي تبدو أكثر سكونية لسميوطيقاً سائدة قد جرى تصحيحها وتوسيعها خلال السنوات الأخيرة عن طريق عودة إلى البراجماتيات pragmatics، إلى تحليل مواقف وألعاب اللغة، وتحليل اللغة ذاتها باعتبارها تبادلاً غير مستقر بين متحدثيها، الذين أصبح يُنظر إلى منطوقاتهم ليس على أنها عملية لنقل المعلومات أو الرسائل، أو في علاقتها بشبكة من العلامات أو حتى أنساق الدلالة، بقدر كونها (إذا استخدمنا واحداً من مجازات ليوتار الأثيرة) "ممارسة الحيل"، التفوق على خصم تواصلى، علاقة نزاعية أساساً بين متحايين -وليس "تقريباً جيد التقين وخالياً من التشويش" للعلامات من يد ليد" (مالارميه في الكلام الإشاري). ولاحظنا فعلاً ترقية ليوتار "الأدائي" ليصبح هو نفسه المبدأ الأساسي للعلم المعاصر ذاته؛ إلا أن ما هو أكثر إثارة للدهشة في منظورة المنهجي -وفي الحقيقة، فإنه على قدر علمي أحد الفلاسفة المحترفين القلائل ذوي المكانة في أي مكان الذين استخلصوا رسمياً هذه النتيجة الخطيرة (رغم أن بول ريكور Paul Ricoeur واليستير ماكنتاير Alistair McIntyre يردان إلى الذهن أيضاً) - هو الطريقة التي يتم بها اثبات الحكاية، ليس فقط بوصفها حقلاً جديداً هاماً للبحث، بل أبعد من ذلك بوصفها لحظة محورية للعقل البشري ونمطاً للتفكير مشروعاً بقدر مشروعية المنطق الصوري.

والوقفة المنهجية المسهية تؤيد هذه الأطروحة، التي تصبح بدورها على الفور نوعاً من الحكاية التاريخية القائمة بذاتها، حيث أن من الواضح، -خصوصاً في سياق مناقشة عن العلم- أن أحد السمات التي تميز فترات التاريخ الأكثر "علمية"، وبالأخص الرأسمالية ذاتها، هي التراجع النسبي لمزاعم المعرفة الحكائية أو القصصية في وجه

مزاعم الإجراءات المجردة، الإشارية، أو المنطقية والإدراكية المرتبطة عموماً بالعلم أو الوضعية. ومرةً أخرى، تُعقّد هذه الوقفة حجج الوضع ما بعد الحدائي بقدر ما يصحح هو نفسه، عرضاً للحالة التي يسعى إلى تشخيصها - فعودته إلى حجج حكاية هي مثال ناصع لأزمة مشروعية رؤية العالم العلمية الإدراكية والابستمولوجية قدر نصوع أي من التطورات الأخرى التي يُعدّها النص. وليوتار يُحدّد في الحقيقة أحد التجديدات الأخيرة في تحليل العلم على أنه النظرة للتجارب العلمية على أنها عدد كبير من الحكايات أو القصص الأصغر التي يجب العمل عليها. من جهة أخرى، وعلى النقيض من ذلك، فإن هذا الإحياء لنظرة حكاية أساساً "للمصدق"، وحيوية وحدات الحكاية الصغرى التي تعمل "موضعيّاً" locally في كل مكان في النظام الاجتماعي الراهن، يترافقان مع ما يشبه "أزمة" أشمل أو أكثر كلفة في الوظيفة الحكاية عموماً، حيث أن الحكايات - المسيطرة الأقدم للمشروعية لم تعد تعمل، كما رأينا، في خدمة البحث العلمي - وضمناً، فإنها لم تعد تعمل في أي مكان آخر - (فمثلاً، لم نعد نؤمن بالغائيات السياسية، أو التاريخية، ولا بـ "الفاعلين" و"القوات" العظيمة للتاريخ - الدولة - الأمة، والبرولتاريا، والحزب، والغرب، إلى آخره.).

وأعتقد أن هذا التناقض الظاهري يمكن حله باتخاذ خطوة أبعد لا يبدو ليوتار راغباً في اتخاذها في النص الحالي، بأن نطرح تحديداً، ليس اختفاء الحكايات - المسيطرة الكبرى، بل انتقالها إلى السريّة كما هي الحال، فاعليتها المستمرة التي أصبحت الآن لاواعية كطريقة لـ "التفكير في" والتصرف في وضعنا الراهن. هذه الديمومة للحكايات - المسيطرة الدفينة فيما أسميته في موضع آخر باسم "لا وعينا السياسي" هي ما سأحاول أن أوضحه هو أيضاً بإيجاز بمناسبة النص الحالي.

أما أكثر ما يثير الدهشة في تمييز ليوتار بين حكي الحكايات والتجريد العلمي فهو انتقاله غير المتوقع باتجاه تيمات thematic نيتشوية للتاريخ. وفي الواقع فإن التمييز الأساسي بالنسبة لليوتار بين شكلي المعرفة هذين يكمن فعلاً في علاقتهما بالزمنية temporality وبالأخص في علاقتهما بتثبيت الماضي. فالحكاية التي يجري تضخيم خصائصها الشكلية في العروض وفي السمات الإيقاعية في الحوادث التقليدية، والأمثال، وما شابه، تُشخّص هنا على أنها طريقة لـ استهلاك الماضي، طريقة للنسيان: "كلما اكتسب الوزن meter أسبقية على النبر accent في إنتاج الصوت (المنطوق أو سواه)، كلما كُفّ الزمن time عن أن يكون دعامة للذاكرة ليصبح نبضاً beating لا تحيط به الذاكرة، يمنع في غياب فصل ملحوظ بين الفترات الزمنية periods، من تعدادها وتسليمها للنسيان؟ (القسم ٦). ويتذكّر المرء مقال

"المرحلة- الثالثة"؟ إن ديمومة مسائل السلطة والسيطرة، خصوصاً في إطار الاحتكار المتزايد للمعلومات من جانب الأعمال الخاصة، يبدو أنها لا تترك مناصاً من أن تكون الإجابة بالإيجاب، وأنها تؤكد المكانة المتميزة للماركسية كنمط لتحليل الرأسمالية بمعناها المحدد.

لكن هذا السؤال عادة ما يُفهم منه أيضاً أنه ينطوي على منظومة ثانية من الإجابات أو النتائج، ترتبط بنهاية الرأسمالية، وإمكانية الثورة، وأولاً وقبل كل شيء، الوظيفة المستمرة للطبقة العاملة الصناعية باعتبارها "ذات التاريخ" الثورية الأساسية. وقد أمكن، للمثقفين والمناضلين، تاريخياً على الأقل، أن يقرأوا بالقوة التوضيحية للماركسية بوصفها النمط المتميز لتحليل الرأسمالية (بما في ذلك اللحظة الاجتماعية المحددة التي يمثلها مجتمعنا)، وأن يتخلوا، في نفس الوقت، عن الرؤية الماركسية التقليدية للثورة والاشتراكية، وذلك أساساً بناءً على اقتناع بأن الطبقة العاملة الصناعية (المحددة على أية حال بعلاقتها بالتكنولوجيات الإنتاجية من النمطين الأول والثاني، وليس بالتنوعة الثالثة، السيبرنطيقية أو النووية) لم تعد تحتل الموقع الاستراتيجي للسلطة في هذه التشكيلة الاجتماعية. وثمة شكل نظري أقوى لهذه الأطروحة يمكن استخلاصه من مقولة أن الطبقات الاجتماعية -من النوع الكلاسيكي الذي عرفته الماركسية - لم تعد اليوم تعمل بوصفها كذلك، بل تم استبدالها بتشكيلات لا -طبقية، مختلفة من قبيل البيروقراطية والتكنوقراطية (ويبدو أن هذا موقف ليونار، الذي كان عمله السياسي الأساسي في جماعة الاشتراكية أو الهيجية Socialisme ou barbarie يدور بالضبط حول تحليل البيروقراطية في بلدان الكتلة الشرقية).

إن مسألة الطبقة الاجتماعية، وبالأخص "البروليتاريا" ووجودها، تختلط بشكل يدفع إلى اليأس حين تدمج تلك الحجج مشكلة مقولة نظرية للتحليل (هي الطبقة الاجتماعية) مع المسألة الأمبيريقية المتعلقة بمزاج أو تأثير العمال في هذا المجتمع أو ذاك اليوم (أنهم لم يعودوا ثوريين، وتبرجزوا، إلى آخره). وسوف يتفق الماركسيون الأكثر أرثوذكسية مع المواقف الأشد راديكالية ما بعد- الماركسية أو المناهضة- للماركسية في هذه النقطة على الأقل، إن الماركسية كفلسفة متسامكة (أو بالأحرى، بوصفها "وحدة النظرية والممارسة") تصمد أو تسقط مع مسألة الطبقة الاجتماعية.

وما يستطيع المرء أن يقترحه هنا على الأقل هو أن تنظير إرنست ماندل Ernest Mandel لمرحلة ثالثة للرأسمالية، تتجاوز مرحلة الرأسمالية الكلاسيكية أو رأسمالية السوق التي حللها (رأس المال) نفسه، ومرحلة الاحتكار أو مرحلة "الامبريالية" التي

اقتراحها لينين، يتيح وجودَ بذيل ماركسي فعلاً للنظريات اللاماركسية وال ضد - ماركسية بصدد المجتمع "الاستهلاكي" أو "مابعد الصناعي" وهي النظريات التي تعدُّ نظرية دانييل بل أكثرها نفوذاً دون شك. وفي الحقيقة، يأخذ ماندل على عاتقه توضيح أن كل السمات التي حشدها بل لتوثيق نهاية الرأسمالية بوصفها كذلك - وخصوصاً الأولوية الجديدة للعلم والابتكار التكنولوجي، وللتكنوقراطية الناتجة عن ذلك الوضع المتميز، وكذلك الانتقال من التكنولوجيات الصناعية الأقدم إلى التكنولوجيات المعلوماتية الجديدة- يمكن أخذها في الاعتبار بمصطلحات ماركسية كلاسيكية، كمؤشرات لتوسّع جديد وقوي، أصيل، وعالمي للرأسمالية التي تتغلغل الآن تحديداً في الجيوب التي ظلت قبل - رأسمالية حتى الآن في زراعة العالم الثالث وثقافة العالم الأول، توسّع فيه، بعبارة أخرى، يحقق رأس المال بشكل أكثر حسماً استعمار الطبيعة واللاوعي: "اتسمت هذه الفترة الجديدة (من ١٩٤٠ إلى ١٩٦٥)، بين أشياء أخرى، بحقيقة أنه بمحاذاة السلع الاستهلاكية الصناعية التي تصنعها الآلات (مثلما منذ أوائل القرن التاسع عشر)، فإننا نجد الآن مواداً خاماً ومواداً غذائية تنتجها الآلات. هكذا فإن الرأسمالية المتأخرة، بدل كونها تمثل "مجتمعاً ما بعد صناعي"، تبدو باعتبارها الفترة التي أصبحت فيها كل فروع الاقتصاد مُصنَّعة تماماً للمرة الأولى؛ ويستطيع المرء أن يضيف إلى ذلك الميكنة المتزايدة لجال التداول (باستثناء خدمات الإصلاح الصرفة) والميكنة المتزايدة للبنية الفوقية".^(٤)

وهذا الوصف ينسجم تماماً مع مفهوم مدرسة فرنكفورت بصدد "صناعة الثقافة" وتغلغل صنمية السلعة إلى تلك المناطق من الخيال والنفس التي اعتبرت دائماً، منذ الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، معقلاً أخيراً يستحيل اختراقه على المنطق الأداتي لرأس المال. وما يظل إشكالياً فيما يتعلق بتلك المفاهيم - وبالصياغات التوسّطية mediatory من قبيل صياغة جى ديهورد Guy Debord، الذي بالنسبة له تكون "الصورة هي آخر مراحل صنمية السلعة" - هو بالطبع صعوبة مفصلة السلع الثقافية والمعلوماتية ضمن نظرية العمل في القيمة، المشكلة المنهجية للتوفيق بين تحليل على أساس الكم وخصوصاً على أساس وقت العمل (أو على أساس بيع قوة العمل بعدد معين من الوحدات) وبين طبيعة العمل "الذهني" و"السلع" اللافيزيقية وغير القابلة للقياس من طراز الوحدات المعلوماتية أو "منتجات" التسلية أو وسائل الإعلام. ومن جهة أخرى، فإن طرح مقولة "نمط الإنتاج" على أنها المقولة المحورية في التحليل الاجتماعي الماركسي والمصادقة على "إشكالية" تطرح مثل تلك الأسئلة المتعلقة بالنظام حول المجتمع المعاصر، هذا الطرح يبدو أنه سينزل جوهرياً بالنسبة للمهتمين بالسياسة الذين مازالوا ملتزمين بالتغيير والتحوّل الاجتماعيين الجذريين. وفي الحقيقة، فإن

كتاب ليوتار الصغير هذا يكتسب قيمته على وجه الدقة من كونه إسهماً في هذه الإشكالية العامة، حتى ولو كان مؤلفه، كما سنرى بعد قليل، لا يعدّ نفسه بأية حال بين الثوريين من الطراز التقليدي.

وإذا كان الوضع التغيّر للعلم والمعرفة (وخبرائهما) يقودنا إلى السؤال حول طبيعة هذا النمط الإنتاجي بوصفه نظاماً وكلاً وظيفياً، فإن هذا الموضوع الثاني، الأوسع، يقيدنا، بعد دوران طويل، إلى مشكلة الثقافة وخصوصاً وجود أو عدم وجود ثقافة « مابعد حداثية » معينة قائمة بذاتها.

فرغم أن مقولة نمط الإنتاج قد أسيء فهمها أحياناً على أنها مقولة اقتصادية أو "إنتاجية الزرعة" على نحو ضيق، فمن الواضح أن حلها الملائم يتطلب فحصاً وموضّعةً بنويين لمستويات البنية الفوقية لتشكيل اجتماعي مُعطى، ووجه خاص، الوظيفة والمجال المخصصين للثقافة ذاتها: فلا يمكن أن يوجد نموذج مُرضٍ لنمط إنتاج معين بدون نظرية حول الدور الفريد والنوعي تاريخياً وجدلياً "للثقافة" ضمن إطاره.

هنا نجد تخطيط ليوتار مُعدّياً ومُحبطاً في النهاية؛ لأن التحديد الشكلي لمقاله في حدود مشكلة "المعرفة" قد مال إلى استبعاد حقل -هو الثقافة- كان له أعظم الأهمية بالنسبة له في كتاباته الأخرى، حيث كان من بين المفكرين المعاصرين واحداً من أشدّ الملتزمين بكامل مدى وتنوع الفن الطليعي والتجريبي اليوم. إلا أن نفس هذا الالتزام بالتجريبي والجديد يُحدّد جماليات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالايديولوجيات التقليدية للحدثة العليا بمعناها المحدّد أكثر بكثير من ارتباطها بما بعد الحداثات الراهنة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً في الحقيقة - على نحو بالغ التناقض - بمفهوم الطبيعة الثورية للحدثة العليا الذي ورثه هابرماس بإخلاص من مدرسة فرنكفورت.

وهكذا، رغم أن ليوتار قد أيدّ على نحو جدالي شعار "مابعد الحداثة" وانخرط في الدفاع عن بعض إنتاجاتها الأشدّ إثارةً للجدل، فإنه في الحقيقة غير راغب تماماً في مرحلة ما بعد حداثية مختلفة جذرياً عن فترة الحداثة العليا وتتضمن قطيعةً تاريخية وثقافية جوهرية مع هذه الأخيرة.⁽⁵⁾ بل إنه، بنظرته لما بعد الحداثة على أنها سخطٌ على، وتحلّلٌ لهذا الأسلوب الحداثي-الأعلى أو ذاك - لحظة في "الثورة" والتجديد الدائمين للحدثة العليا، ستعقبها فورة جديدة من الابتكار الشكلي - قد وسم بعد الحداثة في صيغة لافتة، ليس على أنها ما يعقّب الحداثة وأزمة مشروعيتها الخاصة، بل على أنها لحظة دورية تعود قبل نشوء حداثات جديدة دوماً بمعناها المحدّد.

هنا إذن يُعاد إنتاج نوع من الاحتفاء بالحداثة كما طرحه منظروها الأوائل -

كثيرة دائمة ومتزايدة الدينامية أبداً في لغات، وأشكال، وأذواق الفن (لم يتم بعد استيعابها في الثورات التجارية في الموضة وتصميم السلع التي توصلنا منذ ذلك الحين إلى إدراك أنها إيقاع محايث للرأسمالية نفسها)؛ سوف تضيق إليها موجة تالية من الإيديولوجيين والجمالين الأوضح يساريةً والماركسيين عادةً بعد الحرب العالمية الثانية، بعداً سياسياً واضحاً - بحيث أن الجماليات الثورية لما هو حديث ستدركها أحياناً مدرسة فرنكفورت، لكن ستدركها كذلك أحياناً جماعتا تل كل Tel Quel وسكرين Screen، بالمعنى الأكثر حُرْفِيَّةً كنفي نقدي إن لم يكن كتحويل اجتماعي وسيكولوجي صريح. وتحفظ جماليات ليوتار الخاصة بقدر كبير من هذا الدافع السياسي - الأولي protopolitical: فما زال التزامه بالتجديد الثقافي والشكلي يُقِيمُ الثقافة وسلطانها بنفس الروح التي فعلت بها الطليعة الغربية ذلك منذ نهاية القرن.

ومن جهة أخرى، فإن استيعاب ما بعد الحداثة في هذا المفهوم الأقدم للحداثة العليا ومهمتها السلبية، والنقدية، أو الثورية سيبدو أنه ينزع الإشكالية عن وضع أكثر تعقيداً وإثارةً للاهتمام. يمثل جزءاً من المأزق الذي تطرحه "الرأسمالية المتأخرة" (أو المجتمع الاستهلاكي أو ما بعد الصناعي، إلى آخره). في تلك المجالات الأخرى للعلم والتكنولوجيا، للإنتاج، والتحول الاجتماعي، وما أشبه. هنا يبدو لي أن هابرماس - الذي يعمل بالتأكيد في المناخ الخائن والمكارثي بدرجة أكبر لجمهورية ألمانيا الفيدرالية - يتمتع بحس أدهف بالرهانات السياسية المتضمنة في هذه المسألة التي تبدو نظريّة، ويتمتع بهذا الحس بدرجة أكبر مما يسلم به ليوتار. وفي الحقيقة، فإن ما بعد الحداثة بالنسبة لهابرماس تتضمن النبه الصريح للتقاليد الحداثيّة - العودة إلى رفض الطبقة المتوسطة المتزمتة أو الضيق الأفق Spiessburger للأشكال والقيم الحداثيّة - وبذلك فإنها بمثابة تعبير عن نزعة محافظة اجتماعية جديدة.^(٦)

هذا التشخيص يؤكد ذلك المجال الذي طرح فيه سؤال ما بعد الحداثة بأشد الطرق حدّة، أي العمارة،^(٧) التي كان أنصار الحداثة العليا العظام فيها، معماريو الأسلوب الدولي - لوكوربوزيه Le Corbusier، وفرانك لويد رايت Frank Loyd Wright - ثوريين علي وجه الدقة بالمعاني التي عدناها أعلاه: أي أنهم دعاءً للتجديد في الشكل ولتحولات في الفراغ المعماري كان يمكن توقعها لديهم ومنهم لتغيير الحياة الاجتماعية ككل، ولتكون بديلاً عن الثورة السياسية بالحلول محلها (كما عبر عن ذلك لوكوربوزيه) (لكن بهذا الشكل، تكون الفكرة قديمة قدم كتاب شيللر Schiller التربية الجمالية للبشرية Aesthetic education of humankind). ومن المؤكد أن ما بعد الحداثة تعني عودة إلى كل التعصبات القديمة المناهضة للحداثة (مثلما في مؤلف

توم وولف Tom Wolf الجديد من الباهوارس إلى منزلنا From the Bauhaus to our house)، لكنها كذلك كانت، موضوعياً، إقراراً بإخفاق أساسي بشروط المعمارين أنفسهم: فالمباني الجديدة للكونغريزيه ورايت لم تغير العالم في النهاية، ولا حتى عدلت الفضاء - المزيلة للرأسمالية المتأخرة، بينما بدأت أبراج "درجة الصفر" الملامية الطابع لدي ميس Mies، وبشكل غير متوقع، في توليد ازدحام هائل من أقبح الصناديق الزجاجية في كل المراكز الحضرية في العالم. وهذا هو المعنى الذي يمكن به إصدار شهادة حاسمة باعتبار الحداثة العليا ميتة وشيئاً من الماضي: فقد كانت طموحاتها الطوباوية غير قابلة للتحقيق واستنفذت تجديدها الشكلية.

إلا أن هذه ليست على الإطلاق النتيجة التي يستخلصها هابرماس وليوتار بما يعتقدان، كلٌ بطريقته، إنه الحركة ما بعد الحداثية: فبالنسبة لكليهما ما زالت العودة إلى الحداثة العليا النقدية الأقدم ممكنة، مثلما بالنسبة للوكاتش Lukács (على نحو فات أوانه بصورة ماثلة)، كانت العودة إلى نوع من الراقعية قبل-الحداثية مازالت ممكنة، بينما كان يكتب في معجمان فترة الحداثة العليا. لكن، إذا كان المرء مستعداً - كما هو حال كل من هابرماس وليوتار - لطرح نشره حالة جديدة من نوع ما للعلاقات الاجتماعية (حتى لو نحينا جانباً مسألة ما إذا كانت تُعتبر نمطاً إنتاجياً جديداً كاملاً قائماً بذاته أم لا)، فلن يبدو من الجسارة أن نطرح تعديلاً مكافئاً من نوع ما في نفس دور ودينامية الإنتاج الثقافي ذاته، وهو في الحقيقة أمرٌ يجب أن يكون المرء قادراً على عرضه جديلاً، دون أي نزعة أخلاقية لا لزوم لها. فالعمارة ما بعد الحداثية، على سبيل المثال، تطالعنا كمشيل غريب للنزعة الكلاسيكية الجديدة، كتفاعل للوهم ("التاريخي النزعة") والاستشهاد quotation الذي نبذ الصرامة الحداثية العليا ويبدو أنه هو نفسه قد استولى على مجال كامل من الاستراتيجيات الجمالية الغربية التقليدية: من هنا نجد لدينا ما بعد حداثة تنزع إلى المانريزم mannerist (مايكل جريفر Michael Graves)، وما بعد حداثة باروكية (اليابانية)، وما بعد حداثة تنزع إلى الروكوكو (تشارلز مور Charles Moore)، وما بعد حداثة نيو-كلاسيكية (الفرنسية، خصوصاً كريستيان دي بورزامبارك Christian de Portzamparc)، وربما حتى ما بعد حداثة "حداثة عليا" تكون فيها الحداثة هي ذاتها موضوع المقايسة (الباستيش pastiche) ما بعد الحداثية. هذه حركة ثرية وخلقة، تتمتع بأعظم تفاعل وبهجة جماليين، ربما كان بالإمكان سُمها إجمالاً وككلُ بسمتين هامتين: أولاً، انهيار المهمة السياسية - الأوكية protopolitical والموقف الإرهابي للحداثة الأقدم، وثانياً، أقول كل التعلق الوجداني affect (العمق، والقلق، والرعب، والمشاعر التي تثيرها الصروح) الذي ميز الحداثة العليا واستبداله بما كان يمكن أن يسميه كولريديج

الخيال Coleridge أو بسميه شيلر للعب الجمالي، إنه التزام بالسطح وبالسطحي بكل معاني الكلمة.

إلا أن هذا السطحي (بكل تلك المعاني) هو، علي وجه الدقة، ما دعنا إليه نزعة ما بعد بنيوية فرنسية معينة، لا نستبعد منها الأعمال الأسبق لليوتار نفسه: إن هذه، رغم ذلك، هي اللحظة التي يفسح فيها علم الجمال المجال أمام علم الأخلاق، التي تصبح فيها مشكلة ما بعد الحداثي (حتى في علاقته بالأشكال الجديدة للعلم والمعرفة) مشكلة موقف المرء الأكثر جوهرية إزاء التشكيل الاجتماعي الجديد - إنها، أخيراً، اللحظة التي يبدو فيها بوضوح للعيان ما سمّيته الحكاية الرمزية الأعرق الدفينة أو المكبوتة للوضع ما بعد الحداثي.

ويبدو أن ليوتار ينتسب هنا إلي كتاب ضد-أوديب Anti - Oedipus لجيل ديلوز وفيليكس جاتاري Gilles Deleuze & Felix Guattari ، اللذان حذرنا بدورهما، في ختام ذلك العمل، من أن الأخلاق الفصامية التي يقترحانها ليست على الإطلاق أخلاقاً ثورية، بل طريقة للبقاء في ظل الرأسمالية، بينما تُنتج رغبات جديدة داخل الحدود البنوية لمنطق الإنتاج الرأسمالي بوصفه كذلك. ^(٨) واحتفاءً ليوتار بأخلاق مشابهة ينشأ بشكل بالغ الدرامية في سياق ذلك الرفض لمجتمع الإجماع لدى هابرماس والذي ذكرناه آنفاً، وفي هذا الرفض يجري تقييم تنبؤي لتحلل الذات إلى حشد من الشبكات والعلاقات، من الشفرات المتناقضة والرسائل المتداخلة (القسم ٤). من هنا، ليس غريباً أن تحدّد هذه النظرة رؤية ليوتار النهائية للعلم والمعرفة اليوم بوصفهما سحياً، ليس إلى الإجماع، بل إلى "القلق"، بوصفهما ممارسة للخطاب الهامشي (البارالوجيزم) paralogism، لا يكون القصد منها التوصل إلى اتفاق بل النسف من الداخل لنفس الإطار الذي مٌورس فيه "العلم القياسي" الأسبق. والبلاغة التي يُنقل إلينا بها ذلك كله بالتأكيد بلاغة صراع، ونزاع، بلاغة الألم المبرح بمعنى شبه بطولي؛ كذلك لا يجب أن ننسى رؤية ليوتار المشابهة للفلسفة الإغريقية المناهضة للهيمنة (الرواقيون، والكلبيون، والسفسطائيون)، على أنها حرب عصابات الهامشيين، الأجانب، غير-الإغريق، ضد النظام القمعي والشامل لأرسطو وخلفائه. ^(٩) ومن جهة ثانية، فإن علم الجمال أحياناً ما يقوم بوظيفة مرآة غير سارة؛ وربما كنا بحاجة إلى أن نتأمل، ولو للحظة، التناغم الغريب بين "اللعبة الحر" العلمي لدى ليوتار وبين الطريقة التي علمتنا بها العمارة ما بعد الحداثية "التعلم من لاس فيجاس" (روبرت فنتوري Robert Venturi) وأن "نجعل أنفسنا في دارنا في وجودنا المستكَب (ماركس حول مفهوم هيجل للروح المطلق). وهذا، على أية حال، هو أعرق، وأكثر مستويات كتاب ليوتار تناقضاً، لكنه أيضاً أكثرها إلحاحاً: مستوى حكاية لأبد لها - مثل كل

حكاية-أن تُؤلد وهم "حلّ خيالي لتناقضات واقعية" (ليفي-ستراوس Lévi-Strauss).

والمشكلة الشكلية المتضمنة هنا يمكن التعبير عنها على النحو التالي: كيف نستغني عن الحكاية بواسطة الحكاية نفسها؟ على المستوى السياسي والاجتماعي، بالفعل، كانت الحكاية، تعني دائماً، بمعنى معين، نفي الرأسمالية: فمن ناحية، نجد أن المعرفة الحكائية، على سبيل المثال، تُقدّم هنا في تعارض مع المعرفة "العلمية" أو المجردة كتنعّاض ما قبل الرأسمالية مع الرأسمالية بمعناها المحدّد. إلا أن الحكاية -كما اتضح حين تم التوسّل بالمشروعات الحكائية للعلم نفسه في لحظة أزمتها وتحللها- تعني أيضاً شيئاً من قبيل الغائية teleology فالحكايات -المسيطرة الكبرى هنا هي تلك توحي بأن شيئاً يتجاوز الرأسمالية ممكن، شيئاً مختلفاً جذرياً؛ كما إنها كذلك تمنح "المشروعية" للممارسة التي يسعى بها المناضلون السياسيون لتحقيق ذلك النظام الاجتماعي المستقبلي المختلف جذرياً. إلا أن كلتا الحكائيتين -المسيطرتين للعلم قد أصبحتا منفردتين ومزعجتين بوجه خاص بالنسبة لثقافي العالم الأول اليوم: فبلاغة التحرر، مثلاً، قد شجّبتها، بتناقض مشاعر جياش، ميشيل فوكو Michel Foucault في المجلد الأول من كتابه تاريخ الجنس؛ بينما بلاغة الكلية وبلاغة إضفاء النزعة الكلية المستمدة مما سمّيته التقاليد الجرمانية أو الهيجلية هو موضوع نوع من الشجب الغريزي أو التلقائي من جانب الجميع تقريباً.

إن إصرار ليوتار على تحليل الحكاية في وضع تبدو فيه الحكايات نفسها مستحيلة، هو إعلان عن عزمه أن يظل سياسياً ومجادلاً؛ أي أن يتجنب حلّاً واحداً ممكناً وحتى منطقياً للمأزق يتمثل في أن يكون، مثل دانييل بل، منظرّاً ايديولوجياً للتكنوقراطية ومدافعاً عن النظام ذاته. وطريقته في عمل ذلك هي نقل الايديولوجيات الأقدم للحدائث العليا الجمالية، والاحتفاء بطاقاتها الثورية، إلى العلم والبحث العلمي بالمعنى العلمي المحدّد. بذلك فإن قدرة هذا الأخير اللامتناهية على الابتكار، والتغيير، والقطيعة، والتجديد، هي التي ستُشعّب النظام، الذي لولا ذلك لكان قمعيّاً، بالأثارة النازعة للاستلاب للجديد و"المجهول" (آخر كلمة في نص ليوتار)، وكذلك بالمغامرة، برفض الأمتثال، وبتناقضات الرغبة.

ولسوء الحظ، فإن القيمة المتلازمة الأخرى لخاتمة الكتاب -أي العدالة- تميل، مثلما في كل الحكايات المثيرة للاهتمام، إلى أن تستدير ضد هذه القيمة وتدمر جوانب يقينها الظاهرية. إن دينامية التغيّر الدائم ليست، كما أوضح ماركس في البيان، ايقاعاً غريباً داخل نطاق رأس المال -وهو إيقاع نوعي لتلك النشاطات غير-الأداتية التي هي الفن والعلم- بل إنها بالأحرى نفس "الثورة الدائمة" للإنتاج الرأسمالي ذاته:

وعند هذه النقطة يكون الجدّل بتلك الدينامية الثورية ملمحاً من ملامح علاوة bonus اللذة ومكافأة عن إعادة الإنتاج الاجتماعية للنظام ذاته. ولحظة الحقيقة، في هذا الصدد، تحين حين نجد مسألة ملكية والسيطرة على بنوك المعلومات الجديدة - ربحية الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الجديدة - تعود لتنتقم في هذه الصفحات الأخيرة: فالأفق الزيتلاوي (الطوباوي الفاسد) dystopian لاحتكار ملكية خاصة عالمي للمعلومات يرجح بثقله في الميزان مقابل لذات الخطابات الهامشية و"العلم الفوضوي" (فييرابند). لكن ذلك الاحتكار، مثله مثل بقية نظام الملكية الخاصة، لا يمكن أن نتوقع أن تُصلحهُ أي نخبة تكنوقراطية مهما كانت حميدة، بل لا يمكن أن يتحداه إلا فعل سياسي أصيل (وليس رمزياً أو سياسياً - أولياً protopolitical).



(١) أنظر مثلاً مقالات لوى التوسير في الاستمولوجيا أو، في تقاليد قومية أخرى كتاب ريتشارد رورتى Richard Rorty الفلسفة و المرأة الطبيعة (Princeton: PUP, 1979) و Philosophy and the Mirror of Nature (Minneapolis: Univ. of Minnesota Press, 1982) عواقب البرجماتية.

(٢) أنظر ذكرياته الكثيرة للاهتمام، "Pierre Souyri, le Marxisme qui n'a pas fini," in Esprit 61 (January, 1982) : 11-31

Jürgen Habermas, Legitimation Crisis, trans. thomas McCarthy (Boston: Beacon Press, 1975), p. 105

Zur Rekonstruktion des Historischen Materialismus : رراجع كذلك عمله الأحدث :
(Frankfurt: Suhrkamp Verlag, 1981)

وقبه يُنظر إلى تحول المجتمع على أساس مراحل تطورية من طراز بهاجيه: وبشكل متناقض، فإن المشكلة هنا هي كذلك مشكلة ليونارد حين يراجه احتكار الشركات متعددة - القومية للمعلومات اليوم- هي بالتحديد أنه ما من سبب يدفعنا للاعتقاد بأن مثل هذا الموقف يمكن حله بالتطور السلمي أو بالإقناع العقلاني.

Ernest Mandel, late capitalism (London: New left book, 1975) pp. 190-1 (٤)

(٥) أنظر عمله: "Reponse à la question: quest-ce que le postmoderne?" in critique, April 1982, pp. 357-67. والمتضمن في الكتاب الحالي كملحق له؛ وكذلك عمله المثير للاهتمام عن مارسيل دوشامب Marcel Duchamp Les Transformateurs Duchamp (Paris, Galilee, 1977)

(٦) أنظر عمله: "Modernity versus Postmodernity", in New German Critique 22 (Winter 1981) : 3-14 (٧) لمناقشة مفيدة للنظريات ما بعد الحداثية الرائعة في العمارة أنظر: Paolo Portoghesi: After Modern: Architecture (NY: Rizzoli, 1982)

Anti-Oedipus: Capitalism and Schizophrenia, Trans. Robert Hurley, Mark Seem, and Helen R.Lane, with preface b Michel Foucault (Minneapolis: Univ. of Minnesota Press, 1983; reprint of 1977 Viking edition) pp. 456-5 (٨)

"De la force des faibles," in special Lyotard issue of L'Arc 64 (1976): 4-12. (٩) أنظر

نيتشه العظيم والذي ما زال واسع النفوذ حول التأثير الموهن لكتابة التاريخ والوفاء للماضي والموتى والذي يبدو أن هوساً بالتاريخ يُشجّع. إن "قوة تسميان الماضي" النيتشوية - استعداداً للتحويل إلى الإنسان الأعلى القادم - يُعاد استخدامها هنا على نحو متناقض بوصفها خاصيةً لحكي الحكايات نفسه، بالتحديد كخاصية لتلك الحكايات، البطولية أو سواها، التي تعلّمنا أن نرى فيها شكلاً من تخزين البيانات البدائي أو من إعادة الإنتاج الاجتماعية.

وعلى أية حال، فإن ما تحققه هذه الصياغة بشكل بالغ الحدة هو التمييز الجذري بين استهلاك الماضي في الحكايات وبين تخزينه، مراكمته، وتحويله إلى رأس مال في "العلم" والتفكير العلمي؛ إلى غلط من الفهم، مثله مثل فائض القيمة الأولى على المستوى الاقتصادي، سوف يحدد، شيئاً فشيئاً، مجالاً كاملاً من التشييبات المؤسسية التي تزداد تعقيداً واتساعاً باستمرار - في الكتابة أولاً، ثم في المكتبات، والجامعات، والمتاحف؛ مع تجاوز ذلك في حقيقتنا إلى تخزين المعلومات على رقائق متناهية الصغر microstorage والبيانات المبرمجة بالكمبيوتر computerized وبنوك المعلومات الضخمة على نحوٍ كان يتعدّر تصوّره حتى الآن، والتي تعدّ السيطرة عليها أو حتى ملكيتها، كما حذرنا هيربرت شيللر Herbert Schiller وآخرون (وكما يمي ليوتار قماماً)، أحد الموضوعات السياسية الحاسمة لعصرنا.

هكذا نعود إلى تيمات thematics العلم والمعرفة في شكلها الاجتماعي؛ وهو شكل يطرح مسائل الطبقة الاجتماعية - هل التكنولوجيا الناتجة عن أولوية المعرفة تلك بيروقراطية أم أنها طبقة جديدة تماماً؟ - ومسائل التحليل الاقتصادي - الاجتماعي - هل هذه اللحظة من المجتمع الصناعي المتقدم تنويعاً بنيوية للرأسمالية الكلاسيكية أم أنها تحول وبزوغ بنية اجتماعية جديدة تماماً فيها، كما جادل دانيال بل ومُنظرون آخرون لمفهوم "مجتمع ما بعد صناعي". قائم بذاته، يكون العلم، والمعرفة، والبحث التكنولوجي، وليس الإنتاج الصناعي واستغلال فائض القيمة، هو "اللحظة المحددة النهائية؟ وفي الواقع تشير هاتان المشكلتان النظريتان المترابطتان مسألتين متمايزتين ومتداخلتين في آن واحد، يُحسب لليوتار أنه لا يسعى لحلّهما هنا على نحوٍ بات. المشكلة في النهاية هي مشكلة طبيعة غلط إنتاج، وخصوصاً طبيعة غلط الإنتاج الرأسمالي والتنوعات البنيوية التي يستطيع تشكيلها. ومن ثم يمكن إعادة صياغة السؤال كسؤال بصدد الماركسية: هل لا تزال المقولات التي طوّرتها لتحليل الرأسمالية الكلاسيكية تحتفظ بصلاحياتها ويقوتها التوضيحية حين نتحول إلى مجتمعات يومنا، مجتمعات الشركات متعددة - القومية ووسائل الإعلام بتكنولوجيات

مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو وضع المعرفة في المجتمعات الأكثر تطوراً. وقد قرّرت أن أستخدم كلمة "ما بعد حداثي" لتسمية هذا الوضع. والكلمة شائعة الاستخدام في القارة الأمريكية بين الموسيولوجيين والنقاد. وهي تحدد حالة ثقافتنا في أعقاب التحولات التي غيرت قواعد اللعب منذ نهاية القرن التاسع عشر. وسوف أضع هنا هذه التحولات في سياق أزمة الحكايات *récits*.

ظل العلم، منذ البداية، في تعارض مع الحكايات. ولدى الحكم بمقياس معايير العلم الخاصة، يتضح أن أغلب هذه الحكايات خرافات. لكن، بقدر ما لا يقتصر العلم على مجرد تقرير انتظامات مفيدة ويقدر ما ينشد الحقيقة، فلا بد له من إضفاء المشروعية على قواعد لعبته ذاتها. لذا فإنه ينتج خطاب مشروعية يصدده، وهذا الخطاب اسمه الفلسفة. وسوف أستخدم مصطلح "حديث" لوصف أي علم يمنح نفسه المشروعية بالرجوع إلى ميّتا- خطاب من هذا النوع يلجأ صراحةً إلى هذه الحكاية الكبرى أو تلك، من قبيل جدل الروح، أو تأويل المعنى، أو تحرير الذات العاقلة أو العاملة، أو خلق الثروة. من هنا، مثلاً، فإن قاعدة الإجماع بين المرسل والمخاطب لمنطوق له قيمة الصدق، ستعدّ مقبولة إذا صيغت على أساس إجماع إتفاقي. محتمل بين أذهان عاقلة: كانت هذه هي حكاية التنوير، التي عمل فيها بطل المعرفة لبلوغ غاية أخلاقية-سياسية جيدة، هي السلام الشامل. ويتبين من هذا المثال أنه إذا استخدمت

ميتا- حكاية تتضمن فلسفة للتاريخ لإضفاء المشروعية على المعرفة، فإنها تقودنا إلى التساؤل حول صلاحية المؤسسات التي تحكم الرابطة الاجتماعية: فهذه المؤسسات لابد من إكسابها المشروعية هي أيضاً. ومن هنا تُحال العدالة إلى الحكاية الكبرى، مثلها مثل الحقيقة.

ومع التبسيط إلى آخر مدى، فإنني أعرف "ما بعد الحداثي" بأنه التشكك إذاً الميتا- حكايات. هذا التشكك هو بلا شك نتاج التقدم في العلوم؛ لكن هذا التقدم بدوره يفترضه سلفاً. وأبرز ما يناظر قدم جهاز إضفاء المشروعية الميتا - حكايتي، هو أزمة الفلسفة الميتافيزيقية ومؤسسة الجامعة التي كانت تعتمد عليها في الماضي. إن الوظيفة الحكائية تفقد عناصرها الوظيفية *foncteurs*، وبطلها العظيم، ومخاطرها العظيمة، وهدفها العظيم. إنها تتبعثر في سحب من عناصر لغوية حكاية - عناصر حكاية، لكن أيضاً إشارية، *dénotatifs* وتعديدية *prescriptifs*، ووصفية *descriptifs*، وما إلى ذلك. وتحمل كل سحابة في داخلها تكافؤات (*) *valences* برجماتية قائمة بذاتها *sui generis* خاصة بنوعها *specific to its kind* وكل واحد منها يحيا عند تقاطع عدد كبير منها. لكننا لا نقيم بالضرورة تراكيب لغوية مستقرة، وخصائص تلك التي نقيمها ليست قابلة للتوصيل بالضرورة.

من هنا فإن مجتمع المستقبل لا يندرج داخل مجال أنثروبولوجيا نيوتنية (***) (من قبيل النيوتنية أو نظرية الأنساق) بقدر ما يندرج داخل برجماتية *une pragmatique* لجزيئات لغوية. وثمة العديد من ألعاب اللغة المختلفة، وهذا تنافر للعناصر. وهي لا تتسبب في ظهور المؤسسات إلا في بقع، وهذه حتمية مرضوعية.

إلا أن صانعي القرار يحاولون إدارة سحب النشاطية الاجتماعية هذه وفقاً لمصفوفات المدخل/المخرج *input/output* متتبعين منطقاً يتضمن أن عناصرها قابلة للقياس وأن المجموع قابل للتحديد. إنهم يركزون حيواتنا من أجل نمو السلطة. ومشروعية هذه السلطة، سواء في أمور العدالة الاجتماعية أو الصدق العلمي، تقوم على أساس جعل أداء النظام أداءً أمثل، أي الكفاءة. وتطبيق هذا المعيار على كل العاين يستتبعه بالضرورة مستوى معين من الإرهاب، سواء إرهاب ناعم أو إرهاب صلب: كونوا جاهزين للعمل، أي قابلين للقياس، أو اختفوا.

(*) التكافؤات: هنا بالمعنى المستخدم في العلوم. مثلاً، عدد ذرات الهيدروجين التي يمكن أن تجتمع معها ذرة معينة (في الكينياء) أو شحنة أيون معين. أو الترتيب العددي للكروموسومات (في البيولوجيا) - م

(**) نيوتنية: نسبة إلى نيوتن - م

ولا ريب أن منطق أقصى أداء هذا متهافت من زوايا عديدة، خصوصاً من زاوية التناقض في المجال الاجتماعي الاقتصادي: إذ يتطلب، في نفس الوقت، عملاً أقل (لخفض نفقات الإنتاج) وكذلك عملاً أكثر (لتخفيف العبء الاجتماعي للسكان العاطلين). لكن تشككنا قد بلغ الآن حداً يجعلنا لا نعود نتوقع أن ينشأ الخلاص من تلك التهاففات، كما فعل ماركس.

إلا أن الوضع ما بعد الحداثي غريب عن التخلص من الأوهام قدر غريته عن الوضعية العمياء لنزع المشروعية. فأين يمكن، بعد الميتا- حكايات، أن تستقر المشروعية؟ إن معيار التشغيل هو معيار تكنولوجي، وليس له علاقة بالحكم على ما هو صادق وما هو عادل. هل تكمن المشروعية في الإجماع الذي يتم التوصل إليه من خلال الحوار، كما يعتقد هابرماس؟ إن مثل هذا الإجماع يوقع العنف بتناثر ألعاب اللغة. ودائماً ما يولد الابتكار من الانشقاق. ليست المعرفة ما بعد الحداثية مجرد أداة للسلطات؛ فهي تشحذ حساسيتنا للاختلافات وتدعم قدرتنا على تحمل ما لا يقبل القياس l'incommensurable وميدوها لا يكمن في التماثل الذي يخص الخبراء، بل في الخطاب الهامشي (البارالوجيا) (*) paralogie الذي يخص المبتكرين.

والسؤال هنا هو التالي: هل تكون مشروعية الرابطة الاجتماعية، هل يكون المجتمع العادل، ممكناً عملياً على أساس تناقض ماثل للتناقض في النشاط العلمي؟ وماذا يمكن أن يكون هذا التناقض؟



النص التالي نصٌ مناسب. إنه تقرير عن المعرفة في المجتمعات الأكثر تطوراً ثم تقديمه إلى مجلس الجامعات Conseil des Universités التابع لحكومة كيبيك، بناءً على طلب رئيسه. وأود أن أشكره على تكّرمه بالسماح بطبعه في فرنسا.

يبقى أن كاتب التقرير فيلسوف، وليس خبيراً. الخبير يعرف ماذا يعرف وماذا لا يعرف، أما الفيلسوف فلا. أحدهما يستنتج، بينما الآخر يتساءل، وهاتان لعبتان مختلفتان من ألعاب اللغة. فجهدهما هنا ممتزجتين، والنتيجة هي أنه لا هذه ولا تلك تنجح تماماً.

على الأقل يمكن للفيلسوف أن يُعزّي نفسه بالقول بأن التحليل الشكلي

(*) paralogisme: كان المصطلح يعني في الأصل الخلط في البرهان. لكن لربما يستخدمه للدلالة على الانشقاق أو الخطاب الهامشي الذي يسبب الغلل في وضع العلوم أو المعرفة المستقلة - أنظر القسم الأخير ١٤ - م.

والبرجماتي لخطابات مشروعية معينة، فلسفية وأخلاقية - سياسية، تكمن وراء هذا التقرير، سوف ترى النور يوماً. وسوف يكون هذا التقرير قد قدّم ذلك التحليل، عن طريق ميلر ذي رطانة اجتماعية نوعاً، قد يقتضيه لكنه يحدد موضوعه في نفس الوقت.

ومهما كان حال هذا التقرير، فإنني أهديه إلى المعهد البوليتكنيكي L'Institut polytechnique للفلسفة بجامعة باريس الثامنة (فانسين)، في هذه اللحظة ما بعد الحداثيّة جدّاً، التي قد تُقارب فيها هذه الجامعة على الموت بينما يُشرفُ المعهد على الميلاد.



الوضع ما بعد الحداثي

[١]

المجال: المعرفة في المجتمعات المعلوماتية

فرضية العمل لدينا هي أن وضع المعرفة يتغيرُ بينما تدخل المجتمعات ما يُعرف بالعصر ما بعد الصناعي والثقافات ما يُعرف بالعصر ما بعد الحداثي^(١). وقد بدأ هذا الانتقال على الأقل منذ نهاية الخمسينات، التي تُحدّد بالنسبة لأوروبا نهاية إعادة التعمير. ويكون الإيقاع أسرع أو أبطأ حسب البلد، وفي داخل البلد حسب قطاع النشاط؛ ومن هنا التفاوت الزمني العام، الذي يجعل من الصعب رسم لوحة كلية^(٢)، ولا بد أن يكون جزء من الوصف تخمينياً بالضرورة. لكننا نعرف، على أية حال، أنه ليس من الحكمة أن نبالغ في قيمة علم المستقبليات^(٣).

وبدلاً من رسم لوحة ستظل ناقصة بالضرورة، فإنني سأأخذ نقطة انطلاقي ملمحاً واحداً يحدّد على الفور موضوع دراستنا. المعرفة العلمية هي نوعٌ من الخطاب. ويمكن القول بأن علوم وتكنولوجيا الصدارة ترتبط منذ أربعين عاماً باللغة: الفوتولوجيا والنظريات اللغوية^(٤)، مشكلات الاتصال والسيبرنيطيقا،^(٥) نظريات الجبر والمعلوماتية الحديثة،^(٦) الكمبيوترات وإفغاتها،^(٧) مشكلات الترجمة والبحث عن تساقٍ بين لغات الكمبيوتر،^(٨) مشكلات تخزين المعلومات وبنوك المعلومات،^(٩) علوم الاتصال عن بعد^(*) télématique وتحسين أطراف إرسال وإستقبال "ذكية"^(١٠)، علم التناقض paradoxologie^(١١)؛ الحقائق تتحدث عن نفسها، وهذه القائمة ليست حصرية.

يمكن توقع أن يكون تأثير هذه التحولات التكنولوجية على المعرفة ملحوظاً. وقد بدأت

(*) télématique : telematics: نسميها فيما يلي باسم "التليماطيقا" قياساً على السيبرنيطيقا، والفوتونيطيقا، والاستطيقا وغيرها - م

وظيفتها الأساسية - البحث ونقل المعارف المكتسبة - تتأثران فعلاً، أو سوف تتأثران في المستقبل. وبالنسبة للوظيفة الأولى، فإن علم الوراثة يقدم مثلاً يسهل إدراكه على الشخص العادي: إذ أنه يدين بنموذجه النظري للسببرنطيقا. وهناك أمثلة أخرى عديدة. أما بالنسبة للوظيفة الثانية، فمن المعروف أن تصغير وتوسيق الأجهزة قد بدأ يغير بالفعل طريقة اكتساب، وتصنيف، واستغلال المعارف^(١٢) ومن المعقول أن نفترض أن انتشار آلات تجهيز المعلومات يؤثر، وسوف يظل يؤثر، على تداول المعارف بقدر ما فعل التقدم في وسائل نقل البشر (شبكات المواصلات)، ويعددها في وسائل تداول الأصوات والصور المرئية (وسائل الإعلام)^(١٣).

في هذا السياق من التحول العام، لا يمكن أن تظل طبيعة المعرفة دون تغير. فلا يمكن أن نكلم القنوات الجديدة، وتصحيح وظيفية، إلا إذا أمكن ترجمة المعارف إلى كميات من المعلومات.^(١٤) ويمكننا التنبؤ بأن كل مالا يقبل الترجمة على هذا النحو في كيان المعرفة المستقر سيتم التخلي عنه وأن اتجاه الأبحاث الجديدة ستمليه قابلية نتائجها المحتملة للترجمة إلى لغات الكمبيوتر. ولابد الآن "لمنتج" ومستخدمي المعرفة، وسيكون عليهم في المستقبل، أن يملكوا وسائل ترجمة أي شيء يريدون ابتكاره أو تعلمه إلى هذه اللغات. وقد بلغت الأبحاث حول آلات الترجمة درجة متقدمة فعلاً.^(١٥) ومع هيمنة الكمبيوتر يتم فرض منطق معين، ومن ثم فرض منظومة معينة من القواعد التي تحدد المنظومات المقبولة بوصفها منظومات "معرفية".

هكذا يمكننا توقع أن تصبح المعرفة خارجية تماماً بالنسبة "للعارف"، عند أي نقطة قد يشغلها في عملية المعرفة. والمبدأ القديم القائل بأن اكتساب المعرفة لا يتفصل عن تأهيل (Bildung) العقل، أو حتى الأفراد، هذا المبدأ أخذ يصبح الآن عتيقاً، وسيصبح كذلك بدرجة أكبر في المستقبل. وعلاقة مؤردي ومستخدمي المعرفة بالمعرفة التي يوردها ويستخدمونها تميل الآن، وسوف تميل بشكل متزايد، إلى اكتساب الشكل الذي اتخذته بالفعل علاقة منتج ومستهلكي السلع بالسلع التي ينتجونها ويستهلكونها - أي، شكل القيمة. المعرفة تُنتج وسوف تُنتج لكي تُباع، وتُستهلك وسوف تُستهلك لكي يجري تقييمها في إنتاج جديد؛ وفي كلتا الحالتين، فإن الهدف هو التبادل. تكفُ المعرفة عن أن تكون غاية في حد ذاتها، إنها تفقد "قيمتها" الاستعمالية.^(١٦)

ومن المقبول على نطاق واسع أن المعرفة قد صارت القوة الرئيسية للإنتاج خلال العقود القليلة الماضية.^(١٧) وقد كان لذلك تأثير ملحوظ على تكوين قوة العمل في البلدان الأشد تطوراً.^(١٨) كما أنه يمثل عائق الزجاجة الرئيسي أمام البلدان النامية. وفي العصر ما بعد الصناعي وما بعد الحداثي، سيبافظ العلم على، بل وسيدعم بلا شك، وضعه البارز في ترسانة الطاقات الانتاجية للدول القومية. وفي الحقيقة، فإن هذا الوضع هو أحد الأسباب التي تدفعنا إلى استنتاج أن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ستتسع أكثر في المستقبل.^(١٩)

لكن هذا الجانب من المشكلة لا يجب أن نسمح له بإخفاء جانبها الآخر، المُكْبَلُ له. فالمعرفة في شكل سلعة معلوماتية لا غنى عنها للقوة الانتاجية، أصبحت قتل بالفعل، وستظل قتل رهناً رئيسياً - ان لم يكن الرهان الرئيسي - في المنافسة العالمية على السلطة. فمن المتصور أن الدول القومية ستحارب بعضها يوماً من أجل السيطرة على المعلومات، مثلما قتلت في الماضي من أجل

السيطرة على الأراضي، وبعدها من أجل التمكن في الوصول إلى واستغلال الموارد الخام وقوة العمل الرخيصة. لقد تم فتح مجال جديد أمام الاستراتيجيات الصناعية والتجارية من جهة، والاستراتيجيات السياسية والعسكرية من جهة ثانية.^(٢٠)

إلا أن المنظور الذي رسمتْ خطوطه العريضة فيما سبق ليس بالسهولة التي رسمته بها. لأن تجارة المعرفة لا بد لها أن تؤثر على الامتياز الذي تتمتع به الدول القومية، وما زالت تفعل، بالنسبة لإنتاج وتوزيع المعارف. ستتقدم مقولة أن المعارف تقع ضمن نطاق سلطات الدولة، بوصفها ذهن أو عقل المجتمع، وذلك مع تزايد قوة المبدأ المقابل، الذي طبقاً له لا يوجد المجتمع ويتقدم إلا إذا كانت الرسائل المتداولة في نطاقه غنية بالمعلومات ويسهل حل شفرتها. ستبدأ أيديولوجية "شفافية" الإتصال، التي تقضي بدأ بيد مع تجارة المعرفة، ستبدأ في النظر إلى الدولة بوصفها عامل قنامة و"تسويش". ومن وجهة النظر هذه، تهدد مشكلة العلاقة بين سلطات الدولة والسلطات الاقتصادية بأن تطرح نفسها بإلحاح جديد.

خلال العقود القليلة الماضية بلغت القوى الاقتصادية بالفعل حد تهديد استقرار الدولة من خلال أشكال جديدة من دورة رأس المال يطلق عليها عموماً اسم الشركات متعددة القومية. هذه الأشكال الجديدة لدورة رأس المال تتضمن أن قرارات الاستثمار قد تجاوزت، جزئياً على الأقل، نطاق سيطرة الدول القومية.^(٢١) وهناك خطر أن تزداد المشكلة حدةً مع تطور تكنولوجيا الكمبيوتر وعلوم الاتصال عن بعد (teleomatics). لنفترض: مثلاً، أن شركة مثل أي بي إم قد حصلت على ترخيص بأن تحتل حزاماً في مجال دوران الأرض وتطلق أقمار اتصالات أو أقمار تخزين معلومات. من سيملك حق الوصول إليها؟ ومن سيقدر حظر قنوات أو بيانات معينة؟ هل هي الدولة؟ أم أن الدولة ستكون أحد مستعبلها بين آخرين؟ سوف تثار مسائل قانونية، ومعها سيثار سؤال: "من الذي سيعرف؟"

من هنا، فإن التحول في طبيعة المعرفة يمكن أن تكون له آثاره على السلطات العامة القائمة بحيث يجبرها على إعادة دراسة علاقتها (القانونية والفعلية) مع الشركات الكبرى، وبوجه أعم، مع المجتمع المدني. إن إعادة فتح السوق الدولية، والعودة إلى المنافسة الاقتصادية النشيطة، وانهايار هيمنة الرأسمالية الأمريكية، وأقول البديل الاشتراكي، والفتح المحتمل للسوق الصينية - هذه العوامل وغيرها كثير، قد أخذت تُعدّ الدول لإعادة تقييم جادة للدور الذي اعتادت أن تلعبه منذ الثلاثينيات؛ دور إرشاد، أو حتى توجيه الاستشارات.^(٢٢) على ضوء ذلك، لا يمكن للتكنولوجيات الجديدة إلا أن تزيد من إلحاح إعادة الفحص تلك، حيث أنها تجعل المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرار (ومن ثم وسائل السيطرة) أكثر حركية وعرضة للقرصنة.

وليس من الصعب تخيل أن يتم تداول المعارف عبر نفس شبكات النقود، بدل أن يكون على أساس قيمتها "التربوية" أو أهميتها السياسية (أو الإدارية، أو الدبلوماسية، أو العسكرية)؛ ولن يكون التمييز في هذه الحالة بين المعرفة وبين الجهل، بل، مثلما في حالة النقود، بين "معرفة الدفع" و"معرفة الاستثمار" - وبعبارة أخرى، بين وحدات معرفية يتم تبادلها في إطار الاستمرار اليومي (إعادة بناء قوة العمل، "البقاء") في مقابل انتمانات معرفية مكرسة لتحسين أداء مشروع ما.

إذا كانت هذه هي الحالة، فإن شفافية الاتصال تكون ماثلة لليبرالية. فالليبرالية لا تستبعد

تنظيماً لتدفق النقود تكون فيه بعض القنوات مُستخدمة في صنع القرار بينما لا تصلح القنوات الأخرى سوى لدفع الديون. ويمكن للمرء، على نحو مماثل، أن يتصور تدفقات من المعرفة تتحرك عبر قنوات مماثلة ذات طبيعة مماثلة، سيكون بعضها مقصوراً على "صانعي القرار"، بينما تستخدم الأخرى لتسديد الدين الدائم لكل فرد تجاه الرابطة الاجتماعية.

[٢]

المشكلة: المشروعية

هذه هي فرضية العمل التي تحدد المجال الذي أنتوي فيه بحث مسألة وضع المعرفة. وهذا السيناريو، المشابه للسيناريو الذي يحمل اسم "جعل المجتمع معلوماتياً"، رغم أنه مطروح بروح مختلفة تماماً، لا يزعم أنه أصيل أو حتى صادق. فالمطلوب من فرضية عمل هو أن تتمتع بقدرة كبيرة على التمييز. وسيناريو جعل أكثر المجتمعات تقدماً معلوماتياً يتيح لنا إلقاء الضوء (مع خطورة المبالغة في التضخيم) على جوانب معينة من تحول المعرفة وتأثيراته على السلطات العامة والمؤسسات المدنية - وهي تأثيرات سيكون من الصعب إدراكها من وجهات نظر أخرى. ومن ثم، فلا يجب أن نضفي على فرضيتنا قيمة تنبؤية بالنسبة للواقع، بل قيمة استراتيجية بالنسبة للمسألة المطروحة.

ورغم ذلك فإن لها مصداقية قوية، وبهذا المعنى، فإن اختيارنا لهذه الفرضية ليس تعسفياً. فقد وصفها الخبراء بأسهاب (٧٣) وهي توجه الآن بالفعل قرارات معينة تتخذها الوكالات الحكومية والشركات الخاصة المعنية أكثر من غيرها، مثل تلك التي تدبر صناعة الاتصالات عن بعد Têlêcommunications. إنها، إذن، تمثل إلى حد معين، جزءاً من واقع يمكن ملاحظته. وأخيراً، فإن أمام هذا السيناريو فرصة تلبية للتحقق لأنه يمنع الركود الاقتصادي أو الكساد العام (الناشئ، مثلاً، عن استمرار الفشل في حل مشكلات الطاقة العالمية): من الصعب رؤية اتجاه آخر يمكن أن تتخذه التكنولوجيا المعاصرة كبديل لجعل المجتمع معلوماتياً.

وبعادل هذا القول بأن الفرضية مبتذلة. لكنها كذلك فقط إلى المدى الذي تخفف عنده في أن تأخذ في اعتبارها النموذج العام للتقدم في العلم والتكنولوجيا، الذي يبدو أن النمو الاقتصادي وتوسع الساطة الاجتماعية السياسية يكملانه بشكل طبيعي. ولا يطرح هنا للتساؤل على الإطلاق حقيقة أن المعرفة العلمية والتقنية تراكمية. بل إن ما يناقش هنا هو، على الأكثر، الشكل الذي يأخذه هذا التراكم - فالبعض يصورونه على أنه منتظم، ومتصل، واجتماعي، والبعض يصورونه على

لكن هذه الدلائل مغلوبة. ففي المقام الأول، لا تثل المعرفة العلمية مجموع المعرفة، وقد وجدت على الدوام بالاضافة إلى، وفي تنافس ونزاع مع، نوع آخر من المعرفة، أساسية حكائياً بهدف التبسيط (وسوف أصف خصائصه فيما بعد). ولا أقصد القول بأن المعرفة الحكائية يمكن أن تتقلب على العلم، لكن نموذجها مرتبط بأفكار عن الاتزان الداخلي والتعايش (٢٥) تبدو بجوارها المعرفة العلمية المعاصرة بآلية، وخصوصاً إذا كان عليها أن تكون خارجية بالنسبة "للعارف" ومستقلة عن مستخدميها بدرجة أكبر مما كانت عليه حتى الآن. والتبسيط الناشئ عن ذلك لدى الباحثين والمعلمين لا يمكن إغفاله على الإطلاق؛ فمن المعروف جيداً أنه خلال الستينات، وفي كل المجتمعات الأكثر تطوراً، قد بلغ أبعاداً متفجرة بين من يعدون أنفسهم لممارسة تلك المهنة - أي الطلاب - بحيث طرأ انخفاض ملحوظ في الانتاجية في المختبرات والجامعات العاجزة عن حماية نفسها من عدوا (٢٦). وليس مطروحاً توقع أن يؤدي هذا، بأمل أو بخوف، إلى ثورة (مثلما كان الحال عندئذ)؛ فلن يغير هذا نظام الأشياء في المجتمع ما بعد الصناعي ما بين عشية وضحاها. لكن هذا التشكك من جانب العلماء يجب أن يؤخذ في الاعتبار كعامل رئيسي في تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للمعرفة العلمية.

وما يزيد من ضرورة أخذ ذلك في الاعتبار - وهذه هي النقطة الثانية - أن فتور معنويات العلماء له أثر على مشكلة المشروعية التي هي المشكلة المحورية. وأنا هنا أستخدم الكلمة بمعنى أوسع مما يقصده المنظرون الألمان المعاصرون في مناقشتهم لمسألة السلطة (٢٧). خذ مثلاً أي قانون مدني؛ إنه ينص على أن فئة معينة من المواطنين لابد أن تقوم بنوع محدد من الفعل. والمشروعية هي العملية التي يكون فيها من سلطة المشرع أن يصدر مثل هذا القانون بوصفه معياراً. ولنتظر الآن التي مثال المنطوق العلمي؛ إنه خاضع لقاعدة أن أي منطوق يجب أن يلبي منظومة معطاة من الشروط لكي ينال القبول بوصفه علمياً. وفي هذه الحالة، تكون المشروعية هي العملية التي يكون بها "المشرع" الذي يتناول الخطاب العلمي مخولاً سلطة تحديد الشروط المقررة سلفاً (وهي عموماً، شروط التجانس الداخلي وإمكانية التحقق بالتجربة) والتي تحدد ما إذا كان يمكن إدراج منطوق ما في هذا الخطاب لكي تخصصه الجماعة العلمية.

قد يبدو التوازي قسرياً، لكنه ليس كذلك، كما سنرى. فقد ظلت مسألة مشروعية العلم مرتبطة برياط لا ينفصم بمسألة مشروعية المشرع منذ زمن أفلاطون. ومن هذه الزاوية، ليس الحق في تقرير ما هو صادق مستقلاً عن الحق في تقرير ما هو عادل، حتى ولو كانت المنطوقات الخاصة بهاتين السلطتين مختلفتين في طبيعتهما. فالنقطة المقصودة هي أن ثمة ترابط وثيق بين نوع اللغة المسمي علماً وبين النوع المسمي أخلاقاً وسياسة؛ كلاهما ينبثق من نفس المنظور، نفس "الاختيار" إذا شئت - الاختيار الذي أسسه الغرب.

وحين نفحص الوضع الراهن للمعرفة العلمية - في وقت يبدو فيه أن العلم خاضع تماماً للسلطات السائدة أكثر من أي وقت مضى، وأنه، مع التكنولوجيات الجديدة، يخاطر بأن يصير الرهان الأساسي في نزاعاتها - فإن سؤال المشروعية المزدوج لا يتراجع إلى الخلفية، بل يتقدم بالضرورة إلى مكان الصدارة. إذ يظهر في أكمل أشكاله، شكل العود على يد Reversion، الذي

يكشف أن المعرفة والسلطة هما مجرد وجهين لنفس المشكلة: مَنْ الذي يقرر ما هي المعرفة، وَمَنْ الذي يعرف ما يجب تقريره؟ في عصر الكمبيوتر، يكون سؤال المعرفة سؤالاً عن شكل الحكم أكثر من أي وقت مضى.

[٣]

المنهج: ألعاب اللغة

لا بد أن القارئ قد لاحظ أنني عند تحليل هذه المشكلة ضمن الإطار الذي حدّدته قد فضلت طريقة بعينها: هي التشديد على حقائق اللغة وخصوصاً جانبها البراجماتي^(٢٨). ولتوضيح ما سيلي سيكون من المفيد أن ألتصص، ولو بإيجاز، ما يعنيه هنا مصطلح براجماتي.

إن عبارة إشارية^(٢٩) dénotatif مثل "الجامعة مريضة"، إذا قبلت في سياق محادثة أو حوار، تتحدد موضع مرسلها (الشخص الذي ينطق العبارة)، والمخاطب بها (الشخص الذي يستقبلها)، ومرجعها (ما تتعلق به العبارة) بطريقة نوعية محدّدة؛ فالعبارة تضع (وتكشف) مرسلها في وضع "العارف" (أنه يعرف ما هو حال الجامعة)، ويوضع المخاطب في وضع من عليه أن يمتنع أو يمنع موافقته، كما أن المرجع نفسه يوصل بطريقة تميز العبارات الإشارية، أي كشيء يتطلب أن يجري تحديده والتعبير عنه بطريقة صحيحة بواسطة العبارة التي تشير إليه.

أما إذا أخذنا تصريحاً من قبيل "الجامعة مفتوحة"، ينطق به عميد كلية أو رئيس جامعة في اجتماع، فمن الواضح أن المواصفات السابقة لا تنطبق على هذه الحالة. بالطبع، يجب أن يفهم معنى العبارة، لكن هذا شرط عام للتواصل ولا يساعدنا على التمييز بين الأنواع المختلفة من العبارات أو بين تأثيراتها النوعية. والسمة المميّزة لهذه العبارة الثانية، "الأدائية"^(٣٠)، هي أن تأثيرها على المرجع يتطابق مع نطقها. فالجامعة مفتوحة لأنه قد جرى إعلان أنها مفتوحة في الظروف المذكورة أعلاه. وكونها كذلك ليس أمراً يخضع للنقاش أو التحقق من جانب المخاطب، الذي يحدّد موضعه على الفور ضمن الإطار الجديد الذي تخلقه العبارة. أما المرسل، فيجب أن يكون متمتعاً بسلطة القيام بمثل تلك التصريحات. وفي الواقع، يمكن أن نقول ذلك بالطريقة المعاكسة: أن المرسل هو عميد كلية أو رئيس جامعة - أي أنه يتمتع بسلطة الإدلاء بمثل هذه العبارة - فقط بقدر ما يستطيع التأثير مباشرة على كل من المرجع، (الجامعة) والمخاطب (طاقم الجامعة) بالطريقة التي أشرت إليها.

ثمة حالة أخرى تندرج فيها عبارات من نوع، "أعطوا الجامعة نقوداً"؛ فهذه عبارات

تقعيدية prescriptions. ويمكن صياغتها على أنها طلبات أو أوامر، أو تعليمات، أو توصيات، أو مطالب، أو صلوات، أو تضرعات، وما إلى ذلك. هنا، يكون المرسل بوضوح في وضع السلطة، بالمعنى الواسع للكلمة (بما في ذلك سلطة الخطاطي على رب يزعم أنه ربح): أي أنه يتوقع أن يؤدي الخطاط العمل المشار إليه. وتستنتج برامجيات التقعيد تفسيرات مصاحبة في مواقع الخطاط والمرجع (٣١).

ومرة أخرى، تندرج في فئة مختلفة كفاية أي سؤال، أو وعد، أو وصف أدبي، أو سرد، الخ. ولنوجز. فلن فمتجنشتين Wittgenstein. وهو يعيد دراسة اللغة من الصفر، يركز انتباهه على تأثيرات مختلف أنماط الخطاط؛ ويسمي الأنماط المختلفة للعبارات والتي يحددها في طريقه (وقد أوردت بعضاً منها) باسم ألعاب اللغة (٣٢) Language games. وما يعنيه بهذا المصطلح هو أنه يمكن تعريف كل واحدة من فئات العبارات على أساس القواعد التي تحدد خصائصها والاستخدامات التي يمكن استخدامها فيها - بنفس الطريقة التي تُعرف بها لعبة الشطرنج بواسطة منظومة من القواعد التي تحدد خصائص كل واحدة من القطع، وبعبارة أخرى، الطريقة المناسبة لتخريكها.

ومن المفيد أن نبدى الملاحظات الثلاث التالية على ألعاب اللغة. الأولى هي أن قواعدها لا تحمّل داخلها مشروعيتها الخاصة، لكنها موضوع تماقد، صريح أو مُضمر، بين اللاعبين (بما لا يعني القول أن اللاعبين يخترعون القواعد). والثانية هي أنه لو لم توجد قواعد، فليس ثمة لعبة، (٣٣) أن أي تعديل ولو متناهي الصغر في قاعدة واحدة يغيّر طبيعة اللعبة، أن أي "نقلة" move coup (٣٤) أو منطق لا يتفق مع القواعد لا ينتمي إلى اللعبة التي يُعرّفونها. والملاحظة الثالثة يوحى بها ما قلناه لتونا: إن كل منطق يجب التفكير فيه على أنه "نقلة" في لعبة.

هذه الملاحظة الأخيرة تتوحد إلى المبدأ الأول الذي يكمن وراء منهجنا ككل: أن نتكلم يعني أن نقاتل، بمعنى اللعب، وأفعال الكلام تندرج تحت تنافرات agonistique عامة (٣٥). ولا يعني هنا بالضرورة أن المرء يلعب لكي يكسب إذ يمكن بنقله ليجرد لذة ابتكارها؛ وهل هناك شيء آخر في جهد ملاحقة اللغة الذي يتولاه الكلام الشعبي والأدب؟ تنشأ بهجة فائقة من الابتكار اللانهائي لانعطافات الجملة، والكلمات والمعاني لتلك العملية التي تكمن خلف تطور اللغة على مستوى الكلام parole، لكن لا شك أن هذه اللذة نفسها تتوقف على إحساس بالنجاح الذي أحرز على حساب خصم - خصم واحد على الأقل، وخصم خطير: هو اللغة المقبولة، أو التضمين. (٣٦)

هذه الفكرة عن تنافرات agonistique اللغة لا يجب أن تحجب عن بصرنا المبدأ الثاني، الذي يُعدّ مكملاً لها ويعكم تحليلنا: أن الرابطة الاجتماعية القابلة للملاحظة تتكون من "نقلات" لغوية. وتوضيح هذه الأطروحة سيؤودنا إلى قلب المشكلة التي بين أيدينا.

(*) move: coup: نقلة: بمعنى تحريك قطعة شطرنج مثلاً - م.

طبيعة الرابطة الاجتماعية: البديل الحديث

إذا أردنا مناقشة المعرفة في المجتمع المعاصر الأكثر تطوراً، فلا بد لنا من الإجابة على السؤال التمهيدي المتعلق بأي تمثيل منهجي نطبق على هذا المجتمع. بالتبسيط. إلى آخر مدى، يمكننا القول بأنه من ناحية المبدأ وجد خلال نصف القرن المنصرم على الأقل، نموذجان تمثليتان أساسيان للمجتمع: إما أن المجتمع يُشكّل كلاً وظيفياً، وإما أنه منقسم إلى قسمين. والمثال على النموذج الأول هو تالكوت بارسونز Talcott Parsons (على الأقل بارسونز ما بعد الحرب) وعلى النموذج الثاني، التيار الماركسي (الذي تقبل جميع مدارس، مهما كانت اختلافاتها، كلاً من مبدأ الصراع الطبقي والديالكتيك بوصفهما ثنائية تعمل داخل المجتمع). (٢٧)

هذا الانقسام المنهجي، الذي يحدّد نوعين رئيسيين من الخطاب حول المجتمع، قد وصلنا من القرن التاسع عشر. وقد سيطرت على عقول مؤسسي المدرسة الفرتسية فكرة أن المجتمع يشكّل كلاً عضوياً، في غيابه يكتف عن كونه مجتمعاً (وتُحرّم السوسيولوجيا من موضوع دراستها)، وقد قدّمت النزعة الوظيفية تفاصيل إضافية؛ فقد أخذت منعطفاً آخر في الخمسينات مع مفهوم بارسونز عن المجتمع بوصفه نسقاً - الضبط *auto - réglé* لم يعد النموذج النظري وحتى المادي هو الجهاز العضوي الحي، بل أصبحت تقدّمه السيبرنيطيقا، التي وسّعت تطبيقات النموذج خلال وبعد الحرب العالمية الثانية.

في عمل بارسونز، نجد أن المبدأ الكامن من وراء النظام ما زال، إذا جاز لي القول، متغافلاً؛ فهو يناظر استقرار اقتصاديات النمو ومجتمعات الوفرة في ظل دولة رفاهية معتدلة. (٢٨) أما في عمل المنظرين الألمان المعاصرين، فنجد أن نظرية الأنساق *systemtheorie* تُعدّ تكتوتراطية، وحتى كاجية، ناهيك عن كونها تبث اليأس؛ فالشغاف بين حاجات ومطامح الأفراد أو المجموعات والوظائف التي يضمّنها النظام ليست الآن سوى مكون ثانوي من مكونات أدائه. والهدف الحقيقي للنظام السبب في أنه يبرز نفسه مثل كمبيوتر، هو الوصول بالعلاقة الكلية بين المدخلات *input* والمخرجات *out-put* إلى الحد الأمثل - أي أنها، بعبارة أخرى، الأدائية. وحتى حين تمّ أواعدة بعلمية تفكير وتحدث تعديلات، وحتى حين تبث أعطالته (مثل الإضرابات، والأزمات، والبطالة، أو الثورات السياسية) الأمل وتؤدي إلى الإيمان ببديل، حتى حين يحدث ذلك فإن ما يحدث فعلاً هو مجرد عملية إعادة - توافق داخلية، ولا يمكن أن تكون نتيجتها سوى مجرد زيادة في "صلاحية" النظام. والبديل الوحيد لهذا النوع من الأداء هو الإنتروپيا (*) *entropie* أو التدهور. (٢٩)

(*) تعبير مأخوذ من الديناميكا الحرارية، ويشير إلى الطاقة المفقودة خلال عملية - م.

هنا أيضاً، ومع تجنب التبسيطات الكامنة في سوسيولوجية للنظرية الاجتماعية، فإن من الصعب وجود توازن على الأقل بين هذه النسخة التكنوقراطية "القوية" للمجتمع وبين الجهد التقني الذي كان مطلوباً من المجتمعات الصناعية الأكثر تطوراً (وحقيقة أن هذا قد جرى باسم "الليبرالية المتقدمة" هو أمر خارج الموضوع) لجمعها تنافسية - وبذلك تبلغ "عقائدها" الحد الأمثل - في إطار استئناف الحرب الاقتصادية العالمية في الستينات .

إذا أخذنا في الاعتبار الإزاحة الضخمة التي جرت بين فكر رجل مثل كومت Comte وبين فكر لومان Luhmann ، فإن بإمكاننا أن نتبين مفهوماً مشتركاً لما هو اجتماعي: فالمجتمع كلٌ موحدٌ، "وحدة واحدة" unicity ويصوغ بارسونز هذا بوضوح: "الشروط الأكثر جوهرية لتحليل الدينامي الناتج هو الإحالة المستمرة والمنهجية لكل مشكلة إلى حالة النظام ككل ... فأني عملية أو مجموعة شروط إما أن "تسهم" في الحفاظ على النظام (أو تطويره) فإما أنها تسبب "الأعطال" من حيث أنها تقطع من تكامل النظام، وفاعليته، وما إلى ذلك.^(٤٠) "التكنوقراطيون" أيضاً يشاركون في هذه الفكرة. أما عن مصداقيتها: فإن لديها الوسائل لكي تصير واقعاً، وهذا هو كل البرهان التي تحتاجه. هذا ما ساءه يوركهايمر "بارانونيا" العقل.^(٤٢)

لكن واقعية المنضب - الذاتي للنظام هذه، وهذه الدائرة المحكمة الإغلاق من الحقائق والتفسيرات، لا يمكن الحكم عليها بأنها مريضة بجنون القطعة إلا إذا كان المرء يملك، أو يزعم أنه يملك، تحت يده وجهة نظر تستعصي على غواية هذين العنصرين. وهذه هي وظيفة مبدأ الصراع الطبقي في النظريات الاجتماعية القائمة على أساس عمل ماركس.

تعرض النظرية "التقليدية" على الدوام لخطر استيعابها في برمجة الكل الاجتماعي بوصفها أداة بسيطة لجعل النظام أداءً أمثل؛ والسبب في هذا أن رغبتها في حقيقة "موحدة" وذات صبغة كلية، تضع نفسها في خدمة الممارسة الموحدة وذات الصبغة الكلية للمديري النظام. أما النظرية "النقدية"،^(٤٣) القائمة على أساس مبدأ الثنائية والمخادرة من التهييجات والمصالحات، فيجب أن تكون في موضع يمكنها من تجنب هذا المصير. إن ما يوجه الماركسية، إذن، هو نموذج مختلف للمجتمع، ومفهوم مختلف لوظيفة المعرفة التي يمكن إنتاجها بواسطة المجتمع واكتسابها منه. وقد وكّد هذا النموذج من الصراعات المصاحبة لعملية تعدّي الرأسمالية على المجتمعات المدنية التقليدية. ولا يتمتع المجال هنا لتتبع تقلبات هذه الصراعات، التي قلأ أكثر من قرن من التاريخ الاجتماعي، والسياسي، والأيدولوجي. وسبكون عطيناً أن تقع بإلقاء نظرة على الحساب الختامي، الذي أصبح بإمكاننا تسجيله اليوم لأن مصير هذه الصراعات قد تحدد: ففي البلدان ذات الإدارة الليبرالية المتقدمة، تحوكت الصراعات وأدواتها إلى منظمات للنظام؛ وفي البلدان الشيوعية، عاد النموذج ذو الصبغة الكلية وتأثيرات الشمولية تحت اسم الماركسية ذاتها، وحرمت الصراعات موضوع البحث ببساطة من الحق في الوجود.^(٤٤) في كل مكان، نجد أن نقد الاقتصاد السياسي (العنوان الفرعي لكتاب ماركس رأس المال) ونظرية ، نقد المجتمع المستقلب، يُستخدمان بطريقة أو بأخرى كمعاونين في برمجة النظام.^(٤٥)

بالطبع، فإن أقليات معينة، مثل مدرسة فرنكفورت أو جماعة الاشتراكية أو الهمجية،^(٤٦) قد

حافظت على، وحسنت النموذج النقدي في تضاد مع هذه. لكن الأساس الاجتماعي لبدأ التقسيم، أو الصراع الطبقي، قد جرى طمسه إلى درجة فقدائه لكل جذريته؛ ولا يمكننا إخفاء حقيقة أن النموذج النقدي قد فقد في النهاية مكانته النظرية وانجدر إلى مرتبة "يوتوبيا" أو "أمل" (٤٧). مرتبة احتجاج رمزي يُشار باسم الإنسان أو العقل أو الإبداعية، أو حتى باسم مقولة اجتماعية معينة -مثل العالم الثالث أو الطلبة (٤٨)- توكل إليها بصورة مفرطة الوظيفة غير المحتملة، من ثم، للذات النقدية.

كان الفرض الوحيد من هذا العرض التخطيطي (والأعجف) هو تحديد الإشكالية التي أنتوي أن أجعلها إطاراً لمصالة المعرفة في المجتمعات الصناعية المتقدمة. فمن المستحيل معرفة حالة المعرفة -وبعبارة أخرى، المشكلات التي يواجهها اليوم تطورها وتوزيعها - بدون معرفة شيء عن المجتمع الذي تقع ضمن إطاره. واليوم أكثر من أي وقت مضى، تتضمن المعرفة بذلك المجتمع بالدرجة الأولى اختيار المقاربة التي سيأخذها البحث، والتي تعني بالضرورة اختيار كيف يمكن للمجتمع أن يجيب، إذ لا يمكن للمرء أن يقرر أن الدور الأساسي للمعرفة هو أنها عنصر لاغنى عنه في أداء المجتمع، وأن يتصرف بناءً على هذا القرار، إلا إذا كان المرء قد قرّر بالفعل أن المجتمع هو آلة عملاقة. (٤٩)

وبالعكس، لا يمكن للمرء أن يعتمد على وظيفتها النقدية، وأن يوجه تطورها وتوزيعها في ذلك الاتجاه، إلا بعد تقرير أن المجتمع لا يشكّل كلاً متكاملًا، بل ما زال يطارده مبدأ التعارض (٥٠). يبدو البديل واضحاً: انه خيار بين التجانس وبين الثنائية الكامنة في الاجتماعي، بين المعرفة الوظيفية والنقدية. لكن القرار يبدو صعباً، أو تعسفياً.

ومن المفري أن نتجنب القرار تماماً وذلك بالتمييز بين نوعين من المعرفة. الأول، النوع الوضعي، سيقبل التطبيقين مباشرة على التكنولوجيات التي تعتمد على البشر والمواد، وسيكرس نفسه للعمل كفئة منتجة لا غنى عنها داخل النظام. والآخر - النوع النقدي، التأملي، أو التأويلي - سيقاوم أي "استعادة" من هذا القبيل عن طريق التساؤل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن القيم والأهداف.

[٥]

طبيعة الرابطة الاجتماعية: المنظور ما بعد الحداثي

وأنا أجد أن هذا الحل على أساس الانقسام غير مقبول. وأقترح أن البديل الذي يحاول حله، لكنه يفيد إنتاجه، لم يعد صالحاً للمجتمعات موضع البحث وأن ذلك الحل نفسه ما زال مشتبكاً في أحولة نوع من التفكير التعارضية الذي أصبح متخلفاً عن أكثر المعرفة ما بعد الحداثية حيوية، وكما قلت، فإن "إعادة الانتشار" الاقتصادية في المرحلة الراهنة للرأسمالية، بمساعدة من التحول في

التقنيات والتكنولوجيا، تقضي يداً بيد مع تحول في وظيفة الدولة، وصورة المجتمع التي توحى بها هذه الأعراض المتزايدة تتطلب مراجعة جادة للممارسات البديلة المطروحة. وللإيجاز، يكفي القول أن وظائف الضبط، ومن ثم إعادة الإنتاج، تُسحب وسوف يجري سحبها من المديرين لتوكل إلى الآلات. وبصورة متزايدة، يصبح السؤال المحوري هو مَنْ سيكون له حق الوصول إلى المعلومات التي لابد أن تغزنها لضمان اتخاذ القرارات الصحيحة. إن الوصول إلى البيانات هو الآن، وسوف يظل، الشرط اللازم للخبراء من كل نوع. والطبقة الحاكمة هي الآن، وسوف تظل، طبقة صانعي القرار. وحتى الآن فإنها لم تعد تتكون من الطبقة السياسية التقليدية، بل من شريحة مركبة رؤساء الشركات، والمديرين رفيعي المستوى، ورؤساء المنظمات الكبرى المهنية، والعلمانية، والسياسية، والدينية. (٥٢)

والجديد في هذا كله هو أن أقطاب الجذب القديمة المتمثلة في الدول القومية، والأحزاب، والمهن، والمؤسسات، والتقاليد التاريخية، قد أخذت تفقد جاذبيتها. ولا يبدو أنه سيجري استبدالها، على الأقل على النطاق الأسبق. اللجنة الثلاثية (*) Trilateral commission ليست قطب جاذبية شعبية. و"التماهي" مع الأسساء العظيمة، مع أبطال التاريخ المعاصر، يزداد صعوبة كل يوم. (٥٣) والانتكاب على "اللاحق بألمانيا"، هدف الحياة الذي يبدو أن الرئيس الفرنسي (جيكار ديستان وقت صدور هذا الكتاب في فرنسا) يقدمه لمواطنيه، ليس مشيراً بوجود خاص. لكنه في النهاية، ليس هدف حياة. إنه يعتمد على اجتهد كل فرد. يُحال كل فرد إلى نفسه. وكل واحد منا يعرف أن ذاتنا لا تساوي الكثير. (٥٤)

هذا التفتت للحكايات الكبرى (الذي سيناقش فيما يلي، الأقسام ١٠ و ٩) يؤدي إلى ما يحلله بعض المؤلفين على أساس انحلال الرابطة الاجتماعية وتلك التجمعات الاجتماعية إلى كتلة من الذرات المفردة الملقاة في فوضى حركة براونية (***) لاشيء من هذا يحدث: يبدو لي أن وجهة النظر هذه يطاردها شبح التمثيل الفردوسي لمجتمع "عضوي" مفقود.

أي ذات لا تساوي الكثير، لكن ما من ذات هي جزيرة؛ فكل واحد منا يوجد داخل نسيج من العلاقات هي الآن أكثر تعقيداً وحركة من أي وقت مضى. ومهما كان الشخص يافعاً أو عجوزاً، رجلاً أو امرأة، غنياً أو فقيراً، فإن موضوعه محدد دائماً "عند نقاط عقدية" لدوائر اتصال نوعية، مهما كانت دقيقة (٥٦) أو بالأحرى: الإنسان متموضع دائماً في موضع غير خلاله أنواع متعددة من الرسائل. ولا أحد، حتى أقلنا امتيازاً، يكون لا حول له تماماً على الرسائل التي تعبّر وبوضوح في موضع المرسل، أو المخاطب، أو المرجع. وحركة المرء إزاء تأثيرات لعبة اللغة هذه (ألعاب اللغة، بالطبع هي كل ما في الأمر) محتملة، على الأقل ضمن حدود معينة (والحدود غائمة)؛ بل وتطالب بها آليات الضبط، وخصوصاً التكيفات - الذاتية التي يقوم النظام لتحسين أدائه. ويمكن حتى القول

(*) لجنة أنشأها عام ١٩٧٣ ديفيد روكفلر رئيس مجلس إدارة بنك تشيز مانهاتن ويضم رجال أعمال ومصرفيين ورجال حكومة ورسائل إعلام الخ. من أمريكا الشمالية. و *البيان*.
(***) الحركة البراونية: اكتشفها عام ١٨٢٧ عالم النبات والمستكشف الاسكتلندي روبرت براون (١٧٧٧-١٨٥٨). وهي الحركة غير المنتظمة للجزيئات في سائل أو غاز يُسخن بالحرارة.

بأن النظام يستطيع، ولابد أن، يشجع مثل هذه الحركة إلى الحد الذي تقاوم عنده انثروبيا النظام الخاصة، إذ أن جدة "ثقل" غير متوقعة، بالإزاحة المناظرة لها لشريك في اللعب أو مجموعة شركاء، يمكن أن تزود النظام بالأدائية المتزايدة التي يطالب بها ويستهلكها على الدوام.^(٥٧)

لا بد أن يكون قد اتضح الآن من أي منظور اخترت ألعاب اللغة لتكون مقارنتي المذهبية العامة. ولست أزعج أن مجمل العلاقات الاجتماعية لها هذه الطبيعة - فسوف يظل هذا سؤالاً مفتوحاً. لكن ما من حاجة للجوء إلى قصة ما عن الأصول الاجتماعية لنقرر أن ألعاب اللغة هي الحد الأدنى من العلاقة التي يتطلبها وجود المجتمع؛ فالطفل، حتى قبل أن يولد، ولو بفضل الاسم الذي يطلق عليه فحسب، يكون موضعاً في موضوع المرجع في الحكاية التي يرويها من حوله، والتي من المحتوم له أن يرسم مساره بالنسبة لها.^(٥٨) وبطريقة أبسط، فإن سؤال الرابطة الاجتماعية، بقدر كونه سؤالاً، هو نفسه لهيه لغة، لهيه استقصاء، وهو موضوع على القورالشفص الذي يسأل، وكذلك المخاطب والمرجع الذي يسأل عنه؛ إنه هو فعلاً الرابطة الاجتماعية.

ومن جهة أخرى، فإنه في مجتمع يتزايد فيه التكون التواصل بمروراً يوماً بعد يوم، بوصفه واقعاً وكذلك موضوعاً للنقاش،^(٥٩) يكون من الواضح أن اللغة تكتسب أهمية جديدة. ويكون من السطحية أن تختزل مزاها في الخيار التقليدي بين الحديث التلاصبي والإرسال الأحادي الجانب للرسائل من ناحية، وبين التعبير والحوار الحر من ناحية أخرى.

كلمة حول هذه النقطة الأخيرة: إذا وصفنا المشكلة ببساطة على أساس نظرية الاتصال، نكون قد اغفلنا شيئين: أولاً، أن للوسائل أشكالاً وتأثيرات شديدة الاختلاف تعتمد على ما إذا كانت، مثلاً، رسائل إشارية، أو تعليمية، أو تقييمية، أو أدائية، إلى آخره. وواضح أن المهم ليس حقيقة أنها توصل المعلومات، واختزالها إلى هذه الوظيفة يعني تبني نظرة تفهيد، دون مبرر، مصالح النظام ووجهة نظره. فالآلة السيبرنيطيقية تعمل فعلاً بالمعلومات، لكن الأهداف المبرمجة داخلها، مثلاً، تنبع من منظومات تفهيدية وتقييمية ليس لدى الآلة طريقة لتصحيحها أثناء أدائها - خذ مثلاً، الوصول بأدائها إلى الحد الأقصى، كيف، يمكن للمرء ضمان أن الوصول بالأداء إلى الحد الأقصى هو الهدف الأفضل للنظام الاجتماعي في كل حالة؟ على أية حال، فإن "الذرات" التي تشكل مادته قادرة على التعامل مع منظومات من هذا النوع - ومع هذا السؤال على وجه الخصوص.

ثانياً، تفشل الطبيعة السيبرنيطيقية المبتدلة لنظرية المعلومات شيئاً ذا أهمية حاسمة، وبعث الاهتمام إليه من قبل: هو الجانب التناحري للمجتمع. فالذرات موضوعة في مفترق طرق علاقات براجماتية، لكنها كذلك تزاح بواسطة الرسائل التي تخترقها، في حركة دائمة وكل شريك لغوي، حين تتخذ "ثقل" تتعلق به، يعاني من "إزاحة"، من تغيير من نوع ما لا يؤثر فيه فحسب بوصفه مغاطياً أو موضوعاً، بل كذلك بوصفه مرسلًا. وهذه "النفقات" تثير بالضرورة "نفقات معاكسة" - وبعلم الجميع أن النفقة المعاكسة التي تكون مجرد رد فعل ليست نفقة "جيدة". فالنفقات المعاكسة التي تكون رد فعل ليست سوى تأثيرات مبرمجة في استراتيجية الخصم؛ إنها تكون في صالحه وبالتالي لا تؤثر على ميزان القوى. لهذا فإن من الأهمية زيادة الإزاحة في الألعاب، وحتى إفقادهما الانجاء، بحيث يتيح القيام "بنفلة" غير متوقعة (منطوق جديد).

وما نحتاجه لكي نفهم العلاقات الاجتماعية على هذا النحو، على أي مقياس نشاء، ليس مجرد نظرية للاتصال، بل نظرية للألعاب تقبل التناحر كمبدأ مؤسّس. وفي هذا السياق، من السهل أن نرى أن عنصر الجِدَّة الأساسي ليس مجرد "التجديد". ويمكن العثور على ما يؤيد هذه المقاربة في عمل عدد من السوسيولوجيين المعاصرين،^(٦٠) إضافة إلى اللغويين وفلاسفة اللغة.

هذا "التدوُّي" لما هو اجتماعي إلى شبكات مرنة من ألعاب اللغة قد يبدو قليل الشبه بالواقع الحديث، الذي يُصوّر، على النقيض، على أنه مصاب بداء الشلل البيروقراتي^(٦١). قد يشار، على الأقل، اعتراضاً بأن وزن بعض المؤسسات المعنية يفرض حدوداً على الألعاب، وبذلك يحدُّ من ابتكارية اللاعبين في القيام بتقلاتهم. لكنني أعتقد أنه يمكن وضع ذلك في الحسبان دون أن يسبب ذلك صعوبة خاصة.

ففي الاستخدام العادي للخطاب - في مناقشة بين مبدعين، على سبيل المثال - يستخدم المتحدثون أي تواصل مُتاح، مُتبرِّزين الألعاب من منظور إلى الذي يليه: أسئلة، وطلبات، وتأكيدات، وحكايات تخوض المعركة شارٍ مذر. والحرب ليست دون قواعد،^(٦٢) لكن القواعد تسمح وتشجّع أقصى مرونة ممكنة للمنطوقات.

من هذه الزاوية، تختلف أي مؤسسة عن المناقشة في أنها تتطلب دوماً قيوداً إضافية على المنطوقات لتصبح مقبولة ضمن إطارها. وتقوم هذه القيود (الكوابح) بوظيفة مصفاة للإمكانات الخطابية، وتعطل الارتباطات المحتملة في شبكات الاتصال: قسمة أشياء لا يجب أن تُقال. كذلك فإنها تمنح امتيازاً لأنواع معينة من المنطوقات (ولنوع واحد أحياناً) تُسمَّى سيادتها نوع خطاب المؤسسة المعنية: ثمة أشياء يجب أن تُقال، وثمة طرق لقولها. ومن هنا: الصراوات في الكنيسة، والإشارات في المدرسة، والحكاية في الأسرة، والأسئلة في الفلسفة، والأدائية في الأعمال التجارية. والبيروقراطية Bureaucratization هي الحد النهائي لهذا الميل.

إلا أن هذه الفرضية بصدد المؤسسة مازالت مفرطة "الثقل": ونقطة انطلاقها هي نظرية "تشبيبية" واضحة لما يتأسس. فنحن نعرف اليوم أن الحدود التي تفرضها المؤسسة على "تقلات" اللغة المحتملة لا تتقرر مرة واحدة وإلى الأبد (حتى إذا تم تعريفها رسمياً)^(٦٣). بل إن الحدود هي نفسها موضوعات الرهان والنتائج المؤقتة للاستراتيجيات اللغوية، داخل المؤسسة وخارجها. وإليك أمثلة: هل في الجامعة مكان لتجارب اللغة (البوطيقا)؟ هل يمكنك أن تحكي قصصاً في اجتماع وزاري؟ أو أن تدافع عن قضية في الشككات؟ والإجابات واضحة: نعم، إذا فتحت الجامعة مجموعات عمل إبداعية: نعم، إذا كانت الوزارة تعمل بسيناريوهات مستقبلية؛ نعم، إذا تمت زخرفة حدود المؤسسة القديمة^(٦٤). وبالمعنى، يمكن القول أن الحدود لا تستقر إلا عندما تكف عن كونها موضوعات للرهان في اللعبة.

هذه هي اعتقادي، هي المقاربة المناسبة لمؤسسات المعرفة المعاصرة.

براهماتيات المعرفة الحكائية

في القسم ١، أثرت اعتراضين ضد القبول دون تمحيص لمفهوم أدائهم للمعرفة في المجتمعات الأكثر تطوراً. المعرفة ليست هي العلم، خصوصاً في شكله المعاصر؛ والعلم، فضلاً عن إخفاقه في طمس مشكلة مشروعيتها، لا يمكنه تجنب طرحها بكل عواقبها، التي هي اجتماعية - سياسية بقدر كونها إستمولوجية. فلنبدأ بتحليل لطبيعة المعرفة "الحكائية"؛ حيث أن تقديم نقطة للمقارنة يتبع لدحضنا أن يوضّح على الأقل بعض خصائص الشكل الذي تكتسبه المعرفة العلمية في المجتمع المعاصر. وإضافة إلى ذلك فإنه سيساعدنا على فهم كيف يُطرح سؤال المشروع أو لا يُطرح اليوم.

المعرفة *Savoir* عموماً لا يمكن اختزالها إلى العلم، ولا حتى إلى المعارف *connaissance* فالمعارف هي منظومة المنطوقات التي، باستبعاد أي منظوقات أخرى، تشير إلى، أو تصف الأشياء. ويمكن إعلان أنها صادقة أو زائفة^(٦٥). والعلم هو منظومة فرعية من المعارف. كما أنه يتكون من منظوقات إشارية، لكنه يفرض شرطين إضافيين على إمكانية قبولها: إن الموضوعات التي تشير إليها هذه المنظوقات يجب أن تكون متاحة أمام الوصول إليها مراراً، وبعبارة أخرى، يجب أن تكون متاحة في شروط ملاحظة صريحة؛ وأنه يجب أن يكون بالإمكان تقرير ما إذا كان منطقاً معطى ينتمي أم لا للغة التي يحدّد الخبراء أنها مناسبة^(٦٦).

لكن لفظ "المعرفة" لا يعني مجرد منظومة من المنطوقات الإشارية، بل على العكس. إذ يتضمن كذلك مقولات "معرفة فنية"، "معرفة كيف تعيش"، "كيف تنصت" (*savoir-faire, savoir*) (*vivre, savoir-écouter*) إلى آخره. المعرفة، إذن، مسألة كفاءة تتجاوز التحديد والتطبيق البسيطين لمعيار الصدق، لتستند لتحديد وتطبيق معايير الفعلية (توصيف تقني)، والعدل و/أو السعادة (حكمة أخلاقية)، وجمال صوت أو لون (حساسية سمعية وبصرية)، وما إلى ذلك. وإذا فهديناها على هذا النحو، تكون المعرفة هي ما يجعل المرء قادراً على تكوين منظوقات إشارية "جيدة"، لكن أيضاً منظوقات تقييمية "جيدة" ومنظوقات تقييمية "جيدة" ... وليست كفاءة منسوبة إلى نوع معين من المنطوقات (الإدراكية، مثلاً) مع استبعاد كل ما عداها. إنها على العكس، تتيح أدائات "جيدة" فيما يتعلق بتنوع كبير من موضوعات الخطاب: أشياء يجب أن نعرف، ونُخذ القرار بشأنها، ونُقيم، ويجري تغييرها ... من هذا يستمدُّ أحد الملامح الأساسية للمعرفة: أنها تتطابق مع مدى واسع من إجراءات بناء - الكفاءة وتمثل الشكل الوحيد المتجسد في ذات تؤسسها المجالات المتنوعة للكفاءة التي تكونها.

الملح الآخر الذي يستحق اهتماماً خاصاً هو العلاقة بين هذا النوع من المعرفة وبين العادة. فما هو المنطوق التقيدي أو التقييمي "الجيد"، وما هو الأداء "الجيد" في الأمور الإشارية أو التقيدية؟ إنها جميعاً تُعدُّ "جيدة" لأنها تتماشى مع المعايير المتصلة بها (معايير العدالة، والجمال، والصدق،

والفعالية، على الترتيب) والمقبولة في الدائرة الاجتماعية للمتحدثين "العارفين". وقد أطلق الفلاسفة المبكرون على هذا النوع من منظومات إضفاء المشروعية اسم الرأي *opinion* (٧٧). والإجماع الذي يسمح لتلك المعرفة بأن تتحدد ويجعل من الممكن التمييز بين شخص يعرف وآخر لا يعرف (الأجنبي، الطفل)، هو ما يشكل ثقافة شعب ما (٧٨).

هذا العرض الموجز لما يمكن أن تكونه المعرفة في التدريب وفي الثقافة يستند على وصف إثنولوجي يبرره (٧٩). إلا أن الدراسات الأنثروبولوجية والأدب اللذين يتخذان موضوعاً لهما المجتمعات سريعة التطور، يشهدان على استمرار بقاء هذا النمط من المعرفة داخل تلك المجتمعات، على الأقل في بعض قطاعاتها (٨٠). وحتى فكرة التطور تفترض سلفاً أفقاً من عدم التطور، تظل فيه مختلف مجالات الكفاءة، فيما يُفترض، مُغلقةً بوحدة تقاليد معينة، ولا تتمايز بناءً على مواصفات منفصلة، خاضعة لتجديدات ومناظرات، واستقصاءات نوعية. هذا التعارض لا يتضمن بالضرورة اختلافاً في الطبيعة بين الإنسان "البدائي" والإنسان "المتحضر" (٨١)، لكنه يتمشى مع فرضية وجود تماهي شكلي بين "العقل الهمجي" والتفكير العملي (٨٢)؛ بل إنه يتمشى مع الفرضية (الناقضة ظاهرياً) والقائلة بتفوق المعرفة المرتبطة بالعادات على التبعثر المعاصر للكفاءة (٨٣).

ويمكن القول أن ثمة نقطة واحدة تتفق عليها كل البحوث، بصرف النظر عن السيناريو الذي تقترح التشديد عليه وفهم المسافة التي تفصل حالة المعرفة المرتبطة بالعادات عن حالتها في العصر العلمي؛ هذه النقطة هي الدور البارز للشكل الحكائي في تشكيل المعرفة التقليدية. ويدرس البعض هذا الشكل لذاته (٨٤)؛ بينما يرى فيه آخرون الرداء التعاقبي *en diachronie* للعوامل الفاعلة البنوية التي تمثل، في رأيهم بشكل مناسب، المعرفة موضوع البحث (٨٥)؛ بينما يفسره آخرون تفسيراً "اقتصادياً" بالمعنى الفرويدي للكلمة (٨٦). وكل ما يهنا هنا هو حقيقة أن شكله «كائني». فالحكي هو الشكل الجوهري للمعرفة التقليدية، وهو كذلك بهمان عديدة.

فأولاً، تحكي القصص الشعبية ما يمكن تسميته أنواع التأهيل (Bildungen) الإيجابية أو السلبية؛ وبمعبر آخر، النجاحات أو الإخفاقات التي تلاقيها جهود البطل. وهذه النجاحات أو الإخفاقات إما أنها تضفي المشروعية على المؤسسات الاجتماعية (وظيفة الأساطير)، أو تمثل نماذج إيجابية أو سلبية (البطل الناجح أو الفاشل) للتكامل في المؤسسات القائمة (الحرفات والحكايات). بهذه الطريقة تتيح الحكايات للجموع التي تُحكى فيه، من جهة، أن يُحدّد معاييرها للكفاءة، ومن جهة أخرى، أن يُقيم على أساس تلك المعايير ما يؤدي أو يمكن أن يؤدي فيه.

وثانياً، يستخدم الشكل الحكائي، على خلاف الأشكال المتطورة من خطاب المعرفة، تنوعاً كبيراً من ألعاب اللغة. إذ تتسلل إليه بسهولة المنظومات الإشارية المتعلّقة، مثلاً، بحالة السماء والنات والحيوان؛ كذلك تفعل منظومات الواجبات *déontiques* التي تحدّد ما يجب عمله بالنسبة لتلك المراجع نفسها، أو بالنسبة لعلاقات القرابة، والاختلاف بين الجنسين، والأطفال، والجيران، والأجانب، وما إلى ذلك. كما تكون المنظومات الاستفهامية متضمنة، مثلاً، في المقاطع التي تنطوي على تحديات (أجب على سؤال، اختر شيئاً واحداً بين أشياء عديدة)؛ كذلك تدخل المنظومات التقييمية، إلى آخره. هكذا تكون مجالات الكفاءة التي تقدم الحكاية أو تطبق معاييرها منسوجة معاً بإحكام في نسيج العنكبوت الذي تشكله، وتحدّد ترتيبها وجهة النظر الموحدة المميزة لهذا النوع

وسنفحص ببعض التفصيل خاصية ثالثة تتعلق بنقل الحكايات. فعادة ما يخضع الحكوي لقواعد تُحدّد براجماتيات نقل الحكايات. ولا أقصد بذلك القول بأن مجتمعاً معيناً يُؤكّل مؤسساً دور الراوي إلى فئات معينة على أساس العمر، أو الجنس، أو العائلة، أو الجماعة المهنية. فما أقصده هو براجماتيات الحكايات الشعبية التي تكون، إذا جاز القول، كامنة فيها. فمثلاً، يبدأ راوي القصص من هنود الكاشيناهوا^(٧٧) بحكيه دائماً بصيغة ثابتة هي: "هذه قصة فلان، كما سمعتها تُروى دائماً. وسأرويها لكم بدوري. فأنصتوا." ويختتم بصيغة أخرى، لا تتغير، هي: "هنا تنتهي قصة فلان. والرجل الذي رواها لكم هو (اسم من أسماء الكاشيناهوا)، أو للبيض (اسم إسباني أو برتغالي)^(٧٨)."

والتمهيد السريع لهذه التعليمات البراجماتية المزودة يكشف ما يلي: أن ادعاء الراوي الوحيد للكفاءة على حكي القصة هو حقيقة أنه سمعها بنفسه. والمروي له الخالي Narrataire يكتسب حق الوصول الممكن إلى نفس السلطة بمجرد الاستماع. ويجري الزعم بأن السرد هو نقل أمين (حتى لو كان الأداء الحكائي شديد الابتكارية) وأنه قد قيل "إلى الأبد": ومن ثم فإن البطل، وهو من الكاشيناهوا، كان هو نفسه مرويّاً له ذات مرة، وربما راوياً، لنفس القصة ذاتها. ويتيح هذا التماثل في الظروف احتمال أن الراوي الخالي يمكن أن يكون بطلاً في حكاية، مثلما كان السكّاف. وفي الحقيقة، فإنه هو هذا البطل بالضرورة لأنه يحمل اسماً، مُثبتاً في نهاية سرده، وهذا الاسم قد أعطي له وفق الحكاية المعيارية التي تبيح مشروعية تخصيص أسماء تدل على النسب بين هنود الكاشيناهوا.

بالطبع، لا يمكن تعميم القاعدة البراجماتية التي يوضحها هذا المثال^(٧٩). لكنها تفتح أعيننا على ما يُعد خاصية مُعتَرَكاً بها بشكل عام للمعرفة التقليدية و"المواقع" السردية (المرسل، والمخاطب، والبطل) منظمّة بحيث أن الحق في احتلال موقع المرسل يقوم على الأساس المزودج التالي: أنه يقوم على أساس حقيقة أنه قد احتل من قبل موقع المخاطب، وكذلك على أساس أنه قد سمعها بنفسه، بفضل الاسم الذي يحمله، عن طريق حكاية سابقة - ويعبارة أخرى، أن موضعه قد تحدّد بوصفه مرجعاً سردياً diégétique لأحداث حكاية أخرى^(٨٠). ولا تقتصر المعرفة التي تنقلها هذه الحكايات، بأية حال، على وظائف النطق؛ فهي تحدّد بضرورة واحدة ما يجب أن يقوله المرء كي يُستَنع إليه، وما يجب أن يستمع إليه المرء لكي يتكلم، والدور الذي يجب على المرء أن يلعبه (في مشهد الواقع السردية) لكي يكون موضوعاً لحكاية.

من هنا فإن أفعال الكلام^(٨١) المتعلقة بهذا الشكل من المعرفة لا يؤيدها المتحدث فحسب، بل يؤيدها كذلك المستمع، وكذلك الطرف الثالث المشار إليه. وقد تبدو المعرفة الناشئة عن ذلك الجهاز "مركّزة" بالمقارنة مع ما أسماه المعرفة "المتطورة". ومثالنا يوضح بجلالة أن التقاليد الحكائية هي أيضاً تقاليد المعايير التي تُحدّد كفاءة ثلاثية - هي "المعرفة-الفنية"، و"معرفة كيف تتكلم"، و"معرفة كيف تسمع" (savior-faire, savior-dire, savoir-entendre) - تدور بمقتضاها علاقة الجماعة بنفسها وبالوسط المحيط. فما يتم نقله من خلال هذه الحكايات هو منظومة من القواعد البراجماتية التي

والجانب الرابع الذي يستحق الفحص الدقيق للمعرفة الحكائية هو تأثيرها على الزمن. فالشكل الحكائي يتبع إيقاعاً؛ هو المركب من وزن meter يوقع الزمن في فترات منتظمة ونبر accent يُعدّل طول أو مدى بعض الفترات (٨٢). هذه السمة التذبذبية، الموسيقية للحكاية تتكشف، بوضوح في الأداء الطقسي لحكايات معينة لدى الكاشيناهوا؛ إذ يتم نقلها، في الاحتفالات الطقسية بضم الشباب إلى الجماعة، في شكل ثابت تماماً، بلغة تظمّن معناها الاستخدامات غير المألوفة للكلمات والتراكيب اللغوية، وتُغنى كأغنيات رتيبة، لا نهاية لها (٨٣). قد تقول أنها ضرب غريب من المعرفة لا تحاول حتى أن تجعل نفسها مفهومة للشباب الذين تخاطبهم.

لكن هذا النوع من المعرفة شائع جداً؛ فأغنيات المهد من هذا النوع، والأشكال التكرارية من الموسيقى المعاصرة حاولت أن تستعيد ذلك أو حتى أن تقترب منه. وهذا النوع يتميز بسمة مدهشة: كلما اكتسب الوزن meter أسبقية علي النبر accent في إنتاج الصوت (المنطوق أو سواء)، كلما كفّ الزمن عن أن يكون دعاءً للذاكرة ليصبح نبضاً beating لا تحيط به الذاكرة، يمنع، في غياب فصل ملحوظ بين الفترات الزمنية periods، من تعددها وتصلبها إلى النسيان (٨٤). خذ شكل الأقوال الشعبية السائرة، والأمثال، والحكم؛ إنها مثل شظايا صغيرة من حكايات محتملة، أو قوالب لحكايات قديمة، واصلت تداولها في مستويات معينة من البناء الاجتماعي المعاصر. ويمكن التعرف، في عروضها على أثر ذلك التوقيع الغريب للزمن والذي يتناظر مع القاعدة الذهبية لمعرفةنا؛ ألا وهي "لا تنس أبداً".

والآن، لا بد من وجود نقطة تطابق بين هذه الوظيفة المهيمنة للمعرفة الحكائية وبين الوظائف، المذكورة أعلاه، لتشكيل المعايير، وتوحيد مجالات الكفاءة، والاضبط الاجتماعي. عن طريق تغيل تبسيطي، يمكننا أن نفترض، منذ كل التوقعات، أن الجماعة البشرية التي تتخذ من الحكاية الشكل الرئيسي للكفاءة ليست بحاجة إلى تذكر ماضيها. وهي لا تعثر على المادة الخام لربطتها الاجتماعية في معني الحكايات التي ترويها فقط، بل تعثر عليها كذلك في فعل تلاوتها. وقد يبدو أن مرجع الحكايات ينتمي إلى الماضي، لكنه في الحقيقة معاصر دوماً لفعل التلاوة. والفعل الحاضر هو الذي يتقدم في كل مرة في الفترة الزمنية القصيرة التي تحتل الفراغ بين "سمعت" و"ستمعون".

والشيء الأهم في البروتوكول البراجماتي لهذا النوع من الحكمي هو أنه يُحدّد قماهاً نظرياً بين كل مرة من مرات تلاوة الحكاية. وقد لا يكون الأمر كذلك في الحقيقة، وعادة ما لا يكون كذلك، ولا يجب أن يغيب عن أعيننا عنصر الدعاية أو القلق الذي نلاحظه في الاحترام الذي تثيره آداب السلوك هذه. وتظل هناك حقيقة أن ما يجري التشديد عليه هو الإيقاع المنتظم metrical beat لاحتفالات الترتيل، وليس الاختلافات في النبر بين كل أداء. وبهذا المعنى يمكن القول أن هذا النوع من الزمنية هو، في آن واحد، سريع الزوال وغابر (٨٥).

وأخيراً، فإن الثقافة التي تعطي الأولوية للشكل الحكائي لا شك أنها ليست بحاجة لإجراءات خاصة للترخيص بحكاياته مثلما ليست بحاجة إلى تذكر ماضيها؛ ومن الصعب تغيل هذه الثقافة وهي تمزّل أولاً موقع الراوي عن الآخرين لتعطيه منزلة متميزة في البرجماتيات الحكائية، ثم

وهي تتساءل عن الحق الذي يجعل الراوي (المنفصل على هذا النحو عن المروي له وعن السرد) يقص ما يقصده، وأخيراً وهي تقوم بتحليل أو إعادة تذكر مشروعيتهما. وأصعب من ذلك أن نتخيل أنها تمنح سلطة الحكمي فيها لذات سرد تكون غير واضحة المعالم. فهذه الملمطة تتمتع بها الحكايات ذاتها. إن الناس، بمعنى من المعاني، هم مجرد ما يجعل الحكايات راهنة؛ ومرة أخرى، فإنهم لا يفعلون ذلك فقط عن طريق حكايتها، بل كذلك بالاستماع إليها وحكي أنفسهم من خلالها؛ وبعبارة أخرى، يجعلها "تلعيب" داخل مؤسساتهم - بإكساب أنفسهم مواقع المروي له والسرد علالة على موقع الراوي.

ثمة إذن، عدم تكافؤ بين برامجيات الحكاية الشعبية، التي تقدم مشروعية فورية، وبين لعبة اللغة التي يعرفها الضرب باسم سؤال المشروعية - أو بالأحرى، المشروعية باعتبارها مرجعاً في لعبة الاستقصاء. الحكايات، كما رأينا، تحدد معايير الكفاءة و/ أو توضح كيفية تطبيقها. وبذلك فإنها تحدد ما يتمتع بالحق في أن يقال أو يؤدي في الثقافة موضوع البحث، ولما كانت الحكايات نفسها جزءاً من هذه الثقافة، فإنها تكتسب مشروعيتها من الحقيقة البسيطة لكونها تفعل ما تفعله.

[٧]

برامجيات المعرفة العلمية

لنحاول، ولو بصورة مرجزة، أن نحدد خصائص المفهوم الكلاسيكي عن برامجيات المعرفة العلمية. وخلال هذه العملية، سوف نميز بين لعبة البحث ولعبة التعليل.

يقود كوبرنيكوس أن مسار الكواكب دائري^(٨٧) وسواء كانت هذه الفرضية صحيحة أو زائفة، فإنها تحصل في طبيعتها منظومة من التوترات، تؤثر جميعها على كل واحد من المواقع البرجماتية التي تدخلها إلى اللعب: أي المرسل، والمخاطب، والمرجع. وهذه التوترات هي أنواع من التعقيدات تنظم إمكانية السماح للمنطوق بأن يكون منطوقاً "علمياً".

أولاً، يجب على المرسل أن يقول الصدق عن المرجع، الذي هو مسار الكواكب. فماذا يعني هذا؟ يعني، من جهة أن من المفترض فيه أن يستطيع تقديم البرهان على ما يقول ومن جهة ثانية، يفترض فيه أن يستطيع دحض أي منطوقات معارضة أو مناقضة تتعلق بنفس المرجع.

ثانياً، يجب أن يكون بإمكان المخاطب أن يمتنع (أو يحجب) موافقته على المنطوق الذي يسمعه. وهذا يتضمن أنه هو نفسه مرسل محتمل، حيث أنه حين يصوغ موافقته أو عدم موافقته سيكون خاضعاً لنفس الشرط المزدوج (أو البرهان أو الدحض) الذي كان كوبرنيكوس خاضعاً له. ومن

ثم، فإن من المفترض فيه أن يتتبع افتراضياً، بنفس ميزات كوبرنيكوس: أي أنه نُدْ له. لكننا لن نمرف هذا حتى يتكلم تحت نفس الشروط. وقبل ذلك، سيكون من المستحيل أن نقول هل هو باحث علمي أم لا.

ثالثاً، يفترض في المرجع الذي يتحدث عنه كوبرنيكوس أن "يمير" عنه منظوقه بما يتضمن مع ما هو عليه فعلاً. لكن حيث أن ما هو عليه لا يمكن معرفته إلا من خلال منظوقات من نفس نوع منظوق كوبرنيكوس، فإن قاعدة التكافؤ هذه ستصبح إشكالية، ما أقوله صادق لأنني أبرهن على أنه صادق... لكن ما البرهان على أن برهاني صحيح؟

يشتمل الحل العلمي لهذه الصعوبة في مراعاة قاعدتين. أولاًها جدلية أو حتى بلاغية بالمعنى الخطابي^(٨٧) المرجح هو ما يقبل البرهان ويمكن استخدامه كدليل في النقاش. ليس الأمر هو: أنا أستطيع الخروج ببرهان، فمن المسموح به الاعتقاد بأن الواقع هو على النحو الذي أقوله. (٨٨) والقاعدة الثانية ميتافيزيقية؛ وهي أن المرجع الواحد لا يمكن أن يقدم تنويعاً من البراهين المتناقضة أو غير المتسقة. أو بتعبير آخر، أن "الرب" ليس خادعاً. (٨٩)

تكمّن هاتان القاعدتان وراء ما يسميه علم القرن التاسع عشر بالتحقق وعلم القرن العشرين بالتزييف. (٩٠) وتسمجان بتحقيق أفق من الإجماع في النقاش بين شريكين (المرسل والمخاطب). وليس كل إجماع علامة على الصدق؛ لكن من المفترض أن صدق المنظوق يحقق إجماعاً بالضرورة.

هذا عن البحث. ويجب أن يكون واضحاً أن البحث يلجأ إلى التعليم بوصفه تكلمته الضرورية؛ فالعالم بحاجة إلى مخاطب يمكن أن يصبح مرسلأ بدوره؛ إنه بحاجة إلى شريك. ولولا ذلك لكان التحقق من منظوقاته مستحيلاً. حيث أن عدم تجدد المهارات المطلوبة سيضع في حينه نهاية للنقاش الضروري، المتناقض. وموضوع الزهان في هذا النقاش ليس صدق منظوق العالم فحسب بل كفاءته كذلك. فكفاءة المرء ليست أبداً حقيقةً منتبهة، إنها تعتمد على ما إذا كان المنظوق الذي يقترحه يعتبر من جانب أقرانه أولاً يعتبر، جديراً بالمناقشة في سياق من الحجج والدحض. هكذا نجد أن صدق المنظوق وكفاءة مرسله خاضعان للوافقة الجماعية. لمجموعة من الأشخاص أكفاء على قدم المساواة. الأنداد مطلوبيون ولابد من خلقهم.

وعلم التعليم didactique هو ما يضمن حدوث إعادة الإنتاج هذه. وهو مختلف عن لعبة البحث الجدلية dialectique. وباختصار، فإن أول افتراضاته المسبقة هو أن المخاطب، أي الطالب، لا يعلم ما يعلمه المرسل؛ ويدهي أن هذا هو السبب في أن أمامه ما يتعلمه. وافتراضه المسبق الثاني هو أن الطالب يمكنه أن يتعلم ما يعرفه المرسل ويصبح خبيراً تعادل كفاءته استاذة. (٩١) وهذا الشرط المزودج يفترض وجود افتراض مسبق ثالث: أن ثمة منظوقات تبادل الحجج والإدلاء بالبراهين التي تكون برامجيات البحث، قد أصبح بعداً كافياً بالنسبة لها، ومن ثم يمكن نقل هذه المنظوقات من خلال التعليم كما هي، تحت قناع حقائق لا تقبل الجدل.

وعبارة أخرى، فإنك تعلم ما تعرف: وهذا هو الخبير، لكن كلما حسن الطالب (المخاطب) في العملية التعليمية (مهاتمه، يمكن للخبير أن يعهد إليه بما لا يعرف لكنه يحاول أن يتعلمه) على

الأقل إذا كان الخبير منوطاً كذلك في البحث). بهذه الطريقة يدخل الطالب إلى جدليات البحث، أو لعبة إنتاج المعرفة العلمية.

وإذا قارنا برجماتيات العلم ببرجماتيات المعرفة الحكائية، فإننا نلاحظ السمات التالية:

(١) تتطلب المعرفة العلمية الإبقاء على لعبة لغوية واحدة، هي الإشارةية، واستبعاد جميع ما عداها - وقيمة - الصدق في منطق هي الحكا الذي يحدد مقبوليته. وبالطبع، نجد أنواعاً أخرى من المنطوقات، مثل المنطوقات الاستفهامية ("كيف يمكننا شرح ذلك...") والتقييمية ("خذ مثلاً سلسلة متناهية من العناصر..."). لكنها لا توجد إلا كنقاط انعطاف في الحجاج الجدلي، الذي لابد أن ينتهي بمنطق إشاري.^(٩٢) في هذا السياق، إذن، يكون المرء "متعلماً" إذا كان باستطاعته الإدلاء بمنطق صادق عن مرجع، ويكون المرء عالماً إذا استطاع الإدلاء بمنطوقات قابلة للتحقق أو التزيف حول المراجع التي تكون في متناول الخبراء.

(٢) على هذا النحو تكون المعرفة العلمية منفصلة على حدة عن ألعاب اللغة التي تشارك معاً في تشكيل الرابطة الاجتماعية. فهي، على خلاف المعرفة الحكائية، لم تعد مكوناً مباشراً ومشاركاً في الرابطة. لكنها أحد مكوناتها بطريقة غير مباشرة، لأنها تتطور إلى مهنة وتنشأ عنها مؤسسات، وفي المجتمعات الحديثة تدعم ألعاب اللغة ذاتها على شكل مؤسسات يديرها شركاء مؤهلون (طبقة الأساتذة). تصبح العلاقة بين المعرفة والمجتمع (أي المجموع الكلي للشركاء في التناحرية العامة، مع استبعاد العلماء ووصفتهم المهنية) علاقة خارجية متبادلة. وتظهر مشكلة جديدة - مشكلة العلاقة بين المؤسسة العلمية والمجتمع. فهل يمكن حل هذه المشكلة بواسطة علم التعليم، مثلاً، بافتراض أن أي ذرة اجتماعية يمكنها اكتساب الكفاءة العلمية؟

(٣) ضمن حدود لعبة البحث، لا تتعلق الكفاءة المطلوبة إلا بموقع المرسل وحده. ولا تُطلب كفاءة خاصة من المخاطب (لا تكون مطلوبة إلا في التعليم - فلا بد أن يكون الطالب ذكياً). ولا تُطلب أي كفاءة من المرجع. وحتى في حالة العلوم الإنسانية، حيث تكون جانباً من السلوك الإنساني، يكون المربع من حيث المبدأ خارجياً عن الشركاء المتخرفين في الجدل العلمي. هنا، على نقيض اللبنة الحكائية، لا يكون على المرء أن يعرف كيف يكون على النحو الذي تنصف به المعرفة.

(٤) لا يكتسب أي منطق علمي أي صلاحية من حقيقة تقريره. وحتى في حالة البيداغوجيا، لا يجري تعليم هذا المنطق إلا إذا كان لا يزال يقبل التحقق في الحاضر من خلال التدليل والبرهان. والمنطق في ذاته ليس بأمر أهدأ من "التزيف"^(٩٣). ويمكن على الدوام تحدي المعرفة التي تراكت في شكل منطوقات مقبولة فعلاً. لكن على العكس، فإن أي منطق جديد يناقض منطقاً معتمداً من قبل بالنسبة لنفس المرجع، لا يمكن قبول صحته إلا إذا دحض المنطق الأسبق عن طريق الإدلاء بهجج وبراهين.

(٥) ومن ثم تتضمن لعبة العلم زمناً تعاقبياً، أي ذاكرة ومشروعاً. فالمرسل الحالي للمنطق علمي يفترض فيه أن يكون مظلماً على المنطوقات السابقة المتعلقة بمجموعه (ببليوجرافيا) ولا يطرح منطقاً جديداً عن موضوعه إلا إذا كان هذا المنطق الجديد مختلفاً عن المنطوقات السابقة. هنا، نجد

أن ماسميته "نبرة" كل أداء، ومن ثم الوظيفة الجدالية للعبة، ينال الأولوية على "الوزن". هذه التعاقبية، التي نفترض ذاكراً وسعياً إلى الجديد، تمثل عملية تراكمية بالأساس. وإيقاعها، أو العلاقة بين النبر والوزن، هو إيقاع متغير.^(٩٤)

هذه السمات معروفة جيداً. لكنها تستحق التنويه لمسيبين. أولاً، إن رسم توازن بين المعرفة العلمية وغير العلمية (الحكاية) يساعدنا على فهم، أو على الأقل استشعار، أن وجود الأولى ليس أكثر - ولا أقل - ضرورية من الثانية. فكلتاها تتكون من منظومات من المنطوقات، والمنطوقات هي "نقالات" يقوم بها اللاعبون ضمن إطار القواعد السارية عموماً؛ وهذه القواعد نوعية خاصة بكل نوع محدد من المعرفة، و"النقلات" التي تعتبر "جيدة" في إحداها لا يمكن أن تكون من نفس النوع الذي يعتبر "جيداً" في الأخرى، إلا إذا حدث ذلك بالصدفة.

من المستحيل، إذن، الحكم على وجود أو صلاحية المعرفة الحكائية على أساس المعرفة العلمية أو العكس: فالمعايير المتعلقة بكل واحدة مختلفة. وكل ما نستطيع عمله هو أن نحدّق في ذهول إزاء تنوع الأنواع الخطابية، مثلما نفعل إزاء تنوع الأنواع النباتية أو الحيوانية. والتحسر على "فقدان المعنى" في ما يحدّ الحدائق لا يمثل سوى الأسى إزاء حقيقة أن المعرفة لم تعد حكاية بالأساس. ورد الفعل هنا لا يحدث بالضرورة، كما لا تحدث بالضرورة محاولة استنباط أو توليد (باستخدام محدّدات من قبيل التنمية) المعرفة العلمية من المعرفة الحكائية، كما لو كانت الأولى موجودة داخل الثانية في حالة جنينية.

ورغم ذلك فالأنواع اللغوية، مثل الأنواع الحية، متصلة فيما بينها، وعلاقتها ليست متناحسة. أما النقطة الثانية التي تبرز هذا الاستعراض السريع للخصائص أهمية اللغة الخاصة بالعلم فهي، على وجه الدقة، علاقتها بالمعرفة الحكائية. قلتُ إن المعرفة الحكائية لا تمنح الأولوية للسؤال عن مشروعيتها الخاصة وإنها ترخّص لنفسها في برامجيات نقلها دون اللجوء إلى التذليل والبرهان. لهذا نجد أنّ عدم فهمها لمشكلات الخطاب العلمي يصاحبه تسامح ممين: فهي تتألج ذلك الخطاب أساساً على أنه نوع مختلف في عائلة الثقافات الحكائية.^(٩٥) والعكس ليس صحيحاً. فالعالم يتساءل عن صلاحية المنطوقات الحكائية ويستنتج أنها لا تخضع مطلقاً للحجاج أو البرهان.^(٩٦) ويصنّفها على أنها تنتمي إلى عقلية مختلفة: هسجية، بدائية، متخلّفة، متأخرة، مستتبلة، مكونة من آراء، وعادات، وساطة، وتعصب، وجهل، وإيديولوجيا، الحكايات هي أمثال، خرافات، أساطير، لا تصلح إلا للنساء والأطفال. وفي أحسن الأحوال، تجري محاولات لإلقاء بعض أشعة الضوء على هذه الظلامية، للتعمدين، للتربية، للتطوير.

هذه العلاقة غير المتكافئة هي أثر كامن للقواعد الخاصة بكل لعبة. ونحن بصيحا نعرف أعراضها. إنها كل تاريخ الإمبريالية الثقافية منذ فجر الحضارة الغربية. ومن المهم أن نتبين نغمتها الخاصة، التي تضعها مجزّل عن كل الأشكال الأخرى للإمبريالية؛ إذ يحكمها مطلب المشروعية.

الوظيفة الحكائية ومشروعية المعرفة

اليوم، لا تُعدُّ مشكلة المشروعية عيباً في لعبة اللغة الخاصة بالعلم. وسيكون من الأدق أن نقول إنها هي نفسها قد اكتسبت المشروعية بوصفها مشكلة، أي بوصفها قوة كشف دافعة. لكن هذه الطريقة للتعامل معها بقلب الموقف هي طريقة حديثة العهد. فقبل أن تبلغ المعرفة العلمية هذه النقطة (التي يسميها البعض الوضعية)، بحثت عن حلول أخرى. والشئ البارز هو أنها لم تستطع لزمن طويل سوى اللجوء في حلولها إلى إجراءات تنتمي إلى المعرفة الحكائية، سواء بشكل صريح أم لا.

هذه العودة للحكائي في قلب ما هو غير حكائي، بشكل أو بآخر، لا يجب الظن أنها قد أبطلته إلى غير عودة. وهالك برهاناً فظاً على هذا: ماذا يفعل العلماء حين يظهرون في التلفزيون أو يحاورون في الصحف بعد تحقيقهم "اكتشافاً"؟ إنهم يروون ملحمة للمعرفة غير ملحمة بالمرة. إنهم يلعبون وفق قواعد اللعبة الحكائية؛ فتأثيرها مازال كبيراً ليس على مستخدمي وسائل الأعلام فحسب، بل كذلك على مشاعر العلماء. هذه الحقيقة ليست تافهة ولا إضافية؛ فهي تخص علاقة المعرفة العلمية بالمعرفة "الشعبية"، أو ما تهيئ منها. وتنفق الدولة كميات ضخمة من النقود لتسكن العلم من أن يتزين بزي ملحمة؛ فمصادقية الدولة ذاتها تقوم على هذه الملحمة، التي تستخدمها للحصول على الموافقة العامة التي يحتاجها صانعو القرار.^(٩٧)

ليس من المستبعد إذن أن يكون اللجوء إلى الحكاية حتمياً، على الأقل إلى المدى الذي ترغب فيه لعبة اللغة الخاصة بالعلم في جعل منطوقاتها صادقة لكنها لا تملك الموارد اللازمة لكي تكسب صدق تلك المنطوقات المشروعية بجهودها الخاص. وإذا كانت هذه هي الحال، فمن الضروري أن نُقر بوجود حاجة ملحة للتاريخ، ومفهوماً، كما أوضحت أعلاه، ليس بوصفه حاجة للتذكر أو مشروع (حاجة للزعة التاريخية، حاجة للتبرة)، بل على العكس بوصفه حاجة للنسيان (حاجة للوزن metrum) (أنظر القسم ٦).

إننا نستحق أنفسنا، لكن يجب أن يظل في أذهاننا ونحن نواصل طريقنا أن الحلول العتيقة ظاهرياً والتي وُجدت لمشكلة المشروعية ليست عتيقة من حيث المبدأ، لكنها عتيقة في تعبيرها فقط؛ ولا يجب أن يدهشنا أن نجد أنها قد واصلت وجودها في أشكال أخرى إلى يومنا هذا. إلا نحس نحن أنفسنا، في هذه اللحظة، أننا مضطرون لإقامة حكاية عن المعرفة العلمية في القرب لكي نوضح وضعها؟

وقد طرحت لعبة اللغة الجديدة الخاصة بالعلم مشكلة مشروعية منذ البداية -لدى أفلاطون. وليس هذا هو المكان المناسب لتفسير مقاطع المحاورات التي تبدأ فيها براجماتيات العلم في العمل، سواء بشكل صريح بوصفها تيمة أو بشكل ضمني بوصفها افتراضاً مسبقاً. ولعبة المحاور، بتطلباتها

النوعية، تكثف تلك البراجماتيات، وتضم في داخلها وظيفتها البحثية والتعليمية. هنا تصادف بعض القواعد التي عدناها فيما سبق: المجادلة بهدف الإجماع فقط (الهومولوجيا (homologia)، ووحيدة المرجع كضمان لإمكانية الاتفاق؛ النذية بين الشركاء؛ وحتى إقراراً غير مباشر بأن الأمر أمر لنية وليس مصيراً، حيث أنه يتم استبعاد من يرفضون قبول القواعد، بسبب ضعفهم أو جلافتهم (٩٨).

وتبقى حقيقة أنه بناءً على الطبيعة العلمية المثارة في المحاورات، والمثال الشهير على ذلك، والذي تتزايد أهميته لأنه يربط بين هذه المسألة ومسألة السلطة الاجتماعية - السياسية منذ البداية، يمكن العثور عليه في الكتابين ٧٠٦ من الجمهورية. وكما نعلم، فإن الإجابة، أو على الأقل جزءاً منها، تأتي على شكل حكاية - مجاز الكهف، الذي يروي كيف ولماذا يتوق البشر إلى الحكايات ويخفقون في التعرف على المعرفة. هكذا تقوم المعرفة على أساس حكاية استشهادها هي.

وهناك المزيد. فجهد أعضاء المشروع، محاورات أفلاطون، يقدم زادا للحكاية بفضل شكله ذاته؛ فكل محاورة تأخذ شكل حكاية لمناقشة علمية. وليس مهماً هنا أن قصة المناظرة تُعرض ولا توصف، أي تدار على المسرح ولا تُروى (٩٩) وهي بذلك أوثق صلة بالترجيديا منها باللمحة. فالحقيقة هي أن الخطاب الأفلاطوني الذي يفتتح العلم ليس علمياً، بالضبط إلى الحد الذي يحاول عنده أن يضفي المشروعية على العلم. فالمعرفة العلمية لا يمكنها أن تعرف، وأن تُعلن أنها هي المعرفة الصادقة دون اللجوء إلى النوع الآخر، الحكائي من المعرفة، الذي لا يُعد معرفة على الإطلاق من وجهة نظر المعرفة العلمية. وبدون هذا اللجوء ستكون مضطرة لافتراض صلاحيتها مسبقاً وبذلك تخضع لما تدنيه: استجداء المبدأ، التعصب. لكن ألا تنفع في نفس الفخ عن طريق استخدام الحكاية على أنها سلطتها؟

ليس هذا مكان تتبع تواتر الحكاية فيما هو علمي عن طريق خطابات المشروعية لهذا الأخير والتي تتضمن، لكنها لا تقتصر على الفلسفات العظيمة العتيقة، والوسيلة والكلاسيكية. عذاب لا ينتهي. ففلسفة صارمة مثل فلسفة ديكرت لا تستطيع أن توضح مشروعية العلم إلا من خلال ماوصفه فاليري Valéry بأنه قصة عقل (١٠٠) أو حتى رواية تُعلم Bildungsroman وهذا ما يمتد به فعلاً المقال في المنهج. ولا شك أن أرسطو كان واحداً من أشد الجميع حداثة في فصله للقواعد التي لابد أن تتفق معها المنطوقات التي نعلن أنها علمية (الأورجانون (Organon) عن البحث عن مشروعيتها في خطاب. عن الوجود (اليتافيزيقا). وأكثر حداثة من ذلك هو اقتراحه بأن المعرفة العلمية، بما في ذلك تظاهرها بأنها تعبر عن وجود المرجع، لا تتكون الأمن حجج وبراهين - وعبرة أخرى، جدول (١٠١).

ومع العلم الحديث، يظهر ملمحان جديان في مشكلة المشروعية. إنه، في البداية، يترك وراء ظهره البحث الميتافيزيقي عن برهان أول أو سلطة متعالية (ترنسندنشالية) كإجابة على سؤال: "كيف تبرهن على البرهان؟" أو، على نحو أعم، "من الذي يقر شروط الصدق؟". فمن المتعارف عليه أن شروط الصدق، وبمعبر آخر، قواعد لعبة العلم، محايثة لتلك اللعبة، وأنها لا يمكن تأسيسها إلا داخل إطار روابط المناظرة التي تكون بالفعل علمية في طبيعتها، وإنه ما من برهان آخر على أن

القواعد جيدة سوى الإجماع الذي يوليها إياه الخبراء.

يصاحب النزوع الحديث لتعريف شروط خطاب ما بخطاب عن تلك الشروط انتعاش جديد للثقافات الحكائية (الشعبية)، نلاحظه بالفعل في النزعة الإنسانية لدى النهضة، كما يوجد بشكل متفاوت في التنوير، وحركة العاصفة والاندفاع Sturm und Drang، والفلسفة المثالية الألمانية، والمدرسة التاريخية في فرنسا. لم تعد المشروعية هفوة لإرادة في عملية إضفاء المشروعية. فالجوء الصريح إلى الحكاية في إشكالية المعرفة يترافق مع تحرر الطبقات البورجوازية من السلطات التقليدية. كما تنشأ المعرفة الحكائية من جديد في الغرب كطريقة لحل مشكلة تحقيق المشروعية للسلطات الجديدة. وطبيعي في إشكالية حكائية أن يتوقع مثل هذا السؤال اسماً لبطل كجواب عليه: من له الحق أن يقرر للمجتمع؟ من هو الشخص الذي تكون توصياته معايير أن تلتزمهم هذه الترسيمات.

تتحد هذه الطريقة للاستقصاء عن المشروعية الاجتماعية - السياسية مع الموقف العلمي الجديد: اسم البطل هو الشعب، وعلامة المشروعية هي إجماع الشعب، وطريقة خلق المعايير هي المدولة. ومقولة التقدم نتاج ضروري لذلك. فهي لا تمثل شيئاً سوى الحركة التي يفترض أن المعرفة تتراكم عن طريقها - لكن هذه الحركة تتسع لتشمل الذات الاجتماعية - السياسية الجديدة. والشعب يتجادل فيما بينه حول ما هو عادل أو غير عادل بنفس الطريقة التي تتجادل بها الجماعة العلمية حول ما هو صادق أو زائف: الشعب يراكم القوانين المدنية مثلما يراكم العلماء القوانين العلمية؛ والشعب يبلغ بقواعد الإجماع حد الكمال مثلما ينتج العلماء "نماذج paradigmes" جديدة لمراجعة قواعدهم على ضوء ما تعلموه. (١٠٢)

وواضح أن ما نعينه هنا بكلمة "الشعب" يختلف تماماً عما تتضمنه المعرفة الحكائية التقليدية التي لا تتطلب، كما رأينا، أي تأمل تأسيسى، ولا أي تقدم تراكمي، ولا أي ادعاء بالشمولية؛ وهذه هي محدّدات المعرفة العلمية. ومن ثم ليس من المدهش، على الإطلاق أن يكون ممثلو عملية المشروعية الجديدة بواسطة "الشعب" منخرطين، في نفس الآن، بنشاط في تدمير المعرفة التقليدية للشعوب، التي يُنظر إليها من الآن فصاعداً على أنها أقلّيات أو حركات انفصالية محتملة لا يكون مقدراً لها سوى أن تنشر الظلامية. (١٠٣)

يمكننا أن نرى أيضاً أن الوجود الواقعي لهذه الذات المجرّدة بالضرورة (وهي مجردة لأنها موضوعية بشكل فريد في قالب نموذج ذات المعرفة - أي الذات التي ترسل - تستقبل منظورات إشارة لها قيمة - الصدق وتستبعد ألغاب اللغة الأخرى) يعتمد على المؤسسات التي يفترض أن هذه الذات تتأمل وتقرر في إطارها، والتي تشكل كل الدولة أو جزءاً منها. يصبح سؤال الدولة مقترناً على الفور بسؤال المعرفة العلمية.

لكن من الواضح أيضاً أن هذا التضافر متعدد الوجوه "الشعبي" (أو الأمة، أو حتى البشرية)، وخصوصاً مؤسساته السياسية، لا تنقش بأن تعرف - بل إنها تُشرع. أي أنها تصوغ تعديدات لها منزلة المعايير. (١٠٤) ومن ثم فإنها تقارن كفاءتها ليس فقط بالنسبة للمنطوقات الإشارية المتعلقة بما هو صادق، بل كذلك بالنسبة للمنطوقات التعديدية التي تزعم العدل. وكما قلنا،

فإن ما يميز المعرفة الحكائية، ما يشكل أساس مفهومنا عنها، هو على وجه الدقة جمعها لكل من هذين النوعين من الكفاءة، ناهيك عن الأنواع الأخرى جميعاً.

من هنا، فإن غلط المشروعات الذي تناقشه، والذي يجيد تقديم الحكاية على أنها أساس صلاحية المعرفة، يمكن أن يتخذ طريقين، اعتماداً على كونه يمثل ذات الحكاية بوصفها إدراكية أو عملية، بوصفها بطلاً للمعرفة أو بطلاً للحرية. ويسبب هذا البديل، لا يتغير معنى المشروعات فحسب، بل يبدو بالفعل أن الحكاية ذاتها غير قادرة على وصف هذا المعنى بدقة.

[٩]

حكايات مشروعية المعرفة

سوف نناقش نسختين رئيسيتين لحكاية المشروعية. إحداها أكثر سياسية، والأخرى أكثر فلسفية؛ وكلتاها ذات أهمية كبرى في التاريخ الحديث، وخصوصاً تاريخ المعرفة ومؤسساتها.

وذاً أولى هاتين النسختين هي البشرية بوصفها بطل الحرية. لكل الشعوب الحق في العلم. وإذا كانت الذات الاجتماعية لم تصبح بعد ذات المعرفة العلمية، فذلك لأن الكهنة والطاقة متعوقها من ذلك. ويجب أحرار الحق في العلم من جديد. ومن المفهوم أن تكون هذه الحكاية موجهة بشكل أكبر باتجاه سياسة للتعليم الأوكري، وليس الجامعات والمدارس العليا. ^(١٠٥) والسياسة التعليمية للجمهورية الثالثة الفرنسية تكشف بجملاء عن هذه الافتراضات المسبقة.

ويبدو أن هذه الحكاية تمجد من الضروري أن تلغي التشديد على التعليم العالي. وطبقاً لذلك، فإن الإجراءات التي اتخذها نابليون بشأن التعليم العالي تعتبر عموماً مدفوعة بالرغبة في إنتاج المهارات الإدارية والمهنية الضرورية لاستقرار الدولة. ^(١٠٦) لكن هذا يغفل حقيقة أن الدولة، في سياق حكاية الحرية، لا تكتسب مشروعيتها من نفسها بل من الشعب. لذلك فحتى لو حددت السياسة الإمبريالية أن مؤسسات التعليم العالي هي معمل تغريغ لضيباط الدولة، ثم لمديرى المجتمع المدني، فقد فعلت ذلك لأن الأمة ككل كان من المفترض أن تنال حريتها من خلال انتشار مجالات جديدة للمعرفة بين السكان، وهذه عملية يجب تحقيقها من خلال الوزارات والمهن التي ستؤدي تلك الكوادر وظائفها ضمن إطارها. ونفس الحجّة صالحة، من باب أولى، لإنشاء مؤسسات علمية بالمعنى الصحيح. وتلجأ الدولة إلى حكاية الحرية في كل مرة تتولى فيها السيطرة المباشرة على تأهيل "الشعب"، تحت إسم "الأمة" لكي ترشده إلى طريق التقدم. ^(١٠٧)

أما في حكاية المشروعية الثانية، فإن العلاقة بين العلم، والأمة، والدولة تتطور بطريقة مختلفة تماماً. وتظهر هذه الحكاية أول ما تظهر عند إنشاء جامعة برلين، فيما بين ١٨٠٧ و ١٨١٠، تلك الجامعة التي تتمتع بتأثير كبير علي تنظيم التعليم العالي في بلدان العالم الفتية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

في وقت إنشاء الجامعة، كان أمام الوزارة البروسية مشروع تصوّره فيشت Ficht ومقترحات مضادة قدمها شلايرماخر Schleiermacher. وكان علي فيلهلم فون همبولت Wilhelm von Humboldt أن يبت في الأمر فانهاز إلى جانب خيار شلاير ماخر الأكثر "ليبرالية".

قد تغري قراءة تقرير همبولت المرء باختزال مجمل مقارنته لسياسة المؤسسة العلمية إلى العبارة الشهيرة: "العلم من أجل العلم". لكننا بذلك نكون قد أسأنا فهم الهدف النهائي لسياساته، الذي يعدوه مبدأ المشروعية الذي نناقشه، والوثيق الصلة بالهدف الذي يوضحه شلاير ماخر على نحو أكثر شمولاً.

وبالفعل يعلن همبولت أن العلم يخضع لقواعده، وأن المؤسسة العلمية "تمجها وتُجدّد نفسها باستمرار بذاتها، دون أي كايح أو هدف محدد من أي نوع". لكنه يردف أن الجامعة يجب أن توجه عنصرها المكون، أي العلم، صوب "التأهيل الروحي والأخلاقي للأمة"^(١١٠). فكيف يمكن أن ينتج تأثير - التأهيل Bildung - effect ذلك من السعي التزيه إلى التعلم؟ أليست الدولة، أو الأمة، أو البشرية بأسرها لا مبالية بالمعرفة لذاتها؟ إن ما يهمها، كما يعترف همبولت، ليس التعلم، بل "الأخلاق والفعل".

هكذا يواجه مستشار الوزير نزاعاً كبيراً، يذكّرنا من بعض الوجوه بالانقسام الذي أدخله نقد كانط Kant بين المعرفة والإرادة؛ إنه نزاع بين لعبة لغة مكونة من إشارات لا يمكن أن يجيب عليها سوى مقياس الصدق، وبين لعبة لغة تحكم الممارسة الأخلاقية، والاجتماعية، والسياسية التي تتضمن بالضرورة قرارات والتزامات، وتعبير آخر، منظومات يتوقّع منها أن تكون عادلة وليست صادقة وتقع في التحليل الأخير خارج مجال المعرفة العلمية.

ورغم ذلك فإن التوحيد بين هاتين المنظومتين من الخطاب هو أمر لا غنى عنه بالنسبة للتأهيل Bildung الذي يستهدفه مشروع همبولت، الذي لا يتكون فقط من اكتساب المعارف من جانب الأفراد، بل كذلك تأهيل ذات معرفية واجتماعية مكتملة المشروعية. يستحضر همبولت، إذن، روحاً (هي ما يسميه فيشتة الحياة)، تحفرها ثلاثة طموحات، أو بالأحرى، طموح واحد ثلاثي: طموح "استنباط كل شيء من مبدأ أصلي" (الذي ينظر النشاط العلمي)، وطموح "ربط كل شيء بمثل أعلى" (ويحكم الممارسة الأخلاقية والاجتماعية)، طموح "توحيد هذا المبدأ وهذا المثل الأعلى في فكرة واحدة، (مؤكداً بذلك أن البحث العلمي عن أسباب صادقة يتطابق دائماً مع السعي إلى غايات عادلة في الحياة الأخلاقية والسياسية). وهذا المركّب الأخير يؤسس الذات المشروعية.

ويضيف همبولت بطريقة عَرَضية أن هذا الطموح الثلاثي يمكن بالطبع في "الطابع العقلي للأمة الألمانية"^(١١١). وهذا تنازل، لكنه تنازل متحفّظ. للحكاية الأخرى، لفكرة أن ذات المعرفة هي

الشعب. لكن الحقيقة أن هذه الفكرة بعيدة جداً عن حكاية مشروعية المعرفة التي أدخلتها المثالية الألمانية. والشك الذي يُكثّر رجال من أمثال شلايرماخر، وهوبولت، وحتى هيجل Hegel تجاه الدولة هو مؤثر على ذلك. وإذا كان شلايرماخر يخشى القومية، والألمانية، والنفعية، والوضع الضيق التي توجه السلطات العامة في شئون العلم، فذلك لأن مبدأ العلم لا يمكن في تلك السلطات، حتى ولو بشكل غير مباشر. ذات المعرفة ليست الشعب، بل الروح التأملية. وهي لا تتجسد، مثلما في فرنسا بعد الثورة، في دولة، بل في نظام. ولعبة اللغة الخاصة بالمشروعية ليست سياسية - دُولاتية، بل فلسفية.

والوظيفة العظيمة التي يجب أن تؤديها الجامعات هي أن "تعرض كل جماع المعارف وتبين كلاً من أسس وأصول كل معرفة". إذ أنه "ما من قدرة علمية خلاقة بدون الروح التأملية" (١١١). و"التأمل" هنا هو الاسم الذي يحملته الخطاب الخاص بمشروعية الخطاب العلمي. المدارس وظيفية؛ لكن الجامعة تأملية، أي فلسفية (١١٢). والفلسفة يجب أن تعيد الوحدة إلى المعارف، التي تناثرت في علوم منفصلة في المعامل وفي التعليم قبل-الجامعي؛ ولا يمكنها تحقيق ذلك إلا في لعبة لغة تربط العلوم معاً بوصفها لحظات في تحول الروح، أي أنها، بعبارة أخرى، تربطها معاً في حكاية عقلانية، أو ميتا-حكاية. وتحاول موسوعة Encyclopédie هيجل (١٨١٧ - ١٨٢٧) تحقيق مشروع إضافي الكلية هذا، الذي كان موجوداً بالفعل لدى فيشته وشيللينج Schelling في شكل فكرة النظام.

هنا، في آلية تطوير حياة تكون في نفس الوقت ذاتاً، نشهد عودة المعرفة الحكائية. فحصة "تاريخ" شامل للروح، والروح هي "الحياة"، و"الحياة" هي التقديم والصياغة الذاتية لنفسها في المعرفة المرتبة لكل أشكالها المتضمنة في العالم الإمبريقي. وموسوعة المثالية الألمانية هي قصص "تاريخ" (*) هذه الذات - الحياة. لكن ما تنتجه هو ميتا - حكاية، لأن راوي القصة يجب ألا يكون الشعب الذي يتمرغ في الوضعية المعزولة لمعرفته التقليدية، ولا حتى العلماء في مجموعهم، حيث أنهم متمزلون داخل أطر مهنية تناظر تخصصاتهم النوعية.

الراوي يجب أن يكون ميتا - ذات في عملية صياغة مشروعية كل من خطابات العلوم الإمبريكية والمؤسسات المباشرة للثقافات الشعبية. هذه الميتا - ذات، بتعبيرها عن الأساس المشترك لكلية، تحقق هدفهما الضمني. وهي تجد مستقرها في الجامعة التأملية. والعلم الوضعي والشعب هما مجرد طبعين فظتين منها. والطريقة الوحيدة الصالحة أمام الدولة القومية للتمييز عن الشعب هي من خلال توسط المعرفة التأملية.

كان من الضروري توضيح الفلسفة التي أرست مشروعية إنشاء جامعة برلين وكان الهدف منها أن تكون القوة المحركة لتطوير الجامعة ولتطوير المعرفة المعاصرة. وكما ذكرت، تبنت بلدان عديدة في القرنين التاسع عشر والعشرين هذا التنظيم الجامعي ليكون نموذجاً لإنشاء أو إصلاح نظامها الخاص للتعليم العالي، بدءاً من الولايات المتحدة (١١٣). لكن هذه الفلسفة - التي لم تمت علي الإطلاق، خصوصاً في الدوائر الجامعية (١١٤) - تقدم، في المقام الأول، تمهيداً حياً بوجه خاص لأحد الحلول

(١١١) : histoire، الكلمة تعني "تاريخ". وفي نفس الوقت "قصة" - م

لا يجد البحث وانتشار المعارف تبريرها في استحضار مبدأ النفع. فليست الفكرة على الإطلاق أن العلم يجب أن يخدم مصالح الدولة و/أو المجتمع المدني. وقد ترك على جانب الطريق المبدأ الإنساني القائل بأن البشرية تنهض بكبرياء وحرية من خلال المعرفة. فقد لجأت المثالية الألمانية إلى ميتا - مبدأ يضع في وقت واحد أساس تطور التعلم، والمجتمع، والدولة في تحقيق "حياة" الذات، التي سماها فريشته "الحياة المقدسة" وسماها هيجل "حياة الروح". من خلال هذا المنظور، تجد المعرفة مشروعيتها داخل ذاتها أولاً، والمعرفة هي المؤهلة لقول ما هي الدولة وما هو المجتمع^(١١٥). لكنها لا يمكن أن تلعب هذا الدور إلا بتغيير المستويات، بالكف عن أن تكون مجرد المعرفة الوضعية برجعها (الطبيعية، المجتمع، الدولة، إلى آخره)، لتصبح إضافة إلى ذلك معرفة معرفة المربع - أي بأن تصبح تأملية. و"الحياة" و"الروح" هي أسماء تسمي بها المعرفة نفسها.

والنتيجة الجديرة بالملاحظة للجهاز التأملي هي أن كل خطابات التعلم حول كل مرجع يمكن لا يتم تناولها من وجهة نظر قيمة - الصديق المباشرة فيها، بل على أساس القيمة التي تكتسبها بفضل احتلالها، تحيز معين في مسار الروح أو الحياة - أو، إذا شئت، احتلالها لموقع معين في الموسوعة التي يروبوها الخطاب التأملي. وهذا الخطاب يوردها أثناء عملية عرضه ما يعرفه لنفسه، أي خلال عملية عرضه لذاته. والمعرفة الحقة، من هذا المنظور، هي دائماً معرفة غير مباشرة؛ وتتكون من منطوقات مقررّة تندرج في ميتا-حكاية ذات تضمن هي مشروعيتها.

ونفس الشيء ينطبق على كل أنواع الخطاب، حتى لو لم يكن خطاب تعلم؛ والأصلية هي خطاب القانون وخطاب الدولة. والخطاب التأملي المعاصر وليد هذا الفرض المسبق، الذي يضمن أنه ثمة معنى يمكن معرفته وبذلك يضمن المشروعية على التاريخ (وخصوصاً تاريخ التعلم). تعامل المنطوقات أسماء حقيقية لذاتها ويجري تشغيلها بطريقة يفترض أنها تجعلها تولد بعضها؛ هذه هي قواعد اللغة التأملية. والجامعة، كما يشير اسمها، هي مؤسستها الوحيدة.

لكن، وكما قلت، يمكن كذلك حل مشكلة المشروعية باستخدام الخطوات الأخرى. ويجب أن يظل في ذهننا الفرق بين الاثنين؛ واليوم، مع عدم اتزان وضع المعرفة ومحطم وحدتها التأملية، يكتسب النوع الأول من المشروعية قوة جديدة.

وطبقاً لهذا النوع، لا تجد المعرفة صلاحيتها داخل ذاتها، ولا داخل ذات تتطور بتجديد امكانيات تعلمها، بل تجدها في ذات عملية - هي البشرية. ومبدأ الحركة التي تحفز الشعب ليس إضافة المشروعية-الذاتي على المعرفة، بل الإرساء-الذاتي للحرية، أو إذا شئت، لادواته-الذاتية. الذات هنا متعينة، أو يفترض أنها كذلك، وملحيتها هي قصة تحررها من كل ما يمنعها من إدارة نفسها ذاتياً. ومن المفترض أن القوانين التي تضعها قوانين عادلة، ليس لأنها تتماشى مع طبيعة خارجية، بل لأن المرشحين هم، دستورياً، نفس المواطنين الخاضعين للقوانين. ونتيجة لذلك، فإن إرادة المشرع-الرغبة في أن تكون القوانين عادلة - سوف تتطابق دائماً مع إرادة المواطن، الذي يرغب في القانون ومن ثم سوف يطبّعه.

وواضح أن هذا النمط من المشروعية من خلال استقلال الإرادة^(١١٨) يمنح الأولوية للعبة لغوية

مختلفة تماماً، وصفها كانط بأنها إلزامية وتُعرف اليوم بأنها تعيددية. والأمر الهام ليس، أو ليس فقط، أضفاء المشروعية على المنطوقات الإشارية المتعلقة بالصدق، مثل "الأرض تدور حول الشمس"، بل هو بالأحرى أضفاء المشروعية على المنطوقات التعيددية المتعلقة بالعدل، مثل "يجب تدمير قرطاجنة" أو "يجب تحديد الحد الأدنى للأجر بكذا دولار". في هذا السياق، يكون الدور الوحيد الذي يمكن أن تلعبه المعرفة الوضعية هو اطلاع الذات العلمية على الواقع الذي يندرج ضمن إطار تنفيذ المنطوق التعيدي. إنها تتيح للذات أن تحيط بما يمكن تنفيذه، أو بما يمكن عمله. لكن ما يُنفَّذ، ما يجب عمله، يقع خارج نطاق المعرفة الوضعية. وكون مهمة ما ممكنة هو أمر يختلف عن كونها عادلة. لم تمد المعرفة هي الذات، بل هي في خدمة الذات؛ ومشروعيتها الوحيدة (رغم أنها مشروعية ضمنية) هي حقيقة أنها تسمح للأخلاق بأن تصبح واقعاً.

يقدم هذا علاقة بين المعرفة وبين المجتمع والدولة هي في الأساس علاقة الوسائل بالغاية. لكن لا يجب على العلماء أن يتعاونوا ما لم يحكموا بأن سياسات الدولة، وبعبارة أخرى مجموع تعميدها، عادلة. وإذا شعروا بأن المجتمع المدني الذي هم أعضاء فيه يمثل الدولة بشكل سيء، فعليهم أن يرفضوا تعميدها. هذا النوع من المشروعية يمنحهم السلطة، بوصفهم كائنات بشرية عملية، في حجب مساندتهم الأكاديمية عن سلطة سياسية يحكمون بأنها جائرة، أي أنها، بعبارة أخرى، لا تقوم على أساس استقلال حقيقي. بل يمكنهم حتى الذهاب إلى حد استخدام خبرتهم الفنية لإظهار أن ذلك الاستقلال في الحقيقة غير متحقق في المجتمع وفي الدولة. وهذا يعيد من جديد الوظيفة النقدية للمعرفة. لكن تبقى حقيقة أن المعرفة ليس لها مشروعية نهائية خارج إطار خدمة الأهداف التي استشعرتها الذات العملية، أي الجماعة البشرية المستقلة^(١١٩).

هذا التوزيع للأدوار في مهمة المشروعية هو أمر مثير للاهتمام من وجهة نظرنا لأنه يفترض، في مقابل نظرية النظام-الذات، أن من غير الممكن توحيد أو أضفاء الكليّة على ألعاب اللغة في أي ميّتا-خطاب. بل على العكس تماماً، فالأولوية الممنوحة هنا للمنطوقات التعيددية - التي تنطقها الذات العملية-تجعلها مستقلة من حيث المبدأ عن منطوقات العلم، التي تكون وظيفتها الوحيدة الباقية هي إمداد هذه الذات بالمعلومات.

ملاحظات:

(١) سيكون من السهل إيهام أن الماركسية قد تراوحت بين هذين النموذجين للمشروعية الحكائيّة اللذين ذكرتهما لتوي. الحزب يأخذ مكان الجماعة، والبروليتاريا تأخذ مكان الشعب أو البشرية، وتأخذ المادية الجدلية مكان المثالية التأملية، إلى آخره. وقد تكون النتيجة هي الستالينية، بعلاقتها النوعية بالعلوم: ففي الستالينية، تبدو العلوم كسجرد استشهادات من ميّتا-حكاية المسيرة صوب الاشتراكية، التي تعادل حياة الروح. لكن بإمكان الماركسية، من الجهة الأخرى، أن تتطور، طبعاً للنوع الثاني، إلى شكل من المعرفة النقدية بإعلان أن الاشتراكية ليست سوى تأسيس الذات المستقلة وأن المبرر الوحيد للعلم هو أن تمنح الذات الإمبريقية (البروليتاريا) وسائل تحرير نفسها من الاستلاب والاضطهاد: وهذا كان، باختصار، موقف مدرسة فرنكفورت.

(٢) يمكن قراءة الخطاب الذي ألقاه هايدجر Heidegger يوم ٢٧ مايو عام ١٩٣٣، عند تولية

رئاسة جامعة فرايبورج-إن-بريسجاو Freiburg-in-Breisgau (١٢٠)، بوصفه فصلاً تعيساً في تاريخ المشروعية. هنا، أصبح العلم التأملي هو التساؤل حول الوجود. وهذا التساؤل هو "مصير" الشعب الألماني، الموصوف بأنه "شعب تاريخي-روحي". ولهذه الذات ندين بالخدمات الثلاث التي هي العمل، والدفاع، والمعرفة. والجامعة تضمن ميتا-معرفة بالخدمات الثلاث، هي العلم. هنا، مثلنا لدي المثالية، تتحقق المشروعية من خلال ميتا-خطاب اسمه العلم، يحمل مزاعم أنطولوجية. لكن الميتا-خطاب هنا هو التساؤل، وليس إضفاء الكليّة. والجامعة، مقر هذا الميتا-خطاب، تدين بمعرفتها لشعب "مهمته التاريخية" هي جعل هذا الميتا-خطاب مشمراً عن طريق العمل، والقتال، والمعرفة. والنداء الموجه لهذه الذات - الشعب ليس أن تُحرّر البشرية، بل أن تحقق لنفسها "عالم الروح الحقيقي"، الذي هو "أصقى قوة للحفاظ على البقاء يمكن أن يجدها ضمن قوى الأرض والدم". هذا الإهتمام بحكاية العرق والعمل في حكاية الروح كطريقة لإضفاء المشروعية على المعرفة ومؤسساتها هو إهتمام تمس مرتين: فلكونه متباهات نظرياً، كان مقدراً له أن يجد أصدقاء كارثية في مجال السياسة.

[٨٠]

نزاع المشروعية

في المجتمع والثقافة المعاصرين - مجتمع ما بعد صناعي، ثقافة ما بعد جدائية (١٢١) - يصاغ سؤال مشروعية المعرفة بفردات مختلفة. فقد فقدت الحكاية الكبرى مصداقيتها، بصرف النظر عن نمط التوحيد الذي تستخدمه، وبصرف النظر عما إذا كانت حكاية تأملية أم حكاية تحري.

ويمكن النظر إلى أقول الحكاية على أنه أحد آثار ازدهار التقنيات والتكنولوجيات منذ الحرب العالمية الثانية. ذلك الازدهار الذي حول الإهتمام من غايات الفعل إلى وسائله؛ كما يمكن النظر إليه على أنه أحد آثار إعادة نشر الرأسمالية الليبرالية المتقدمة بعد أن تراجعها تحت حماية الكينزية خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٦٠، وهو تجديد ألقى البديل الشيوعي ومنح قيعةً للتمتع الفردي بالسلع والخدمات.

ومهما بحثنا عن أسباب على هذا النحو فسوف تكون الخيبة من نصبينا، وحتى لو تبيّنتنا هذه الفرضية أو تلك، فسوف يكون علينا أن نُفصّل الارتباط بين الميول المذكورة وبين أقول القوة الموحدة والمُضغطة للمشروعية للحكائيتين الكبيرتين التأملية والتحرورية.

ومن المفهوم، طبعاً، أن يكون لكل من التجدد والرفاهية الرأسماليين، والصعود المحير للتكنولوجيا، أثرهما على وضع المعرفة. لكننا، لكي نفهم كيف كان العلم المعاصر قابلاً لتلك

التأثيرات قبل حدوثها بزمان طويل، لا بد لنا أولاً أن نحدد بذور "نزع المشروعية" (delegitimation) والعدمية التي كانت كامنة في الحكايات الكبرى للقرن التاسع عشر. في المقام الأول، يحافظ الجهاز التأملي على علاقة ملتبسة بالمعرفة - أنه يبين أن المعرفة لا تتحقق هذا الاسم إلا إلى المدى الذي تتسبغ نفسها فيه ('ترتفع بنفسها' hebt sich auf : تتسامى) بأن تورد منظوماتها في خطاب من المستوى-الثاني (تسمية ذاتية autonymic) يمنحها المشروعية. وبمقابل هذا القول بأن الخطاب الاشاري، في حالته الباشرة، ذلك الخطاب الذي يستند على مرجع معين (كيان عضوي حي، أو خاصية كيميائية، أو ظاهرة فيزيائية، أو ما إلى ذلك) لا يعرف فعلاً ما يظن أنه يعرفه. العلم الوضعي ليس شكلاً من أشكال المعرفة. والتأمل يقتضي على كفته. هكذا تُضمر الحكاية التأملية الهيكلية تشككاً معيّنًا تجاه المعارف الوضعية، كما يعترف هيجل نفسه (١٧٣).

إن العلم الذي لم يكسب نفسه المشروعية ليس علماً حقيقياً؛ وإذا بدا أن الخطاب الذي كان المقصود منه إضفاء المشروعية على هذا العلم، ينتمي إلى شكل قبل-علمي من المعرفة، مثل حكاية "ميتزل"، عندها يتم تهيبته إلى أدنى مرتبة، إلى مرتبة أيديولوجيا أو أداة سلطة. ويحدث هذا دائماً إذا كانت قواعد لعبة العلم التي يشجبها ذلك الخطاب بوصفها إمبيريقية تُطبّق على العلم ذاته.

خذ مثلاً العبارة التأملية: "إن عبارة علمية ما تُعدُّ معرفة إذا، وفقط إذا، استطاعت أن تأخذ مكانها في عملية توليد شاملة".

والسؤال هو: هل هذه العبارة معرفة كما تُعرف هي نفسها المعرفة؟ فقط إذا استطاعت أن تأخذ مكانها في عملية توليد شاملة. وهو أمرٌ تستطيعه. فكل ما عليها أن تفعله هو أن تفترض سلفاً أن مثل هذه العملية موجودة (حياة الروح) وأنها هي نفسها تعبيرٌ عن تلك العملية، وفي الحقيقة، فإن هذا الافتراض المسبق لا غنى عنه بالنسبة للعبة اللغة التأملية، ويدور؛ لن تكون لغة إضفاء المشروعية مشروعة؛ وستصاحب العلم في السقوط من حلقه إلى الهراء، على الأقل إذا صدقنا كلمة المثالية بهذا الشأن.

لكن هذا الافتراض المسبق يمكن كذلك فهمه بمعنى مختلف، تماماً، معنى يأخذنا في اتجاه الثقافة ما بعد الحداثيّة؛ يمكننا القول، تشبهاً مع المنظور الذي تبنيناه أنفاً، أن هذا الافتراض المسبق يحدد منظومة القواعد التي يجب أن يقبلها المرء لكي يلعب اللعبة التأملية (١٧٤). مثل هذا التقييم يفترض، أولاً، أننا نقبل أن العلوم "الوضعية" تقلّ النمط العام للمعرفة، وثانياً، أننا نفهم أن هذه اللغة تتضمن افتراضاتٍ مسبقة شكلية وبديهية معنية لا بد أن تجعلها واضحة دائماً. وهذا هو بالضبط ما يفعله نيتشه Nietzsche ولو بمصطلحات مختلفة، حين يبين أن "العدمية الأوروبية" نشبت عن توجيه متطلبات صدق العلم ضد نفسها. (١٧٥)

من هنا، إذن، تنشأ فكرة عن المنظور ليست بعيدة تماماً، على الأقل في هذا الصدد، عن فكرة ألعاب اللغة. فما لدينا هنا هو عملية نزع مشروعية يغذيها نفس مطلب إضفاء المشروعية. إن "أزمة" المعرفة العلمية، التي ظلت الدلائل عليها تتراكم منذ نهاية القرن التاسع عشر، ليست وليدة انتشار عشوائي للعلوم، يُعدُّ هو نفسه أحد تأثيرات التقدم في التكنولوجيا وتوسع الرأسمالية. بل إنها تُشكّل بالأحرى، تآكلاً داخلياً، لبداً مشروعية المعرفة. ثمة تآكل يعمل داخل اللعبة التأملية، وعن

طريق خذلفة نسيج الشبكة الموسوعية التي كان كل علم يجد مكانه فيها، فإنه يطلق بالتالي سراح هذه العلوم.

هكذا تطرح للتساؤل الخطوط الفاصلة الكلاسيكية بين مختلف حقول العلم - تختفي المذاهب، وينشأ التداخل عند الحدود بين العلوم، وتولد من هذا مناطق جديدة. تُفسح مراتبية المعارف التأملية المجال لشبكة محايدة، و"مسطحة" من مجالات البحث، تكون الحدود فيما بينها في حالة سيولة دائمة. تتفتت "الكليات الجامعية" القديمة إلى معاهد ومؤسسات من كل نوع، وتتفقد الجامعات وظيفتها في إضفاء المشروعية التأملية. ونتيجة تجريدنا من مسئولية البحث (الذي خنقته الحكاية التأملية)، فإنها تكتفي بنقل ما يُعد معرفة مستقرة، وتضمن من خلال التألقين إعادة إنتاج المعلمين وليس إنتاج الباحثين. وهذه هي الحالة التي يجدها عليها نيتشه، ويدونها. (١٢٦)

أما إمكانية التآكل الكامنة في عملية إضفاء المشروعية الأخرى، التي هي جهاز التعور المنيق عن التنوير Aufklärung، فلا تقل اتساعاً عن تلك التي تعمل داخل الخطاب التأملية، لكنها تمس جانباً مختلفاً. إذ أن خاصيتها المبرزة تتشبه في أنها تُرسي مشروعية العلم والصدق على أساس استقلال المتحاورين المنخرطين في الممارسة الأخلاقية، والاجتماعية، والسياسية وكما رأينا، فإن ثمة مشكلات مباشرة في هذا الشكل من المشروعية؛ فالاختلاف بين عبارة إشارية ذات قيمة إدراكية وبين عبارة تفهيدية ذات قيمة عملية هو اختلاف علاقة بالمرسوع، ومن ثم اختلاف كفاءة. وليس ثمة ما يُثبت أنه إذا كانت عبارة تصف موقفاً واقعياً صادقة، فإنه ينتج من ذلك أن عبارة تفهيدية تقوم على أساسها (سيكون تأثيرها بالضرورة هو تعديل ذلك الواقع) ستكون عادلة.

خذ، على سبيل المثال، باباً مغلقاً، بين عبارتي "الباب مغلق" و "افتح الباب" ليس ثمة علاقة استنتاج كما تُعرّف، في منطق القضايا. إذ تنتمي العبارتان إلى منظومتين مستقلتين من القواعد تُعرفان نوعين مختلفين من العلاقة بالمرسوع، ومن ثم الكفاءة. هنا، نجد أن تأثير تقسيم العقل إلى عقل إدراكي أو نظري من جهة، وعقل عملي من جهة أخرى، هو مهاجمة مشروعية خطاب العلم، ليس على نحو مباشر، بل على نحو غير مباشر، يكشف أنه لعبة لغة لها قواعدها الخاصة (التي تقدم الشروط الأولية للمعرفة عند كائنة لمحة أولى منها) وليس لديها مبرر خاص للإشراف على لعبة الممارسة (ولا لعبة الإمكانيات، أيضاً). هكذا توضع لعبة العلم على قدم المساواة مع الأخريات.

إذا ثم تنبع "نزع المشروعية" هذا لأدنى درجة وإذا جرى توسيع مدها (كما يفعل فلتجنشتاين وWittgenstein على طريقتيه، وكما يفعل على طريقتهم مفكرون مثل مارتن بوبر Martin Buber وإيمانويل ليفيناس Emmanuel Lévinas) (١٢٧) عندها يصبح الطريق مفتوحاً أمام تيار هام من ما بعد الحديث: العلم يلعب لعبته لعينه الخاصة؛ وليس قادراً على إضفاء المشروعية على ألعاب اللغة الأخرى. فلعبة التعقيد، مثلاً، تفلت منه. لكنه في المقام الأول، ليس قادراً على إضفاء المشروعية على نفسه، كما افترض التأمل أن بإمكانه أن يفعل.

ويبدو أن الذات الاجتماعية نفسها تتحلل في هذا الناشئ لألعاب اللغة: إن الرابطة الاجتماعية لغوية، لكنها ليست منسوجة بخيط واحد. إنها نسيج يتكون من تداخل اثنتين على الأقل (ومن عدد غير محدد في الواقع) من ألعاب اللغة، تخضعان لقواعد مختلفة، يكتب فلتجنشتاين قائلاً:

"يمكن النظر إلى لغتنا على أنها مدينة عميقة؛ متاهة من الشوارع والميادين الصغيرة، من المنازل القديمة والجديدة، ومن منازل ذات إضافات من فترات متعددة؛ ويحيط بذلك حشد من الأحياء الجديدة بشوارع مستقيمة منتظمة ومنازل متجانسة" (١٢٨) ولكي يوضح أن مبدأ الكل المتجانس unitotalité - أو المركب synthèse تحت سطوة ميتا - خطاب معرفي - غير قابل للتطبيق، فإنه يُضخّم "بلدة" اللغة لتناقض القياس المركب (التسلسل) sôrite القديم، بأن يسأل: "كم منزلاً أو شارعاً يتطلب الأمر قبل أن تبدأ بلدة ما في أن تكون بلدة؟" (١٢٩)

تُضاف لغات جديدة إلى اللغات القديمة، مُكوّنة ضواحي للبلدة القديمة: "رمزية الكمياء وتدوين notation حساب التفاضل المتناهي الصغير". (١٣٠) وبعد خمس وثلاثين سنة يمكننا أن نضيف إلى القائمة: لغات الآلات، ومصنفونات نظرية الألعاب، والنظم الجديدة للتدوين الموسيقي، ونظم تدوين الأشكال غير - الإشارية للمنطق (علم المنطق الزمني du temps ومنطق الواجبات déontiques ، والمنطق الشرطي modales)، ولغة الشفرة الوائنية، والخطوط البيانية للبيانات الفونولوجية، وهلم جرا.

وقد يتشكل لدينا انطباع متشائم عن هذا التفتت: فلا أحد يتحدث كل تلك اللغات، وليس لها ميتا - لغة عامة، ومشروع النظام - الذات فاشل، وهدف التحرير ليس له علاقة بالعلم، وبصنعنا منفسون في وضعية هذا القرع أو ذاك من فروع المعارف الخاصة، وقد تحول الدارسون السارغون إلى علماء، وأصبحت مهام البحث المنكشمة مقسمة إلى تخصصات صغيرة ولا يمكن لأحد أن يجيدها جميعاً. (١٣١) والفلسفة التأملية أو الإنسانية النزعة مُجبرّة على التخلي عن واجبات إضفاء المشروعية، (١٣٢) مما يفسّر لماذا تواجه الفلسفة أزمة حيثما أصرت على انتحال تلك الوظائف، أمّا حيث تكون من الواقعية بحيث تتخلى عنها، فإن الفلسفة تُختزل إلى دراسة أنساق المنطق أو تاريخ الأفكار. (١٣٣)

هذا التشاؤم هو الذي غذى جيل بداية القرن في فرنسا، ليس فقط الفنانين من أمثال موزيل Musil، وكراوس Kraus، وهوفمانستال Hofmannsthal، ولوز Loos، وشونبرج Schönberg، وبروخ Broch، بل كذلك الفيلسوفين ماخ Mach وقتجنشتاين. (١٣٤) وقد حملوا الوعي بنزع المشروعية والمسؤولية النظرية والفنية عنه إلى أبعد مدى ممكن. وبإمكاننا اليوم أن نقول أن عملية الحداد قد اكتملت. وما من حاجة لهذه كل شيء من جديد. وقوة قمتجنشتاين تكمن في أنه لم يخير الوضعية التي كانت تُطوّرها حلقة فيينا، (١٣٥) لكنه وضع في بحثه حول ألعاب اللغة خطوطاً عريضة لنزع من المشروعية لا يقوم على أساس الأدائية. وهذه هي الشغل الشاغل للمجتمع ما بعد الحداثي. فقد فقد معظم الناس الحنين للحكاية المفقودة. ولا يستتبع ذلك بآية حال أنهم قد اختزلوا إلى الهمجية. وما ينقذهم منها هو معرفتهم بأن المشروعية لا يمكن أن تنبثق إلا من نفس ممارستهم اللغوية وتفاعلهم التواصلي. إن العلم الذي "يخفي ابتسامته في لحيته" إزاء كل معتقد آخر قد عبهم تنقذ الواقعية الحثث. (١٣٦)

البحث وإرساء مشروعيته من خلال الأدائية

فلنعد الآن إلى السلم ونبدأ بفحص برامجيات البحث. تمر آليات البحث الجبروتية حالياً بتغييرين هامين: هما تضاعف طرق طرح الحجج، ومستوى التعقيد المتصاعد في عملية وضع البراهين.

وقد حاول أرسطو، وديكارت، وجون ستيوارت ميل John Stewart Mill، بين آخرين، وضع القواعد التي يمكن بها لمنطوق إشاري أن ينال موافقة المخاطب به (١٧٧) إلا أن البحث العلمي لا يولي أهمية كبيرة لتلك المناهج. إذ أن بإمكانه، كما ذكرنا آنفاً، أن يستخدم، بل إنه يستخدم بالفعل مناهج يبدو أن خصائصها البرهانية تتحدى العقل الكلاسيكي. وقد جمع باشلارد Bachelard قائمة بها لا تزال ناقصة. (١٧٨)

الآن أن هذه اللغات لا تُستخدم كيفما اتفق. فاستخدامها خاضع لشرط يمكن أن نسميه برامياتياً؛ فلابد لكل واحدة منها أن تصوغ قواعدا الخاصة وتطلب من المخاطب قبولها. ولتحقيق هذا الشرط، يجري تعريف بديهية تتضمن تعريفاً للرموز التي ستستخدم في اللغة المقترحة، ووصف الشكل الذي يجب أن تأخذه التعهيرات في اللغة لكي تحظى بالقبول (عبارات جيدة الصياغة)، وتعداد العمليات التي يمكن إجراؤها على التعهيرات المقبولة (البديهيات بالمعنى الضيق). (١٧٩)

لكن كيف نعرف ما يجب أن تحتوي عليه بديهية ما، أو تحتوي عليه بالفعل؟ الشروط التي أوردناها أعلاه هي شروط شكلية. ولابد من وجود ميتا-لغة لتحديد ما إذا كانت لغة معينة تحقق الشروط الشكلية للبديهية؛ وهذه الميتا - لغة هي المنطق.

عند هذه النقطة لابد من توضيح موجز. فالحيار بين شخص يبدأ بوضع بديهية ثم يستخدمها لإنتاج منطوقات تُعرب بأنها مقبولة، وبين عالم يبدأ بوضع وتقرير الحقائق وعندئذ يحاول اكتشاف بديهيات اللغة التي يستخدمها في صياغة منطوقاته، هذا الحيار ليس خياراً منطقياً، بل مجرد خيار إمبيريقى. وهو ذو أهمية كبيرة، بالتأكيد، بالنسبة للباحث، وكذلك بالنسبة للفيلسوف، لكن في كلتا الحالتين يكون السؤال عن صلاحية المنطوقات هو نفس السؤال. (١٨٠)

أما السؤال التالي فأكثر ارتباطاً بالمشروعية: بأي معايير يُعرف المنطوق الخصائص المطلوبة في بديهية؟ هل هناك نموذج للغات العالمية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك نموذج واحد؟ وهل يقبل التحقق؟ الخصائص المطلوبة عموماً في تركيب نسق شكلي (١٨١) هي الاتساق (فالنظام غير المتسق بالنسبة للنفي، مثلاً، سيفسح المجال في نفس الوقت لقضية وعكسها)، والاتساق التركيبي (فالنسق سيفقد اتساقه إذا اضيفت إليه بديهية) والفصلية décidabilité (لابد من وجود خطوات فعالة للفصل فيما إذا كانت قضية مُعطاة تنتمي للنسق أم لا)، واستقلال البديهيات فيما بينها. لكن بوردل Gödel قد أثبت فعلاً وجود قضية في نسق الحساب Le système arithmétique لا تقبل

الإثبات ولا النفي داخل ذلك النسق؛ وهذا يستتبعه أن نسق الحساب يحقق في تحقيق شرط الاكتساب. (١٤٧)

وحيث أن بالإمكان تعميم هذا الموقف، فلا بد من قبول أن لكل الأنساق الشكلية حدود داخلية. (١٤٧) وينطبق هذا على المنطق؛ فالميتا- لغة التي يستخدمها لوصف استنتاجية (تقوم على بديهيات) هي اللغة "الطبيعية" أو "العادية"؛ وهذه اللغة عامة، حيث أنه يمكن ترجمة كل اللغات الأخرى إليها، لكنها ليست متسقة بالنسبة للنفي - إنها تسمح بتشكيل تناقضات. (١٤٤)

يتطلب هذا إعادة صياغة لسؤال مشروعية المعرفة. فحين يتم الإعلان عن صدق قضية إشارية، يكون ثمة افتراض مسبق بأن نسق البديهيات الذي يمكن داخل نطاقه الفصل في هذه القضية والبرهنة عليها، بأن هذا النسق قد صيغ فعلاً، وأنه معروف للمتحاورين، وأنهم قد قبلوا أنه مرضٍ شكلياً بقدر الإمكان. وقد كانت هذه هي الروح التي تطورت بها رياضيات جماعة بورباكي Bourbaki. (١٤٥) لكن بالإمكان إبداء ملاحظات ماثلة على العلوم الأخرى؛ لأنها تدين بمكانتها لوجود لغة لا يمكن البرهان على القواعد التي تعمدل بها، لكن هذه القواعد موضع إجماع من الخبراء. وهذه القواعد، أو بعضها على الأقل، هي مطالب. والمطلب هو صبغة من صيغ التقعيد.

عكذا فإن طرح الحجج، المطلوب لجعل منطق علمي مقبولاً، يخضع لقبول "أول" (يتجدد باستمرار في الحقيقة بفضل مبدأ التكرارية *récurtivité*) للقواعد التي تحدّد طرق طرح الحجج المسموح بها. وتنتج من هذا خاصيتان جديرتان بالذكر للمعرفة العلمية: هما مرونة وسائطها، أي تعدّد لغاتها؛ وطابعها بوصفها لعبة براجماتية - أي أن مقبولة "النتائج" (أي المنطوقات الجديدة) التي تجري فيها تستمد على تعاقب مبرم بين الشركاء. وثمة نتيجة أخرى هي أن هناك نوعين مختلفين من "التقدم" في المعرفة: أحدهما يناظر نقلة جديدة (حجة جديدة) ضمن نطاق القواعد المستقرة؛ والثاني يناظر ابتكار قواعد جديدة، وبعبارة أخرى، تحولاً إلى لعبة جديدة. (١٤٦)

وبالطبع، يصاحب هذه الترتيبة الجديدة تحولاً أساسياً في مقولة العقل. يحجب محل مبدأ الميتا- لغة الشاملة مبدأ تعدّد الأنساق الشكلية والتركيبية القادرة على إثبات صدق المنطوقات الإشارية؛ وهذه الأنساق تصفها ميتا- لغة شاملة لكنها غير متسقة. وما اعتدنا اعتباره تناقضاً، أو حتى غلطاً في البرهان *paralogism*، في معرفة العلم الكلاسيكي أو الحديث، يمكنه، في بعض هذه الأنساق، أن يكتسب قوة إقناع جديدة وينال قبول جماعة الخبراء. (١٤٧) ويمكن لمنهج لعبة اللغة الذي اتبعته هنا أن يزعم لنفسه مكاناً متواضعاً في هذا التيار من الفكر.

أما الجانب الأساسي الآخر من الحدث، وهو إنتاج البرهان، فيأخذنا في اتجاه مختلف تماماً، إنه في الأساس جزء من عملية برهنة تستهدف كسب القبول لمنطوق جديد (مثلاً، الإدلال، شهادة أو تقديم قرينة في حالة البلاغة القضائية) (١٤٨). لكنه يمثل مشكلة خاصة: أن المرجع ("الواقع") هو ما يُطلب هنا إلى منصة الشهادة ويستشهد به في المناظرة بين العلماء.

وقد أوضحت بالفعل أن مسألة البرهان إشكالية حيث أن البرهان بحاجة إلى البرهنة عليه. وباستطاعة المرء أن يبدأ بنشر وصف لكيفية التوصل إلى البرهان، حتى يمكن للعلماء الآخرين التأكد من النتيجة عن طريق تكرار نفس العملية. لكن مازال يتوجب ملاحظة واقعة ما ليتمكن البرهنة

عليها. فما الذي يكون ملاحظة علمية؟ هل هو تسجيل الواقعة بالعين، أو الأذن، أو أي عضو إحساس؟ (١٤٩). الحواس خادعة، ومداها وقوة تمييزها محدودة.

هنا تدخل التكنولوجيا. فقد نشأت المعدات التقنية كمعاونات إضافية للأجهزة البشرية أو كأنظمة فسيولوجية وظرفية استقبال البيانات أو تحديد السياق (١٥٠). وهي تتبع مبدأ، هو مبدأ الأداء الأمثل: أي جعل المخرجات عند حدها الأقصى (المعلومات أو التعديلات الناتجة) وجعل المدخلات عند حدها الأدنى (الطاقة المستهلكة خلال العملية) (١٥١). من هنا فالتكنولوجيا لعبة لا تنتمي إلى الصادق، أو العادل، أو الجميل، أو ماشابه، بل إلى الفعالية efficiency: "فالنقلة" التقنية تكون "جيدة" حين تؤدي عملها بشكل أفضل و/أو تستهلك طاقة أقل من أخرى غيرها.

هذا التعريف للكفاءة التقنية هو تطور متأخر. فلزمن طويل كانت الاختراعات تأتي من حين لآخر، كنتيجة لبحث بالصدفة، أو لبحث يتصل بالفنون (technai) أكثر منه بالمعرفة: فاغريق الفترة الكلاسيكية، على سبيل المثال، لم يقيموا علاقة وثيقة بين المعرفة والتكنولوجيا (١٥٢). وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان عمل "ذوي البصيرة" لا يزال أمراً من أمور حجب الاستطلاع والتجديد الفني (١٥٣). وظلت الحال كذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر (١٥٤). ويمكن القول أنه ما زالت تجري، حتى يومنا هذا، نشاطات إختراع تقني "محمومة"، تتصل أحياناً بالبريكولا، bricolage خارج متطلبات البرهنة العلمية (١٥٥). إلا أن الحاجة إلى البراهين تزداد قوة مع حلول برابجانيات المعرفة العلمية محل المعرفة التقليدية أو المعرفة القائمة على الحدس. وفي ختام المقال في المنهج نعهد ديكرت يطالب بأموال للمختبرات. تظهر مشكلة جديدة: هي أن المعدات التي تحسن أداء الجسم الإنساني إلى الحد الأمثل بغرض التوصل إلى البرهان، تتطلب المزيد من الإنفاق. ودون نقود، ما من برهان-عما يعني عدم التحقق من المنطوقات وعدم التوصل إلى الصدق. تصبح ألعاب اللثة العلمية ألعاب الأغنياء، التي تتورق فيها للأكثر ثراءً أفضل فرصة ليكون على صواب. هكذا تنقر المعادلة بين الثروة، والفعالية، والصدق.

وما حدث في نهاية القرن الثامن عشر، مع الثورة الصناعية الأولى، هو اكتشاف مقلوب هذه المعادلة: لتكنولوجيا بدون ثروة، لكن لا ثروة بدون تكنولوجيا. أي جهاز تقني يتطلب استثماراً؛ لكنه لما كان يحسن إلى الحد الأمثل فعالية المهمة التي يطبق فيها، فإنه يحسن كذلك إلى الحد الأمثل فائض القيمة المستخلص من هذا الأداء المحسن. وكل المطلوب هو تحقيق فائض القيمة، أن يُباع ناتج المهمة المؤدأة، بمبارة أخرى. ويمكن إغلاق النظام على النحو التالي: يحد تدوير جزء من البيع في رصيد أبحاث مكسب لزيادة تحسين الأداء. عند هذه اللحظة بالضبط، يصبح العلم قوة إنتاج، أي، لحظة في دورة رأس المال.

كانت الرغبة في الثروة أكثر من الرغبة في المعرفة هي ما أجبر التكنولوجيا في البداية على ضرورة تحسين الأداء وإنجاز المنتج. وقد سبق ارتباط التكنولوجيا "العضوي" بالربح اتحادها مع العلم. ولم تصبح التكنولوجيا هامة بالنسبة للمعرفة المعاصرة إلا من خلال توسط روح أدائية عامة. وحتى في أيامنا لا تخضع المعرفة خضوعاً تاماً للاستثمار التكنولوجي (١٥٦).

أما المشكلة العلمية لتمويل البحث فتحلها الرأسمالية على طريقتها: بصورة مباشرة، يتمويل

إدارات البحث في الشركات الخاصة، التي توجّه فيها مطالبُ الأدائية وإعادة التسويق البحث، أولاً وقبل كل شيء، باتجاه "التطبيقات" التكنولوجية؛ وبصورة غير مباشرة، عن طريق مؤسسات أبحاث خاصة، أو مملوكة للدولة، أو مشتركة، تمنح إعانات على البرامج للإدارات الجامعية، ومعامل الأبحاث، ومجموعات البحث الخاصة دون انتظار لعائد فوري من نتائج العمل - ويتم هذا بناءً على نظرية أن البحث يجب تمويله بالمسألة لدى زمني محدد لزيادة فرصة أن يخرج منه تمديد حاسم، ومن ثم عالي الربحية^(١٥٧). وتتبع الدول القومية، خصوصاً في مرحلتها الكيترية، نفس القاعدة: البحث التطبيقي من جهة، والبحث الأساسي من الجهة الثانية. وهي تتعاون مع الشركات الكبرى من خلال عديد من الإدارات الحكومية^(١٥٨). وقد المتعايير السائدة لإدارة العمل في الشركات الكبرى إلى مختبرات العلم التطبيقي: المراتبية، واتخاذ القرار مركزياً، والعمل الجماعي، وحساب العائدات الفردية والجماعية، وتطوير برامج يمكن بيعها، وأبحاث السوق، وما إلى ذلك^(١٥٩). وتعاني المراكز المكرسة للبحث "الخالص" من ذلك بدرجة أقل، لكنها أيضاً تتلقى تمويلاً أقل.

هكذا فإن وضع البرهان، الذي هو الأساس مجرد جزء من عملية برهنة تستهدف نيل موافقة المخاطبين بالرسائل العلمية، يقع تحت سيطرة لعبة لغة أخرى، لم يعد الهدف فيها هو الصدق، بل الأدائية - أي أفضل معادلة ممكنة للدخلات/المخرجات. ولابد للدولة و/أو الشركة أن تتخلى عن الحكايات المثالية والإنسانية النزعة للمشروعية لكي تهرّس الهدف الجديد: ففي خطاب ممولى البحث في أيامنا، يكون الهدف الوحيد المعقول هو السلطة. يُشترى العلماء، والتقنيون، والمعدات لا لكي يجدوا الحقيقة، بل لدعم السلطة.

والسؤال هي تمديد ما يتكون منه خطاب السلطة وما إذا كان بإمكانه إقامة مشروعية. لأول وهلة، يبدو أن ما يجمع من ذلك هو التفرقة التقليدية بين القوة والحق، بين القوة والحكمة - وبعبارة أخرى، بين ما هو قوي، وما هو عادل، وما هو صادق. وقد أشرت إلى عدم التناسب ذاك فيما سبق. على أساس نظرية ألعاب اللغة، حين وضعتُ تفرقةً بين اللعبة الإشارية (التي ترتبط بتفرقة الصادق/الزائف) واللعبة التعقيدية (التي تنتمي إلى تفرقة العادل/الجار) واللعبة التقنية (التي يكون المعيار فيها هو تفرقة الفعل/غير الفعل). ويبدو أن "القوة" تنتمي برمتها إلى هذه اللعبة الأخيرة، لعبة التكنولوجيا. وأنا أستثني هنا الحالة التي تصل فيها القوة بواسطة الإرهاب. فهذه تقع خارج نطاق ألعاب اللغة، لأن فعالية تلك القوة تقوم بالكامل على أساس التهديد بتصفية اللاعب الخاسر، وليس على أساس القيام "بنقطة" أفضل منه. وحيثما كانت الفعالية (أي الحصول على الأثر المطلوب) مستمدة من "قُلْ أو افعل هذا، وإلا فلن تحدث ثانية أبداً"، فإننا نكون داخل مجال الإرهاب، وتتمزق الرابطة الاجتماعية.

لكن تبقى حقيقة أن الأدائية لما كانت تزيد القدرة على الوصول إلى البرهان، فإنها كذلك تزيد قدرة المرء على أن يكون على صواب؛ لا بد للمعيار التقني، الذي دخل إلى المعرفة العلمية على نطاق واسع، أن يؤثر على معيار الصدق، وقد قيل الشيء نفسه عن العلاقة بين العدالة وبين الأداء: فإمكانية إصدار أمر ما تزداد مع ازدياد فرص تطبيقه، مما يزيد بدوره مع ازدياد قدرة من يصدره على الأداء. وقد قاد هذا لومان Luhmann إلى افتراض أن معيارية القوانين تحمل محلها أدائية الإجراءات في المجتمعات ما بعد الصناعية^(١٦٠). و"التحكّم السياقي"، أي تحسين الأداء المكتسب

وفقاً لوظيفة التأهيل المهني التي يقوم بها التعليم العالي، فإنه مازال يتوجّه إلى شباب النخبة الليبرالية، الذين ينقل إليهم الكفاءة المطلوبة في كل مهنة. وينضم إليهم، من طريق أو آخر (من خلال معاهد التكنولوجيا، مثلاً) -وكل هذه الطرق تتمشى، رغم ذلك، مع نفس النموذج التعليمي- المخاطبين في مجالات المعرفة الجديدة المرتبطة بالتقنيات والتكنولوجيات الجديدة، وهؤلاء من جديد، هم شباب لم يصبحوا "عاملين" بعد.

وفيما عد هاتين الفئتين من الطلبة، اللتين تعيدان انتاج "الانتلجنسيا المهنية" و"الانتلجنسيا التقنية"، (١٦٩) فإن بقية الشباب الموجودين في الجامعات هم في أغلبهم عاطلين لا تدرجهم الإحصاءات في قوائم الباحثين عن عمل، رغم أنهم يفوقون في أعدادهم الطلبة المبتدئين في التخصصات التي يوجدون بها (وهي الفنون والعلوم الإنسانية). ورغم سنهم، فإنهم يتمتعون في الحقيقة للفئة الجديدة من مخاطبي المعرفة.

فالجامعة، بالإضافة إلى وظيفتها المهنية، قد بدأت، أو لا بد أن تبدأ، في لعب دور جديد في تحسين أداء النظام - هو دور إعادة التأهيل والتعليم المستمر. (١٧٠) وخارج الجامعات، أو الأقسام، أو المؤسسات ذات التوجه المهني، لن تعود المعرفة تُنقل ككتلة واحدة en bloc، مرةً وإلى الأبد، للشباب قبل دخولهم قوة العمل؛ بل سيجري تقديمها "حسب القائمة" à la carte لبائعين إما أنهم يعملون بالفعل أو يتوقعون ذلك، بغرض تحسين مهاراتهم وفرص ترقيهم، لكن كذلك لمساعدتهم على اكتساب المعلومات، واللغات، وألعاب اللغة التي تتيح لهم توسيع آفاقهم المهنية وكذلك تهذيب خبرتهم التقنية والأخلاقية. (١٧١)

ولا يخلو المسار الجديد الذي يتخذه نقل المعرفة من الصراع فكما أن من مصلحة النظام، وبالتالي "صانعي القرار" فيه، أن يشجعوا التقدم المهني (حيث أنه سيجسّن أداء المجموع بالتأكيد)، فإن أي تجريب في الخطاب، والمؤسسات، والقيم (مع "الاضطرابات" المحتضنة التي يحدثها في المنهج، وفي الإشراف على الطلاب واختبارهم، وفي البيداغوجيا -ناهيك عن عواقبها الاجتماعية- السياسية) يُعتبر معدوم أو قليل القيمة التشغيلية ولا يولّى له أي اهتمام باسم جذبة النظام. لكن هذا التجريب يُقدّم مهرياً، من النزعة الوظيفية؛ ولا يجب إهماله بخفة حيث، أن النزعة الوظيفية ذاتها هي التي فتحت له الطريق. (١٧٢) لكن من المأمون أن نفترض أن مسئوليته ستؤول إلى شبكات عبر جامعية. (١٧٣)

على أية حال، وحتى لو لم يكن مبدأ الأدواتية يُعين في كل الحالات على تحديد السياسة الواجب اتباعها، فإن تأثيره العام هو إخضاع مؤسسات التعليم العالي للسلطات القاتحة. وفي اللحظة التي لا تعود فيها المعرفة هدفاً في ذاتها -هو تحقيق الذكرة أو تحرير البشر- لا يعود ثقلها مسئولية معصورة في الأسائلة والطابة. ومقولة "امتياز الجامعة" تنتمي الآن إلى عهد مضى. والاستقلال "الممنوح للجامعات بعد أزمة أواخر الستينيات يكاد يكون بلا معنى إذا نظرنا إلى حقيقة أن مجتمعات المدرسين ليس لها في أي مكان تقريباً سلطة تقرير ميزانية معاهدها! (١٧٤) وكل ما تستطيع عمله هو توزيع المبالغ المخصصة لها على بنودها، وهم في ذلك يمثلون آخر خطوة في تلك العملية. (١٧٥)

ما الذي يجري نقله في التعليم العالي؟ في حالة التأهيل المهني، وإذا اقتصرنا على وجهة النظر الوظيفية الضيقة، فإن الشيء الأساسي الذي يجري نقله هو مخزون مُرتَّب من المعرفة المستقرة. وقد يكون لتطبيق التكنولوجيات الجديدة على هذا المخزون تأثير ملحوظ على وسيط النقل. ولا يبدو ضرورياً على الإطلاق أن يكون الوسيط محاضرةً يلقيها أستاذ بنفسه على طلبة صامتين، وتقتصر فيها الأسئلة على الفصول "العملية" التي يديرها مساعد. فبقدر ما تكون المعارف قابلةً للترجمة إلى لغة الكمبيوتر ويتم استبدال الأستاذ التقليدي بنوك الذاكرة، يمكن أن تتولى التعليم آلات تربط بنوك الذاكرة التقليدية (المكتبات، وما إلى ذلك) وبنوك المعلومات المبرمجة بأجهزة ذكية موضوعة في متناول الطالب.

ولن نضار البيداغوجيا بالضرورة. فسوف يظل الطلبة بحاجة إلى تعلم شيء: ليس المضامين، بل كيفية استخدام الأجهزة. ومعنى هذا، من جهة، تعليم لغات جديدة، ومن جهة أخرى، قدرة أرقى على التعامل مع لعبة لغة الاستفهام - أين يجب توجيه السؤال، أي ما هو بنك الذاكرة المناسب لما نحن بحاجة إلى معرفته؟ كيف يجب صياغة السؤال لتجنب إساءة الفهم؟ إلى آخره. (١٧٦) من هذه الزاوية، يجب أن يكون التدريب الأساسي في المعلوماتية، وخصوصاً التليسماتيقا télématique، شرطاً أساسياً في الجامعات، على نفس النحو الذي نجد عليه إجابة لغة أجنبية الآن، على سبيل المثال. (١٧٧)

في سياق الحكايات الكبرى للمشروعية فقط - حياة الروح و/أو تحرير البشرية - قد يبدو الاستبدال الجزئي للمعلمين بالآلات غير مناسب أو حتى غير محتمل. لكن الاحتمال هو أن هذه الحكايات لم تعد تثل الآن القوة الدافعة الرئيسية وراء الاهتمام باكتساب المعرفة. وإذا كان الدافع هو السلطة، فلن يعود هذا الجانب من العملية التعليمية الكلاسيكية موضع بحث. والسؤال (الصريح أو المضمّر) الذي يسأله الآن الطالب المهني، أو الدولة، أو معاهد التعليم العالي لم يعد "هل هذا صادق؟ بل "ما فائدته؟". وفي سياق تسويق المعرفة، غالباً ما يكون هذا السؤال مساوياً لسؤال: "هل يمكن بيعه؟". وفي سياق نحو القوة: "هل هو فعال؟" إن امتلاك الكفاءة في مهارة ذات وجهة أدائية يبدو بالفعل قابلاً للبيع في الشروط التي شرحناها، وهو فعال بالتعريف. أما ما يخفق في الامتحان فهو الكفاءة كما تصرفها المعايير الأخرى - صادق / زائف، عادل/ جائر، الخ - وكذلك، بالطبع، الأدائية المنخفضة عموماً.

يخلق هذا إمكانية سوق ضخمة للكفاءة في المهارات التشغيلية. وسوف يكون من يملكون هذا النوع من المعرفة محط غرور أو حتى سياسات إغراء (١٧٨) وفي ضوء ذلك، لا يكون ما تقترب منه هو نهاية المعرفة - على العكس تماماً. فبنوك المعلومات هي موسوعة الغد. وهي تتجاوز قدرة أي واحد من مستخدميها، إنها هي "الطبيعة" بالنسبة للإنسان ما بعد الحداثي. (١٧٩)

لكن يجب ملاحظة أن العملية التعليمية لا تتكون ببساطة من نقل المعلومات، والكفاءة، حتى حين نعرفها بأنها مهارة تشغيلية، لأنشئول ببساطة إلى التمتع بذاكرة جديدة لحفظ البيانات أو سهولة الوصول إلى كمبيوتر. وبدلتي أن أهم شيء هنا هو القدرة على تحديث المعلومات المتعلقة بالوضوع لحل مشكلة "هنا والآن"، وتنظيم تلك البيانات في استراتيجية فعالة.

وطالما ليست اللعبة لعبة معلومات كاملة، ستكون الميزة من نصيب اللاعب الذي تكون لديه

المعرفة ويمكنه الحصول على المعلومات. وهذه، بالتحريف، هي حالة الطالب وهو في وضع التعليم. لكن في ألعاب المعلومات الكاملة،^(١٨٠) لا يمكن أن تكون أفضل أدائية هي الحصول على معلومات إضافية بهذه الطريقة. بل إنها تتأني من ترتيب البيانات بطريقة جديدة، هي ما يشكل "نقطة" بالمعنى المحدد. ويتحقق هذا الترتيب الجديد عادةً بالربط بين سلاسل من البيانات كانت تُعدّ مستقلة من قبل.^(١٨١) هذه القدرة على تطوير ما كان منفصلاً يمكن تسميتها الخيال. والسرعة هي إحدى سماتها.^(١٨٢) ويمكن تصور عالم المعرفة ما بعد الحداثيّة على أنه محكوم بلعبة المعلومات الكاملة، بمعنى أن البيانات في متناول كل خبير من حيث المبدأ؛ ليس ثمة سرّ علمي. ومع وجود كثافة متساوية (ليس في اكتساب المعرفة، بل في إنتاجها)، فإن ما تعتمد عليه الأدائية الإضافية في التحليل الأخير هو "الخيال"، الذي يسمح للمرء إما بعمل نقطة جديدة أو بتغيير قواعد اللعبة.

إذا كان من الضروري للتعليم الأيمل على إعادة إنتاج المهارات فحسب، بل على تقديمها أيضاً، تكون نتيجة ذلك أن نقل المعرفة لا يجب أن يكون مقصوراً على نقل المعلومات، بل لابد أن يتضمن التدريب على كل الإجراءات التي يمكن أن تزيد قدرة المرء على الربط بين الحقول التي يبقها التنظيم التقليدي للمعرفة منفصلةً بحذر عن بعضها. وشعار "الدراسات عبر- التخصصية" الذي أصبح شائعاً بوجه خاص بعد أزمة عام ١٩٦٨ لكنه كان موضع مطالبة أسبق بكثير، يبدو أنه يتحرك في هذا الاتجاه. وقد اصطدم بإقطعية الجامعات، فيما يقال. لكنه اصطدم بأكثر من ذلك.

في النموذج الذي وضعه هببولت للجامعة، يجد كل علم مكانه في نسق يتوّجه التأمل. وأي انتهاك لعلم من العلوم لحقل علم آخر لا يمكن إلا أن يخلّف الاضطراب، "والتشوش" في النسق. والتعاون بين هذه العلوم لا يمكن أن يحدث إلا على مستوى التأمل، في رؤوس الفلاسفة.

أما فكرة المقاربة عبر- التخصصية فتتميّز عصر نزع المشروعية وإمبريقية المتعجّلة. فالملاقة بالمعرفة لا تنفصل على أساس تحقيق حياة الروح أو تحرير البشرية، بل على أساس من يستخدمون آلة مفهومية ومادية معقدة ومن يستخدمون إمكانيات تشغيلها. وليس في حوزتهم ميتا- لغة أو ميتا- حكاية يصيغون فيها الهدف النهائي والاستخدام الصحيح لتلك الآلة. لكن لديهم حماس جنوني لتحسين أدائها.

كذلك فإن التأكيد على العمل الجماعي يرتبط بسيادة معيار الأدائية في المعرفة. فعندما يتعلق الأمر بقول الصدق أو الحكم بالعدل، لا يكون للأرقام معنى. ولا يكون لها مغزى إلا إذا كان التفكير في العدل والصدق يجري على أساس احتمال النجاح. وعموماً، يحسّن العمل الجماعي من الأداء. إذا تمت تأديته في شروط معينة فصلها علماء الاجتماع منذ زمن طويل.^(١٨٣) وقد ثبت، خصوصاً، أن العمل الجماعي ناجح بوجه خاص في تحسين الأدائية ضمن إطار نموذج معطى، أي لتنفيذ مهمة. وتكون مزاياه غير مؤكدة حين تطلّب الحاجة إلى "تخيّل" نماذج جديدة، أي، على مستوى إدراكها. وقد كان ثمة حالات يبدّر فيها أنه ينجح حتى في ذلك.^(١٨٤) لكن من الصعب أن نعزل ما يميز إلى تشكيل فريق العمل عما يعزى إلى النبوغ الفردي لأعضاء الفريق.

وسوف يلاحظ أن هذا التوجه يهتم بإنتاج المعرفة (البحث) أكثر من اهتمامه بنقلها. فالفصل التام بينهما يعني الوقوع في التجريد وربما كما غير مثير حتى ضمن إطار الوظيفية والمهنية. ورغم

ذلك، فإن الحل الذي تتحرك باتجاهه مؤسسات المعرفة في العالم أجمع يقوم في الحقيقة على الفصل بين هذين الجانبين للعملية التعليمية - إعادة الإنتاج "البسيطة" وإعادة الإنتاج "الممتدة". ويجري هذا عن طريق تخصيص كيانات من كل نوع - معاهد، مستويات أو برامج داخل المعاهد، مجموعات من المعاهد، مجموعات من التخصصات - إما لاختيار وإعادة إنتاج المهارات المهنية، أو لتطوير "وحفز" العقول "المبدعة". وقتوات التوصيل التي تتاح أمام الفئة الأولى يمكن تبسيطها وجعلها في متناول الناس العاديين. أما الفئة الثانية فتتمتع بامتياز العمل على نطاق أصغر في ظروف مساواة أرسقراطية. (١٨٥) ولايهم كثيراً إذا كانت الفئة الأخيرة تشكل رسمياً جزءاً من الجامعات.

لكن شيئاً واحداً يبدو مؤكداً، هو أننا نجد في كلتا الحالتين أن عملية نزوع المشروعية وسيادة معيار الأدائية يبدآن ناقوس نهاية لعصر الأستاذ: فالأستاذ ليس أكفأ من شبكات بنوك الذاكرة في نقل المعرفة المستمرة وليس أكفأ من الفرق أو المجموعات عبر- التخصصية في تخيل تقنيات جديدة أو ألعاب جديدة.

[١٣]

العلم ما بعد الحداثي بوصفه بحثاً عن القلائق

كما أشرنا آنفاً، فإن برامجيات البحث العلمي، خصوصاً في بحثها عن طرق جديدة للبرهان، تشدد على ابتكار "تقنيات" جديدة وحتى فواعد جديدة لألعاب اللغة. ولا بد لنا الآن من القاء نظرة أعمق على هذا الجانب من المشكلة، الذي يعدُّ ذا أهمية حاسمة في الحالة الراهنة للمعرفة العلمية. ويمكننا القول، على سبيل المجاز، أن المعرفة العلمية تبحث، عن "حل للأزمة" - حل لأزمة الحتمية، فالحتمية *déterminisme* هي الفرضية التي تقوم عليها المشروعية عن طريق الأدائية؛ فحيث أن الأدائية تُعرّف بأنها نسبة بين مدخلات ومخرجات، فإن ثمة افتراض مسبق بأن النمق الذي يجري فيه إدخال المدخلات نمق مستقر، ولا بد أن يتبع هذا النمق "مساراً" منتظماً يمكن التعبير عنه بأنه وظيفة مستمرة لها ناتج، حتى يمكن توقع دقيق للمخرجات التي يمكن الحصول عليها.

هذه هي "الفلسفة" الوضعية للفعالية. وسوف أورد عدداً من الأمثلة البارزة كدليل ضد هذه الفلسفة وذلك لتسهيل المناقشة النهائية حول المشروعية. والهدف، باختصار، هو أن أبين على أساس أمثلة قليلة أن برامجيات المعرفة العلمية ما بعد الحداثية في ذاتها لها علاقة كبيرة بمطلب الأدائية.

لا يتوسع العلم بواسطة وضعية الفعالية. فالعكس صحيح: إذ أن العمل على برهان يعني البحث عن، واختراع أمثلة مضادة، أي اختراع ما لا يمكن إدراكه؛ تأييد حجة يعني البحث

عن "التناقض" وجعله مشروعاً بقواعد جديدة في ألعاب التذليل العقلي. وفي كلتا الحالتين، لا تُطلب الفعالية لذاتها؛ بل إنها تأتي، متأخرة أحياناً، كإضافة، عندما يقرر وهو المنحة أخيراً الاهتمام بالحالة. (١٨٩) لكن ما لا يخفى أبداً في المجى المرة تلو المرة، مع كل نظرية جديدة، أو افتراض جديد، أو منطق جديد، أو ملاحظة جديدة، فهو سؤال المشروعية. فليست الفلسفة هي التي توجه هذا السؤال إلى العلم، بل إن العلم هو الذي يوجهه إلى نفسه.

الشيء الذي مضى عهده ليس السؤال عما هو صادق وما هو عادل، بل اعتبار العلم وضئياً، وتجهيظه إلى مرتبة معارف لامشروعية لها، نصف - معرفة، كما فعل المثاليون الألمان. وسؤال، "ما قيمة حجتك، ما قيمة برهانك؟" قد أصبح جزءاً من برامجيات المعرفة العلمية لدرجة أنه هو ما يضمن تحول الخطاب بحجة وبرهان معينين إلى مرسل لحجة وبرهان جديدين - وبذلك يضمن تجدد الخطاب العلمي وإحلال كل جيل من العلماء. والعلم يتطور - ولا أحد اليوم ينكر أنه يتطور - بتطوير هذا السؤال. وبينما يتطور هذا السؤال، فإنه يؤدي إلى السؤال التالي، أي المبدأ - سؤال، سؤال المشروعية: "ما قيمة هذه 'المقيمة' التي تقولها؟" (١٨٧)

وقد أوضحت نقطة أن الملمح المدهش في المعرفة العلمية ما يمد الحداثية هو أن الخطاب حول الفرواد التي تجعلها صالحة محايت ب (وضوح) لها. (١٨٨) وما كان يعدّ عند نهاية القرن التاسع عشر تقدماً للمشروعية وسقوطاً في "البرامجيات" الفلسفية المنطقية مجرد فصل واحد من ذلك، تعافت منه المعرفة بأن ضمت داخل خطابها العلمي الخطاب حول صلاحية المنطوقات التي تعتبر بمثابة قوانين. وكما رأينا، فليس ذلك الضم عملية بسيطة، لكن تنشأ عنه "تناقضات" تؤخذ بجديّة بالغة و"حدود" على مدى المعرفة هي في الحقيقة تغييرات في طبيعة هذه المعرفة.

والبحث الميتا - حسابي الذي أدى إلى نظرية جودل Gödel هو نموذج صادق لكيفية حدوث هذا التغيير في الطبيعة. (١٨٩) لكن التحول الذي شهدته الديناميكا ليس أقلّ ثقيلاً لهذه الروح العلمية الجديدة، ويتمتع بأهمية خاصة هنا لأنه يدفعنا إلى إعادة النظر في مقولة تبرز بوضوح، كما رأينا، في النقاش حول الأداء، خصوصاً في مجال النظرية الاجتماعية: هذه هي مقولة النسق.

تتضمن فكرة الأداء، وجود نسق بالغ الاستقرار لأنها تقوم على أساس مبدأ العلاقة، التي تكون قابلة للحساب دائماً عن الناحية النظرية، بين الحرارة والشغل، بين المصدر الساخن والمصدر البارد، بين المدخل والمخرج. وتأتي هذه الفكرة من الديناميكا الحرارية. وترتبط بمقولة أن تطور أداء أي نسق يمكن توقعه إذا عرفنا كل المتغيرات فيه. والتحقق المثالي لهذا الشرط يجد تعبيره في خرافة لابلاس Laplace عن «الشیطان» (١٩٠): إنه يعرف كل المتغيرات التي تحدد حالة الكون في لحظة (١)، وهكذا يمكنه التنبؤ بحالته عند اللحظة (١) (١). هذه الخرافة تقوم على مبدأ أن الأنساق الفيزيائية، بما في ذلك نسق الأنساق المسمى الكون، تتبع منظومات منتظمة، والنتيجة أن تطورها يتبع مساراً منتظماً تنشأ عنه وظائف "قياسية" مستمرة (كما ينشأ عنه علم المستقبلات...).

وقد جاءت الميكانيكا الكمية والفيزياء الذرية لتحد من مجال قابلية هذا المبدأ للتطبيق بطريقتين، تختلف مدلولات واحدة منها في مداها. أولاً، أن تجديد كاملاً للحالة المبدئية لنسق ما (أو كل المتغيرات المستقبلية فيه) سوف تتطلب اتفاقاً للطاقة يعادل على الأقل الطاقة التي

ولا يمكن جعلها متجانسة إلا إذا جعلناها نسبية بالنسبة للمقياس تختاره. علاوة على ذلك، فإن منطق الكثافة لا يمكن صياغته، عند مستويات معينة، كمباراة إثبات بسيطة، بل يمكن ذلك فقط بجعل المنطق عبارة مشروطة من نوع: من المرجح أن الكثافة ستساوي صفراً لكن ليس من المستبعد أن تكون من مرتبة (١٠)، حيث (ن) عبارة عن رقم كبير جداً.

هنا، نجد أن العلاقة بين منطق العالم وبين "ما تقولونه الطبيعة" تبدو وكأنها منظمة كلعبة دون معلومات كاملة. ومشروطة منطق العالم تمكس حقيقة أن المنطق الفعلي، الفريد (الإشارة) الذي تنتجته الطبيعة غير قابل للتنبؤ. وكل ما يمكن حسابه هو احتمالية أن يقول المنطق شيئاً بحد شيء آخر. وعلى مستوى الفيزياء المنتهية الصفر، لا يمكن الحصول على معلومات "أفضل" - أي على معلومات ذات قدرة أعلى على الأداء. والمشكلة ليس معرفة ماهو الخصم ("الطبيعة")، بل تحديد اللعبة التي يلعبها. وقد تراجع آينشتاين أمام فكرة أن "الرب يلعب النرد" (١٩٥٥). إلا أن النرد على وجه الدقة هو لعبة يمكن فيها إثبات حدوث هذا النوع من الانتظامات الإحصائية "الكافية" (كما يتفق مع الصورة القديمة لشبيطة عليا). أما إذا لعب الرب البريدج، فلن يعود بالإمكان أن نعوذ بمستوى "الصدفة الأولية" التي نجدها في العلم إلى لامبالاة النرد بالوجه الذي يظهر منه، بل يجب أن نعوذها إلى الدهاء - أي إلى الاختيار، المتروك هو نفسه للصدفة، بين عدد من الاستراتيجيات الممكنة، وبالحالصة: (١٩٩).

ومن المقبول عموماً أن الطبيعة خصم لامبال، وليس خادعاً، وعلى هذا الأساس يجري التمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية. (١٩٧) ويعني هذا، بتعبيرات براجماتية، أن الطبيعة هي المرجع في العلوم الطبيعية - خرساء، لكنها قابلة للتنبؤ مثل نرد نلقه عدداً ضخماً من المرات - يتبادل حوله العلماء منطوقات، إشارية تحمل نقلات يلعبونها ضد بعضهم. أما في العلوم الإنسانية، من الجهة الأخرى، فإن المرجع (الإنسان) مشارك في اللعبة. يتكلم ويطور إستراتيجية. (إستراتيجية مختلطة، ربما) ليواجه إستراتيجية العالم: هنا لا يكون نوع الصدفة التي يواجهها العالم لامبالياً أو قائماً على أساس الشيء، بل سلوكية أو إستراتيجية - تنافرية، بعبارة أخرى.

يمكن الجدال بأن هذه المشكلات تخص الفيزياء المنتهية الصفر وأنها لا تمنع من قيام دوائر مستمرة دقيقة بما يكفي لتشكل أساس التنبؤات الاحتمالية عن تطوّر أي نسق معطى. وهذه هي الحججة التي يستخدمها منظور نظرية الأنساق الذين هم أيضاً منظور المشروعية عن طريق الأداء - لمحاولة استعادة حقوقهم. إلا أن هناك تيار في الرياضيات المعاصرة يشكك في نفس إمكانية القياس الدقيق وبذلك يشكك في إمكانية التنبؤ بسلوك الموضوعات حتى على المستوى الإنساني.

ويورد ماندلبروت Mandelbrot مصدراً له نص بيران الذي ناقشناه أعلاه. لكنه يضيء، بالتحليل في اتجاه غير متوقع. يكتب أن "الدوال ذات المشتقات هي أبسط وأسهل ما يمكن العمل به، إلا أنها استثنائية. وإذا استخدمنا لغة هندسية، فإن المنحنيات التي لا تماس لها هي القاعدة، والمنحنيات المنتظمة، مثل الدائرة، مثيرة للاهتمام، لكنها خاصة جداً." (١٩٩)

هذه الملاحظة ليست مجرد موضوع للفضول البلبد لكنها صالحة لأغلب المعطيات التجريبية: فالخطوط الخارجية لفئاعة من الماء الصابوني، المالح، تُقدّم من عدم الانتظام ما يجعل من المستحيل

على العين أن ترسم مُناساً لأي نقطة على سطحها والنموذج القابل للتطبيق هنا هو نموذج الحركة البراونية، التي إحدى خصائصها المعروفة هي أن متجه إزاحة حركة الجزيء من نقطة معطاة متكافئ isotrope أي أن كل الاتجاهات المحتملة ممكنة على قدم المساواة.

لكننا نصلطدم بنفس المشكلة على مستويات أكثر ألفة كذلك فإذا أردنا -مثلاً- أن نحري قياساً دقيقاً لساحل إقليم بريتاني، أو للوجه البركاني للقمر، أو لتوزيع مادة الكواكب، أو لتردد نبضات التداخل خلال مكالمات هاتفية، للإضطراب عموماً، بشكل السحب، وبإختصار، غالبية الموضوعات التي لم تتل خطوطها العامة وتوزيعاتها تقنياً قياسياً على يد البشر.

ويبين ماندلبروت أن معطيات من هذا النوع تصف منحنيات مشابهة لمنحنيات الدوال المستمرة التي ليس لها مشتقات. والنموذج المبسط لذلك هو منحنى كوخ (Knösch ١٩٠٠)، فهو يماثل ذاته، ويمكن أن نبين أن بعد التشابه - الذاتي الذي يتشكل فيه ليس رقماً صحيحاً بل لو $4/3$ ، ومن المبرر أن نقول إن هذا المنحنى يقع في فراغ يتراوح "عدد أبعاده" بين واحد واثنين، وبذلك يقع في مكان ما بين الخط والسطح المستوي. ولأن بعد التشابه الذاتي المشار إليه ففى هذه المنحنيات هو كسراً، فإن ماندلبروت يسمي الأشياء من هذا النوع كسريات.

ويتحرك عمل رينيه توم René Thom في اتجاه مماثل (١٩٠١). فهو يتشكك مباشرة في صلاحية مقولة النسق المستمر، التي تُعد فرضاً مسبقاً في حتمية لابلان وحتى في نظرية الاحتمالات. يؤسس توم لغة رياضية تسمح بوصف شكلي للاضطرابات التي تمكن أن تطرأ في ظواهر محددة، فتجعلها تأخذ أشكالاً غير متوقعة: هذه اللغة تكون ما يُعرف بأسس نظرية الكارثة.

غذ العدوائية في الكلب باعتبارها متغير حالة d' variable: هذه العدوائية تنزايد طردياً مع تزايد غضب الكلب، الذي هو متغير تحكم $variable\ de\ contrôle$ (١٩٠٢) وإذا افترضنا أن غضب الكلب قابل للقياس، فإنه عندما يبلغ عتبة معينة يجد التعبير عنه في شكل هجوم. أما الخوف، متغير التحكم الثاني، فتأثيره معاكس؛ حين يبلغ عتبته يجد التعبير عنه في شكل هروب. وفي غياب الغضب أو الخوف، يكون سلوك الكلب مستقراً (قمة منحنى جاوس Gauss). لكن إذا زاد متغيرا التحكم معاً، فسوف تقترب من العتبتين في آن واحد؛ يصبح سلوك الكلب غير قابل للتنبؤ ويمكن أن ينحول بصفة من الهجوم إلى الهروب، والعكس صحيح. يقال هنا أن النسق غير مستقر؛ ومتغيرات التحكم مستمرة، بينما متغيرات الحالة انقطعية.

يبين توم أن من الممكن كتابة معادلة تدير عن عدم استقرار من هذا النوع وكذلك وضع رسم بياني (ذي أبعاد ثلاثة، حيث أن لدينا متغيرا تحكم اثنان ومتغير حالة واحد) يسجل كل ازاحات النقطة التي تمثل سلوك الكلب، بما في ذلك الانتقال الحاد من نوع من السلوك إلى الآخر. والمعادلة تميز فئة من الكوارث. تتحدد بعد متغيرات التحكم والحالة (هنا ٢+١).

وهذا يقدم لنا إجابة في المناظرة بين الأنساق المستقرة وغير المستقرة، بين الحتمية واللاحتمية. هذه الإجابة يصوغها توم في فرضية: "أن الظواهر الحتمية بدرجة أو بأخرى لعملية ما محتوم بالحالة

الموضعية للعملية". (٢٠٢) المحتمية هي فخط من الأداء محتوم هر نفسه: ففي كل حالة تنتج الطبيعة المورفولوجيا الموضعية الأقل تعقيداً والتي تتماشى مع الظروف الموضعية الأولية. (٢٠٤) لكن من الممكن - والحالة غالباً ما تكون كذلك، في الحقيقة - أن تمنع هذه الظروف خلق حالة مستقرة. ويحدث هذا لأن الظروف عادةً ما تكون في صراع: "يختزل نموذج الكارثة كل العمليات السببية إلى عملية واحدة، يسهل تبريرها حدسياً، هي الصراع، والكل الأشياء طبقاً لـهيراقليطس. (٢٠٥) والحالة الأرجح هي أن تكون متغيرات التحكم غير متجانسة، وكل ما هناك هو "بُزُر من المحتمية". التناحر الكارثي هو القاعدة حرفياً: وهناك قواعد للتناحرات العامة للمتسلسلات، تتحدد بعدد المتغيرات التي تعمل فيها.

ومن المطروح أن نقيم توازياً (نسلم بأنه ضعيف) بين عمل توم وأبحاث مدرسة بالوالطو Palo Alto خصوصاً في تطبيقها لعلم التضاد على دراسة الفصام، والمعروف باسم نظرية الانعطاف المزدوج. (٢٠٦) وهناماً كتفي ملاحظة الارتباط بين الاثنين. هذه النظرية تعيننا على فهم كيف يمكن تطبيق البحث الذي يركز على أوجه التفرّد والوجه غير القابلة للقياس" على برامجيات أشد المشكلات يومية.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذا البحث (والكثير محالم نذكره هنا) هي أن الدالة المستمرة القابلة للتمييز أخذت تفقد صدارتها كنموذج للمعرفة وللتنبؤ. ان العلم ما بعد الحدائي- باعتماده بأشياء من قبيل الأشياء غير القابلة للتحديد، وحدود التحكم الدقيق، والصراعات التي تتميز بمعلومات غير كاملة، و"الكسور"، والكوارث، والتناقضات البراجماتية- ينظر لتطوره الخاص باعتباره انقطاعاً، وكارثياً، وغير قابل للتصحيح، ومتناقضاً انه يغير معنى كلمه معرفة، بينما هو يعبر عن كيفية حدوث هذا التغير. انه لا ينتج المعروف، بل المجهول. وهو يوحي بنموذج للمشروعية لاعلاقة له بتنظيم الأداء الى الحد الأقصى، لكن في أساسه يوجد الاختلاف المفهوم على أنه بارالوجيا. (٢٠٧) [خطاب هامشي].

وقد عبر عن ذلك جيداً أحد خبراء نظرية اللعب الذي ينحو عمله نفس هذا المنحنى: "أين، إذن، يكمن نفع نظرية اللعب؟ إن نظرية اللعب، فيما نعتقد، مفيدة بنفس المعنى الذي تكون به أي نظرية معقدة"، أي بوصفها مؤلفة للأفكار". (٢٠٨) وقد قال ب. ب. ميداوار، بدووه إن، "امتلاك أفكار هو أرقى إنجاز للعالم"، (٢٠٩) إنه ليس هناك "منهج علمي". (٢١٠) وإن العالم هو قبل كل شيء شخص "يحكي قصصاً". والفرق الوحيد هو أن الواجب يجبره على إثباتها.

المشروعية عن طريق البارالوجيا (الخطاب الهامشي)

لنقل عند هذه النقطة أن الحقائق التي قدمناها بصدد مشكلة مشروعية المعرفة اليوم كافية لأغراضنا. لم نعد نستطيع الاستعانة بالحكايات الكبرى- لا نستطيع اللجوء لا إلى جدل الروح ولاحتس إلى تحرير البشرية كمجرد لصلاحيات الخطاب العلمي ما بعد الحداثي. لكن، وكما رأينا آنفاً، تظل الحكاية الصغرى [Petit récit] هي الشكل الجوهرى للابتكار الإبداعى، وبالأخص في العلم. (١٧٧) وفصلاً عن ذلك، فإن مبدأ الاجتماع بوصفه معياراً للصلاحيات يبدو غير كافٍ. وله صنيعةتان. في الأولى، يكون الاجتماع اتفاقاً بين بشر، يُعرفون بأنهم أذهان عارفة وإرادات حرة، ويتم التوصل إليه من خلال الحوار. هذا هو الشكل الذي طوّره هابرماس، لكن مفهومه قائم على أساس صلاحية حكاية التحرر. وفي الصيغة الثانية، يكون الاجتماع أحد مكونات النظام، الذي يستغله للحفاظ على أداؤه ومحسبته. (٢١٢) أنه موضوع الإجراءات الإدارية، بالمعنى الذي يقصده لومان Luhman. وفي هذه الحالة، تكون صلاحيته الوحيدة هي كونه أداة تُستخدم في اتجاه تحقيق الهدف الحقيقي، الذى يضفي المشروعية على النظام- ألا وهو السلطة.

من ثم فإن المشكلة هي تحديد ما إذا كان من الممكن أن يكون لدينا شكل من المشروعية لا يقوم سوى على أساس البارالوجيا (الخطاب الهامشي). ويجب التمييز بين البارالوجيا وبين التجديد: فالأخير تحت سيطرة النظام، أو على الأقل يستخدمه النظام لتحسين فعاليته؛ أما الأولى فهي نقلة (لا يتم في العادة ادراك أهميتها الا فيما بعد) يتم اتخاذها في لعبة ذرائعية المعرفة وحقيقة أن أحدهما يتحول إلى الآخر، في الواقع، هي حقيقة مألوفة لكنها ليست ضرورية، وهي لا تمثل أية صعوبات بالنسبة للفرضية.

وإذا عدنا إلى وصف البراجماتيات العلمية (القسم ٧)، فلا بد الآن من التشديد على الانشقاق. فالاجتماع هو أفق لا يتم بلوغه أبداً. والبحث الذي يجرى تحت جناح نموذج *paradigme* (٢١٣) يميل إلى إقرار الاستقرار؛ انه مثل استغلال "فكرة" تكنولوجية، أو إقتصادية، أو فنية. لا يمكن التقليل من شأنه. لكن المدهش أن شخصاً ما دائماً ما يأتي ليوقع الاضطراب في نظام "العقل". ومن الضروري طرح وجود قوة تقلل القدرة على التفسير، تنبذ في تعميم معايير جديدة للفهم أو، إذا فضلنا، في اقتراح إقامة قواعد جديدة تحدّد حدود حقل جديد للبحث بالنسبة للغة العلم. وهذا، في سياق النقاش العلمي، هو نفس العملية التي يسميها توم Thom باسم التوليد المورفولوجي *morphonése* وهي لا تجري دون قواعد (فئة أنواع من الكوارث)، ولكنها دائماً ما تتحدّد موضعياً. ويتطابق هذا الخاصية على النقاش العلمي ووضعها في إطار زمني، فإنها تتضمن أن "الاكتشافات" غير قابلة للتنبؤ. وبالنسبة لفكرة الشفافية، فإنها عامل يؤلّد بقعاً عمياء ويؤجل الاجتماع. (٢١٤)

هذا الموجز يجعل من السهل رؤية أن نظرية الأنساق ونوع المشروعية الذي تقترحه ليس لهما أي أساس علمي مهما كان؛ والعلم نفسه لا يعمل طبقاً لنموذج هذه النظرية عن النسق، كما يستبعد

العلم المعاصر إمكانية استخدام مثل هذا النموذج لوصف المجتمع.

في هذا السياق، دعونا نفحص نقطتين هامتين في حجة لومان. فمن ناحية، لا يمكن للنظام أن يعمل إلا عن طريق اختزال التعقيد، ومن ناحية أخرى، يجب أن يحدث على موازنة التطلعات الفردية مع غاياته الخاصة^(٢١٥). واختزال التعقيد مطلوب للحفاظ على قدرة سلطة النظام. فلو أمكن تداول كل الرسائل بحرية بين جميع الأفراد، فإن كمية المعلومات التي سيتوجب أخذها في الاعتبار قبل اتخاذ الاختيار الصحيح سوف تُعطل القرارات بدرجة ملحوظة، وبذلك تخفض الأدائية، والسرعة، فعلياً، هي أحد مكونات قوة النظام.

سيُثار اعتراض أن هذه الآراء الجزئية يجب أن توضع في الاعتبار حقاً لو أُريد تجنب خطر وقوع اضطرابات خطيرة. يجب لومان-- وهذه هي النقطة الثانية-- بأن بالإمكان توجيه التطلعات الفردية من خلال عملية "شبه تأهيل" quasi-apprentissage، "خالية من أي تشوش"، وذلك لجعلها متمشية مع قرارات النظام. القرارات ليس عليها أن تحترم تطلعات الأفراد، بل إن التطلعات عليها أن تتطلع إلى القرارات، أو على الأقل إلى تأثيراتها. يجب أن تجعل الإجراءات الإدارية الأفراد "يردون" ما يحتاجه النظام ليعمل جيداً.^(٢١٦) ومن السهل رؤية الدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا التليماطيقا télématique في ذلك.

ولا يمكن إنكار أن ثمة قوة إقناع في فكرة أن السيطرة والتحكم السياقيين هما أفضل على نحو متواصل من غيابهما. فمقياس الأدائية له "مميزاته" إنه يستبعد من حيث المبدأ الانتماء إلى خطاب متناقضين، ويتطلب أنكار الحكايات الخرافية Fables؛ ويطلب يقول صافية وإرادات باردة؛ ويستبدل تعريف الماهيات بحساب التفاعلات؛ ويجعل "اللاعبيين" يتحملون المسؤولية ليس فقط عن المنظومات التي يقترحونها، بل كذلك عن القواعد التي يخضعون لها تلك المنظومات لكي يجعلوها مقبولة. إنه يسلط الضوء بوضوح على الوظائف البراجماتية للمعرفة، إلى المدى الذي يجعلها تبدو مرتبطة بمقياس التفاعلية؛ برجماتيات التدليل بالحجج، وإنتاج البرهان، ونقل المعارف، وتأهيل الخيال.

كذلك فإنه يساهم في رفع كل ألعاب اللغة إلى مرتبة المعرفة- الذاتية، حتى تلك التي لا تدخل في نطاق المعرفة المعيارية. إنه يميل إلى دفع الخطاب اليومي ليصبح ميتاً- خطاب: فالمنظومات العادية تكشف الآن عن نزاع إلى الاستشهاد بنفسها، وتقبل المواقع البراجماتية المختلفة إلى إقامة ارتباط غير مباشر حتى بالوسائل الراهنة المتعلقة بها.^(٢١٧) وأخيراً، فإنه يوحي بأن مشكلات الاتصال الداخلي التي تمر بها طائفة العلماء أثناء عملها في فك وإعادة تركيب لغاتها قابلة للمقارنة في طبيعتها بالمشكلات التي يمر بها المجموع الاجتماعي وذلك حين يتوجب عليه، وقد حُرِم من ثقافته الحكائية، أن يعيد محض اتصاله الداخلي ذاته وأن يتسائل خلال هذه العملية عن طبيعة مشروعية القرارات التي تتخذ باسمه.

وأقول أيضاً، مخاطراً بأن أصدم القارئ، أن مكان النظام أن يَعدَّ الضمانة بين مميزاته. ففي داخل إطار معيار السلطة، لا يكتسب أي مطلب (أي، شكل من التعقيد) شيئاً من المشروعية بفضل كونه قائماً على أساس عناء حاجة غير مكبّاة. فالحقوق لا تتبع من العناء، بل من حقيقة أن تخفيض العناء يحسّن أداء النظام. ومن ناحية المبدأ، لا يجب أن تُستخدم حاجات أشد المحرومين لمنظم للنظام؛

فحيث أن وسائل اشباعها معروفة فعلاً، فإن اشباعها التعللي لن يحسن أداء النظام، بل سيزيد فقط من نفقاته. والمحذور الوحيد هو أن عدم اشباعها قد يحدث القلاقل في المجموع. مما هو ضد طبيعية القوة أن يحكمها الضعف، لكن من طبيعتها إثارة مطالب جديدة المقصود منها أن تقود إلى إعادة تعريف معايير "الحياة"، (٢١٨) بهذا المعنى، يبدو النظام "آلة طبيعية تجبر البشرية خلفها، نازعة" انسانيتهما لكي تعيد أنسنتها على مستوى مختلف من القدرة المعيارية. يعلن التكنوقراطيون أنهم لا يستطيعون أن يثقروا بما يحدده المجتمع كاحتياجات له؛ فهم "يعرفون" أن المجتمع لا يمكنه أن يعرف احتياجاته الخاصة حيث أنها ليست متغيرات مستقلة عن التكنولوجيات الجديدة. (٢١٩) تلك هي غطرسة صانعي القرار - وعندها أيضاً.

وما تعنيه "غطرستهم" هو أنهم يسيرون بين أنفسهم وبين النظام الاجتماعي مذكراً يسمى إلى تحقيق أكبر وحدة أدائية ممكنة. وإذا نظرنا إلى برامجيات العلم، لعلنا أن مثل هذا التصاهي مستحيل؛ فمن ناحية المبدأ، لا يوجد أي عالم المعرفة أو يتجاهل "احتياجات" مشروع بحثي، أو تطلعات باحث، بحاجة أنها لا تنضيف إلى أداء "العلم" في مجموعته. والإجابة التي عادة ما يقدمها باحث ردأ على مطلب ماهي: "سيكون علينا أن نرى، إحك لي قصتك". (٢٢٠) من ناحية المبدأ، فإنه لا يحكم سلفاً بأن حالة ما قد أغلقت فعلاً أو بأن سلطة "العلم" ستتأثر إذا أعيد فتحها. والحقيقة أن العكس صحيح.

بالطبع، لا يجري الأمر دائماً على هذا النحو في الواقع. فقد رأى عدد لا يحصى من العلماء "نقلتهم" تنال التجاهل أو الكبت، طوال عقود أحياناً، لأنها تهز بشكل مفرط العنف استقرار المواقف المقبولة، ليس فقط في الجامعة والمرايية العلمية، بل كذلك في الإشكالية. (٢٢١) وكلما كانت "النقلة" أقوى، كلما زاد احتمال حرمانها من الحد الأدنى من الإجماع، بالضبط لأنها تغير قواعد اللعبة التي أقدم الإجماع على أساسها. لكن حين تتصرف مؤسسة معرفة بهذه الطريقة، فإنها تتصرف مثل مركز قوة عادي يحكم سلوكه مبدأ الاتزان الداخلي homeostase.

هذا السلوك إرهابي، مثله مثل سلوك النظام كما وصفه لومان. وأعني بالإرهاب الفعالية المنفصلة عن طريق تصفية، أو التهديد بتصفية، لاعب ما من لعبة اللغة التي يشاركه المرء فيها. يتم إسكاته أو يوافق، ليس لأنه قد تم دحضه، بل لأن قدرته على المشاركة أصبحت مهددة (ثمة طرق عديدة لمنع شخص ما من اللعب). واطرسة صانعي القرار، التي ليس لها نظير في العلوم من ناحية المبدأ، تتمثل في محاولة الإرهاب. إنها تقول: "كيف تطلعاتك لأغراضنا - والأ". (٢٢٢)

وحتى الإباحة تجاه مختلف الألعاب قد جعلت متروقة على الادائية. وإعادة تعريف معايير الحياة يشتمل في تعزيز كفاءة النظام للسيطرة. وكون الحال على هذا النحو، يتضح على نحو خاص في إدخال تكنولوجيات التليماطيقا: إذ يرى التكنوقراطيون في التليماطيقا وعداً بإضفاء التحرر والثراء على التفاعلات بين المتحاورين؛ لكن ما يجعل هذه العملية جذابة بالنسبة لهم هو أنها ستسبب في أحداث توترات جديدة في النظام، وهذه التوترات ستؤدي إلى تحسين في أدائيتها. (٢٢٣)

بقدر كون العلم إختلافياً، تقدم برامجياتها النموذج المضاد لنموذج النسق المستقر. فأي منطق بعدد جذيراً بالإبقاء عليه في اللحظة التي يحدّد فيه إختلافاً عما هو معروف فعلاً، وبعد

العثور على حبة وبرهان يؤيدانه. العلم هو نموذج « نسق مفتوح » (٢٢٤)، يكون فيه منطقاً ما صالحاً إذا كان «يؤكّد أفكاراً»، أي، إذا كان يؤكّد منظومات أخرى وقواعد لعب أخرى ولا يملك العلم ميتاً - لغة عامة يمكن تحويل كل اللغات الأخرى إليها وتقييمها. وهذا ما يحول دون قماهيه مع النظام ومع الإرباب، إذا أخذنا كل شيء في الاعتبار. وإذا كانت التفرقة بين صانعي القرار وبين المتأملين موجودة في طائفة العلماء (وهي موجودة)، فإنها إحدى حقائق النظام الاجتماعي - الاقتصادي وليست إحدى حقائق براجماتيات العالم ذاته. وهي في الحقيقة إحدى العقبات الرئيسية أمام التطور الإبداعي للمعرفة.

يصبح سؤال المشروعية العام كالتالي: ما هي العلاقة بين النموذج المضاد الخاص ببرجماتيات العلم وبين المجتمع؟ هل يقبل التطبيق على السُّبب الضخمة من مادة اللغة التي تُشكّل مجتمعاً؟ أم أنه محدود بحدود لعبة التعلم؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو الدور الذي يلعبه بالنسبة للرابطة الاجتماعية؟ هل هو مثل أعلى مستحيل عن مجتمع مفتوح؟ هل هو مَكُونٌ جوهري بالنسبة للمنظومة الفرعية لصانعي القرار، الذين يفرضون على المجتمع معيار الأداء الذي يرفضونه بالنسبة لأنفسهم؟ أم أنه، على العكس، رفضٌ للتعاون مع السلطات، نقلاً باتجاه الثقافة المضادة، مع الحظر المصاحب لذلك والتسبّل في منع كل إمكانية للبحث بسبب الافتقار إلى التمويل؟ (٢٢٥)

منذ البداية، في هذه الدراسة، شدّت على الاختلافات (ليس الشكليات فحسب، بل البرجماتية كذلك) بين مختلف ألعاب اللغة، خصوصاً بين الألعاب الإشارية، أو المعرفية، والألعاب التعقيدية، أو ألعاب الفعل، وتتمحور برجماتيات العلم حول المنظومات الإشارية، التي هي القاعدة التي تُبنى عليها مؤسسات التعليم (المعاهد، والمراكز، والجامعات، وخلافه). لكن تطورها ما بعد الحدائي يجلب إلى مكان الصدارة "حقيقة" حاسمة: أنه حتى المناقشات بين المنظومات الإشارية بحاجة إلى أن تكون لها قواعد. والقواعد ليست منظومات إشارية بل تعقيدية، يكون من الأفضل لنا أن نسميها منظومات ميتا - تعقيدية، تجنباً للخلط (فهي تُعقّد ما يجب أن تكون عليه نقلات ألعاب اللغة لكي تكون مقبولة). ووظيفة النشاط الاختلافي أو التخيلي أو اليارالوجي لبرجماتيات العلم الراهنة هي إبراز هذه الميتا - تعقيدات (الافتراضات المسبقة للعلم) (٢٢٦) ومطالبة اللاعبين بقبول أخرى غيرها. والمشروعية الوحيدة التي يمكن أن تجعل هذا المطلب مقبولاً هي أنه سيؤكّد أفكاراً، أو منظومات جديدة، بتعبير آخر.

ولا تتسع البرجماتيات الاجتماعية "ببساطة" البرجماتيات العلمية. إنها وحش يتشكل من تداخل شبكات عديدة من أنواع متنافرة الشكل من المنظومات (إشارية، تعقيدية، أدائية، تقنية، تقييمية، إلى أخرى)، وما من سبب يدعو للاعتقاد بأنه سيكون من الممكن تحديد ميتا - تعقيدات مشتركة بين كل ألعاب اللغة هذه أو أن إجماعاً قابلاً للمراجعة مثل الإجماع الساري عند لحظة معينة بين الطائفة العلمية يمكن أن يضمّ المجتمع الاجتماعي. وفي الحقيقة، فإن الأقوال، المعاصر، الحكايات، أضواء المشروعية - سواء كانت تقليدية أم "حديثة" (تحرير الإنسانية، تحقيق الفكرة) - مرتبط بالخلو من غداً للاعتقاد. وغاية هو ما نحاول أن نُعرّضه إيديولوجياً "النسق"، بادعاءاتها بأنها كلية، وما تُعبر عنه بكلية cynisme معيارها في الأداء.

لذا السبب، لا يبدو ممكناً، ولا حتى مُعقّلاً، أن نخذو جذر هابرماس في توجيه مقارنتنا

لمشكلة المشروعية في اتجاه بحث عن الإجماع الشامل (٢٢٧) من خلال ما يسميه diskurs، أو بمقاربة أخرى، حوار طرح الجميع. (٢٢٨)

إذ أن هذا سوف يعني إفتراض افتراضين، الأول هو أن من الممكن لكل المتحدثين أن يتوصلوا إلى اتفاق على القواعد أو المبدأ - تقبيلات التي تكون صالحة بشكل شامل لألعاب اللغة، بينما من الواضح أن ألعاب اللغة متنافرة الشكل، وخاضعة لمنظومات متنافرة من القواعد البراجماتية.

والافتراض الثاني هو أن هدف الحوار هو الإجماع، لكن، وكما أوضحت في تحليل برجماتيات العلم، فإن الإجماع هو مجرد حالة خاصة من النقاش، وليس غاية، فغايته، على النقيض، هي البراجماتية. هذه الملاحظة المزدوجة (تنافر القواعد والبحث عن الإنشاق) تُدعم اعتقاداً مازال كافياً في أساس بحث هابرماس، ألا وهو أن البشرية بوصفها ذاتاً جمعية (كُلّية) تسعى إلى تحورها المشترك من خلال تنظيم "النقلات" المسموح بها في كل ألعاب اللغة وأن مشروعية أي منطق تكمن في مساهمته في ذلك التحرر. (٢٢٩)

ومن السهل رؤية الوظيفة التي يؤديها هذا الالتجاء إلى الـ diskurs في حجة هابرماس ضد لومان. إذ أن الـ diskurs هو سلاحه الأخير ضد نظرية النسق المستقر. القضية جيدة، لكن الحاجة ليست كذلك. فقد أصبح الإجماع قيمة مضي أوانها ومشكوك فيها. لكن العدالة بوصفها قيمة لم يَفُتْ أوانها ولا هي مشكوك فيها. من هنا لابد أن نتوصل إلى فكرة وممارسة للعدالة لا ترتبط بفكرة الإجماع.

والإقرار بالطبيعة المتنافرة شكلياً لألعاب اللغة هو خطوة أولى في هذا الاتجاه. ويدهي أن هذا يتضمن نية الإزهاق، الذي يَفُتْضُ أنها متماثلة الشكل ويحاول أن يجعلها كذلك، والخطوة الثانية هي مبدأ أن أي إجماع على القواعد التي تُحدّد لعبة معينة و "النقلات" التي يمكن لعبها فيها لابد أن يكون موضعياً، وبمقاربة أخرى، مُتَّفَقاً عليه من جانب اللاعبين الحاليين وبخاضعاً للإلغاء المحتمل. من هنا يُحْدِثُ التوجه تعددية مبدأ - صحيح متناهية، وأعني بذلك حججاً تتعلق بالمبدأ - تقبيلات وتكون محدودة في الزمان والمكان.

هذا التوجه يناظر المسار الذي يتخذه حالياً تطور التفاعل الاجتماعي؛ فالعقد المؤقت يحلّ في الممارسة محل المؤسسات الدائمة في المجالات المهنية، والعاطفية، والجنسية، والثقافية، والعائلية، والدولية، وكذلك في الشئون السياسية. وهذا التطور، ملتصق بالطبيع: فالنظام يُعْبَدُ العقد المؤقت بسبب مرونته الأكبر، وتكلفتته الأقل، والزخم الإبداعي للدوافع المصاحبة له - وكل هذه العوامل تسهم في الوصول إلى تشغيل أفضل. وعلى أية حال، فليس مطروحاً هنا على الإطلاق اقتراح "بديل" للنظام؛ فندع جميعاً نعلم الآن، بينما السبعينات تأتي إلى نهايتها، أن أي محاولة لوضع بديل من هذا النوع سينتهي بها الأمر إلى مُشابهة النظام الذي كان المقصود منها أن يحلّ محله. ويجب أن نكون سعداء - لأن الميل نحو العقد المؤقت هو ميلٌ ملتصق؛ لأنه ليس خاضعاً تماماً لهدف النظام، ألا أن النظام يتعطل. ويشهد هذا على وجود هدف آخر داخل النظام: هو معرفة ألعاب اللغة بوصفها كذلك وقرار تولي المسؤولية من قواعدها وتأثيراتها. وأبرز هذه التأثيرات هو بالضغط ما يجعل تبني

(جامعة باريس الشمالية ومركز بوبر) من الجهة الثانية (La Semaine media 5, 30 November 1978).
 المثال الآخر هو الصحافة الإلكترونية. وقد زادت الشبكات الأمريكية الثلاث الكبرى (ABC, NBC, CBS) عدد
 ستوديوهات الإنتاج حول العالم حتى أن أي حادث يقع ويمكن الآن تجهيزه إلكترونياً وإرساله بالقرص الصناعي إلى الولايات
 المتحدة. ومكاتب موسكو فقط هي التي ما زالت تعمل بالأفلام، التي تُرسل إلى فرنكفورت لإرسالها بالقرص الصناعي.
 وقد أصبحت لندن "نقطة التبعية" الكبرى (La Semaine media, 20, 12 March 1979)

(١٤) وحدة المعلومات هي البت bit. حول هذه التعريفات راجع: Gaud fernan & Taib "Glossaire".

وقد نوقش ذلك في:
 René Thom, "Un procès de la sémiotique: l'information" (1973), in Modèles mathématiques de la mor-
 phogénèse (Paris: Union Générale d'Édition, 1974).

بالأخص، فإن تحويل الرسائل إلى شفرات يتبع تصفية الالتباسات، أنظر:
 Watzlawick et al., Pragmatics of Human Communication, P.98

(١٥) أعلنت شركتنا Lexicon و Craig عن الإنتاج التجاري لآلات الترجمة للجيبي أربعة برامج لأنواع مختلفة مع
 استقبال قوي، يحتوي كل منها على ١٥٠٠ كلمة، مع ذاكرة. وتنتج شركة Weidner Communication Systems
 مُعدّ للكلمات متعدد اللغات يسمح بزيادة قدرة الترجمة المتوسط من ٦٠٠ كلمة في الساعة إلى ٢٤٠٠. وبه ذاكرة ثلاثية:
 وقاموس ثنائي اللغة، وقاموس المترادفات، وقائمة تسمية (La Semaine media 6, 6 November 1978, 5)

Jürgen Habermas, Erkenntnis und Interesse (Frankfurt: Suhrkamp, 1968) (Eng trans. Jeremy (١٦)
 Shapiro, Knowledge and Human Interests (Boston: Beacon, 1971)1.

(١٧) يكتب ماركس في ال Grundrisse (1953) (Berlin: Dietz Verlag ١٨٥٧-١٨٥٨) أن "فهم الإنسان للطبيعة
 وسيطرته عليها بفضل وجوده ككيان اجتماعي... يبدو أنه حجر الأساس العظيم grundpfeiler للإنتاج والثروة" بحيث
 أن "المعرفة الاجتماعية العامة تصبح قوة إنتاج مباشرة". ألا أن ماركس يسلّم بأن التعلم لا يصبح قوة "في شكل معرفة
 فقط، بل كذلك كأجهزة مباشرة للممارسة الاجتماعية"، أي كآلات، بمثابة أخرى: "غالات هي" أجهزة للمثل البشري خلقها
 الأيدي البشرية: قوة المعرفة متشعبة". (ص ٧٠٦). أنظر:

Paul Mattick, Marx and Keynes: the limits of the Mixed Economy (Boston: Extending Horizons,
 Books 1969).

وقد ناقش ليوتار هذه النقطة في:

"La place de L'aliénation dans le retournement marxiste" (1969), in Dérive à partir de Marx et Freud
 (Paris: Union Générale d'Édition 1973), PP. 78-166

(١٨) تغير تكوين قوة العمل في الولايات المتحدة على النحو التالي عبر فترة عشرين سنة (١٩٥٠-١٩٧١):

١٩٧١	١٩٥٠	
٥١,٤%	٦٢,٥%	عمال مصانع، أو قطاع خدمات، أو عمال زراعيين
١٤,٢	٧,٥	مهندسون وتقنيون
٢٤,٠٠	٣٠,٠٠	ياقات، بيضاء

(المصدر: (Statistical Abstracts, 1971)

(١٩) بسبب الزمن اللازم "لتصنيع" تقني رفيع المستوى أو عالم متوسط بالمقارنة مع الزمن اللازم لاستخلاص المواد
 الأولية ونقل رأس المال. وقد قدر ماتيك Mattick أن المعدل الصافي للاستثمار في البلدان المتخلفة عند نهاية الستينيات
 هو ٣-٥٪ من الناتج الإجمالي القومي العام ١-١٥٪ في البلدان المتقدمة

(Max and Keynes, P.248)

(Nora & Minc, L'Informatisation de la société, especitly P.T. 1, "lis délis"; Y.Stourdé, "les (٢٠)
 Unis et la guerre des communications," le Monde, 13-15 December 1978.

وفي عام ١٩٧٩، كانت قيمة السوق المالية لأجهزة الاتصالات عن بعد ٣٠ مليار دولار ويقدر إنها ستبلغ خلال عشر
 سنوات قيمة ٦٨ مليار دولار (la Semaine media 19, 8march 1979)

(F. De Combret, "le redéploiement industriel." Le Monde, Avril 1978: M. Lepage, Demain le ca- (٢١)
pitalisme (Paris: Le Livre de Poche, 1978); Alain Cotu, La France et l'impératif mondial (Paris:
Presses Universitaires de France, 1978)

(٢٢) إنها مسألة "اضعاف الإدارة" الوصول إلى "دولة الحد الأدنى". إنه تدهور دولة الرفاهية، الذي يصاحب "الأزمة"
التي بدأت عام ١٩٧٤.

"La Nouvelle informatique et ses utilisateurs." Annex 3, L'Informatiisation de la société (٢٣)
(note8).

B.P. Lécuyer, "Bilan et perspectives de la sociologie des sciences dans les pays occidentaux", (٢٤)
Archives européennes de sociologie 19(1978): 257-336(bibliography).

معلومات جيدة عن التيارات الإنجليزية والأمريكية: هيئة مدرسة ميرتون حتى بداية السبعينات وقشتتها الحالي،
خصوصاً تحت تأثير كرون Kuhn؛ ومعلومات قليلة حول سورسولوجية العلم الألمانية.

The term has been given weight by Ivan Illich, Tools for conviviality (New York: Harper & (٢٥)
Row, 1973).

On this "demoralization", see A. Jaubert and J.-M. Lévy-Leblond, eds., (Auto) critique de la (٢٦)
science (Paris: Seuil, 1973), Pt.1.

Jürgen Habermas, Legitimationsprobleme im Spätkapitalismus (Frankfurt: Suhrkamp, (٢٧)
1973)(Eng. trans. Thomas McCarthy, Legitimation Crisis (Boston: Beacon press, 1975).

In the wake of Peirce's semiotics, the distinction of the syntactic, semantic and pragmatic do- (٢٨)
mains is made by Charles W. Morris, "Foundations of the theory of Signs," in Otto Neurath, Ru-
dolph Carnap, and Charles Morris, eds., International Encyclopedia of Unified Science, vol. 1, pt. 2
(1938): 77-137. For the use of this term I refer especially to: Ludwig Wittgenstein, Philosophical
Investigations (trans. G.E.M. Anscombe (New York: Macmillan, 1953)); J.L. Austin, How to Do
Things with Words (Oxford University Press, 1962); J.R. Searle, Speech Acts (Cambridge: Cam-
bridge University Press, 1969); Jürgen Habermas, "Unbereicende Bemerkungen Zu einer Theorie der
Kommunikativen Kompetenz," in Habermas and Luhmann, Theorie der gesellschaft oder Sozialtech-
nologie (Stuttgart: Suhrkamp, 1971); Oswald Ducrot, Dire et ne pas dire (Paris: Hermann, 1972); J.
Poulain, "Vers une pragmatique nucléaire de la communication" (typescript, Université de Montréal,
1977).

See too Watzlawick et al., Pragmatics of Human Communication (note 11).

(٢٩) "الإشاري" هنا تناظر "التعريف بالرسم" في الاستخدام التقليدي للثقافة. ويستبدل كوين "الأشياء"
W.V Quine, word and object (Cambridge, MIT press 1960)
J.L. Austin, How to Do things with words. P.39.

ويفضل كلمة "تقريدي" على "وصفي".

(٣٠) اكتسب مصطلح أدائي performatif معنى محدداً في نظرية اللغة منذ أوستين. وفيما يلي من هذا الكتاب،
يمتد المفهوم الظهور في ارتباط مع مصطلح الأدائية performativité (بالنسبة لنسق ما، بوجه خاص) بالمعنى الشائع
الجديد للغة العلمية طبقاً لنسبة مدخل/ مخرج. وليس المعنيان يمتددين. فلأدائي لدى أوستين يحقق الأداء الأمثل.

(٣١) يريد تحليل حديث لهذه المقولات في
Habermas, "Unbereicende Bemerkungen,"
J.Poulain (vers une pragmatique nucléaire).

Philosophical investigations, sec.23 (٣٢)

John Von Neumann & Oskar Morgenstern, Theory of Games and Economic Behavior (Princeton (٣٣)
University Press, 1944), P.49:

"اللعبة هي ببساطة مجموع القواعد التي تصنفها". وهذه الصياغة غريبة على روح فون نيومان، الذي لا يمكن بالنسبة له
تلك مفهوم اللعبة بواسطة تعريف، لأن التعريف نفسه لعبة لغوية. sec. Philosophical Investigations, especially, sec. 65-84.

(٣٤) الصطلح مأخوذ من سيريل: "أفعال الكلام... هي الوحدات الأساسية أو الدنيا للتواصل اللغوي (Speech acts,
p.16) وأنا أضع هذا الأفعال ضمن نطاق agon (المقارعة) وليس التواصل.

(٣٥) التنابريات في أساس انطولوجيا هيراقليطس وجدل السوفسطائيين، ناهيك عن التراجيدين الأرائل، ويكرس لها جزء كبير من تأملات أرسطو في
Sophistici Elenchi, Topics
F. Nietzsche, "Hörner's contest" (trans. Maximilian A. Mücke in complete works, vol. 2 (London: T.N. Fowles, 1911, reprint, New York: Gordon press, 1974)

(٣٦) بالمعنى الذي حدده لويس بلمسليف في:
Louis Hjelmslev, Prolegomena to a Theory of Language (Madison: Univ. of Wisconsin press, 1963),

وتألفه رولان بارت في:
Roland Barthes, Eléments de sémiologie (1964) (Paris: Seuil, 1966), 4:1 (English trans. Annette Lavers & Colin Smith, Elements of Semiology CNY: Hill Wany, 1968)

(٣٧) رابع خصوصاً:
Talcott Parsons, The Social System (Glencoe, IL: free press 1967)
Sociological Theory and Modern society (NY: Free press, 1967).

أما بيليجوراجيا النظرية الماركسية للمجتمع المعاصر فسوف قلأ أكثر من خسين صفحة. ويمكن للقارئ أن يراجع الموجز المفيد (ملفات ويليجوراجيا نقدياً) الذي قدمه بيرسيري
Pierre Souyri, Le Marxisme après Marx (Paris: Flammarion, 1970).

وهناك رؤية مثيرة للإهتمام للنصرام بين هذين التيارين الكبيرين للنظرية الاجتماعية وتداخلها في:
A.W. Gouldner, the coming crisis of Western Sociology (New York: Basic Books, 1970).

ويحتل هذا النزاع مكاناً هاماً في فكر هابرماس، الذي هو في نفس الوقت وريث مدرسة فرانكفورت ويقيم علاقة جدلية مع النظرية الألمانية حول النسق الاجتماعي، وخصوصاً نظرية لومان.

(٣٨) يظهر هذا التفاضل بوضوح في استنتاجات روبرت ليند:
Robert Lynd, Knowledge for What? (Princeton, N.J.: Princeton Univ. press, 1939), p.239
أوردوه (Max Horkheimer, Eclipse of reason (Oxford: Oxford Univ. press, 1947) في المجتمع الحديث، لابد أن يعمل العلم محل الدين ("المقهر") في تعريف أهداف الحياة.

(٣٩) Helmut Schelsky, Der Mensch in der Wissenschaftlichen Zivilisation (Köln und Opladen: Arbeitsgemeinschaft für Forschung des Landes Nordrhein - Westfalen, Geistes Wissenschaften Heft, 1936) سيادة الدولة لم تعد تتبدى في الحقيقة البسيطة لاحتمالها استخدام العنف (ماكس فيبر) أو أنها تملك سلطات استثنائية (كارل شميث)، بل تتبدى أساساً في حقيقة أن الدولة تجتهد درجة فعالية كل الوسائل التقنية الموجودة فيها، معتمدة لتسليحها بآلة فعالية لها، ومعتمدة استخدامها في هذه الأدوات التي تفترضها على استخدامها من قبل الآخرين. "سوف نذكر أن هذه نظرية في الدولة، وليس في النسق. لكن شيلسكي يردف: "خلال هذه العملية، يكون اختيار الدولة للأهداف خاضعاً للقانون الذي ذكرت أنه القانون العام للحضارة العلمية: ألا وهو أن الوسائل تحدّد الغايات، أو بالأحرى، أن الإمكانيات التقنية تلي استخدامها". ويستدعي هابرماس في مراجعة هذا القانون حقيقة أن منظومات الوسائل التقنية وأنساق الفعل العقلاني الموجه لا تتطور أبداً مستقلة بذاتها: راجع

"Dogmatism, Reason, and Decision: On Theory and Practice in our Scientific Civilization"
Jacques Ellul, La Technique ou l'enjeu du siècle (Paris Armand Colin, 1954)
Le Système technique (Paris: Calmann - Lévy, 1977) وراجع أيضاً

أما كون الإضرابات، وبشكل عام الضغط القوي الذي تمارسه المنظمات العمالية القوية، تحدث تورطاً في المدى الطويل أداء النظام فقد ذكره بوضوح س. ليفينسون C. Levinson. الناقد التقني: وهو يعزو التقدم التقني والإداري للصناعة الأمريكية إلى هذا الترتب:
(quoted by H.-F.de Virieu, Le Matin, special number, "Que veut Giscard?" December 1978)

Talcott Parson, Essays in Sociological Theory Pure and Applied, rev. d. (Glencoe, IL: Free Press, 1954), PP. 216-18.

(٤١) استخدم هذه الكلمة بمعنى مصطلح جون كينيث جالبريث التكنوسينية (البنية-التكنولوجيا) كما ورد في:

J. K. Galbraith, The New Industrial State (Boston: Houghton - Mifflin, 1967)

أو بمعنى مصطلح ريمون أرون البنية-التقنية-البيروقراطية كما ورد في:
Raymond Aron, Dix-huit leçons sur la société industrielle (Paris: Gallimard, 1962) (Eng. trans. M. K. Bottomore, Eighteen Lectures on Industrial Society (London: Weidenfeld & Nicholson, 1967)

وليس بالمعنى المرتبط بمصطلح البيروقراطية. فمصطلح البيروقراطية "أصلب" بكثير لأنه إجماعي-سياسي وكذلك

اقتصادي، ولأنه يتحدى من السلطة الباشقية من جانب المعارضة العمالية (كولنتاي) وتقد الستالينية من جانب المعارضة التروتسكية. أنظر حول هذا الموضوع:

Claude Lefort, *Éléments d'une critique de la bureaucratie* (Genève: Droz, 1971).

وليه يجري توسيع النقد ليشمل المجتمع البيروقراطي ككل.

Eclipse of Reason, p. 183. (٤٢)

Max Horkheimer, "Traditionelle und Kritische Theorie" (1937), (Eng. trans. in J. O'Connell et al. (٤٣) al., trans., *Critical Theory: Selected Essays* (New York: Herder & Herder, 1972) I.

See Claude Lefort, *Éléments d'une critique*, and *Un homme en trop* (Paris: Seuil, 1976); Comeli- (٤٤) us Castoriadis, *La Société bureaucratique* (Paris: Union Générale d'Édition, 1973).

See for example J. P. Garnier, *Le Marxisme Léninifiant* (Paris: Le Sycomore, 1979). (٤٥)

(٤٦) كان هذا هو اسم "جهاز النقد والتوجيه الثوري" الذي نشرته فيسا بين ١٩٤٩ و ١٩٦٥ جماعة كان محرروها الرئيسيون هم، تحت أسماء مستعارة عديدة، دي بومون C.de Beaumont ، ولانشار D.Blanchar ، وكاستوريادس Castoriadis ، ودي ديزباخ S.de Diesbach ، ولوفور C.Lefort ، وج.ف ليوتارد J.F.Lyotard ومارسو A.Maso ، وموتيه D.Mothé ، وسيمون P.Simon ، وسيري P.Souyri .

Ernest Bloch, *Das prinzip Hoffnung* (Frankfurt: Suhrkamp Verlag, 1959). See G.Rauker, ed., (٤٧) *Utopie - Marxisme selon E. Bloch* (Paris: Payot, 1976).

(٤٨) الإشارة إلى الخلالات النظرية الخرقاء التي أثارها حرب الجزائر وحرب فيتنام، والحركة الطلابية في الستينات. وتجسد سمياً تاريخياً لهذه في:

Alain Schapp & Pierre Vidal - Naquet, *Journal de la Commune étudiante* (Paris: Seuil, 1969) (Eng. trans. Maria Jolas, *The French Student Uprising*, November 1967 - June 1968 (Boston: Beacon, 1971)

Lewis Mumford, *The Myth of the Machine: Technics and Human Development*, 2 vols. (٤٩) (New York: Harcourt, Brace, 1971).

(٥٠) كان التردد بين هذين الإقتراضين يتخلل نداء يدعو إلى مساهمة المثقفين في النظام:

P.Nemo, "La Nouvelle Responsabilité des clercs *Le Monde*, 8 Sept, 1978.

(٥١) نجد أن أصل المعارضة بين *Geisteswissenschaft* و *Naturwissenschaft* في عمل فيلهلم ديلتاي Wilhelm Dilthey (1863-1911)

(٥٢) يكتب م. أليير M.Albert، عضو لجنة الخطأ الفرنسية "الخطأ هي إدارة بحث حكومية ... وهي أيضاً نقطة إنقضاء كبرى تفتقر فيها الأفكار، تتصادم وجهات النظر ويتم الاعداد للتغيير ... ولا يجب أن نكون وحدنا، فلابد أن ننيرنا الآخرون ...". (L'Expansion, Nov.1978).

وحول مشكلة القرار، راجع:

G. Gaiggen, *Theorie der wissenschaftlichen Entscheidung* (Tübingen 1963) L.Sfetz, *Critique de la décision* (1973: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976).

(٥٣) فكر في أصول أسماء مثل ستالين، وماو، وكابيترو كمرادفات للذرة خلال العشرين سنة الأخيرة، وفكر في تأكل صورة الرئيس في الولايات المتحدة منذ حادثه ووترجيت

(٥٤) هذه تسمية أساسية في:

Robert Musil, *Der Mann ohne Eigenschaften* (1930-33) Hamburg.: Rowolt, 1952) (Eng. trans. Eithne Wilkins & Ernest Kaiser, *The Man without Qualities* (London: Secker & Warburg, 1953-60)

دفي تعليق سريج، يؤكد بونريس J.Bouveresse على القرابة بين هذه التيمة، تيمة "تيه" الذات وبين "أزمة" العلم عند بداية أقرن العشرين ومع استرولوجيا ماخ Mach؛ ويقدم الدليل التالي: "مع حالة العلم بالأنفس، لا يكون الإنسان مصنوعاً إلا ما يقول الناس أنه مصنوع منه أو ما يفعله الناس بما هو مصنوع منه .. العالم هو عالم أصبحت فيه الأحداث المعاشة مختلفة عن الإنسان .. إنه عالم أحداث happening، عالم ما يحدث لأني، شخص، وذن أن يكون أي شخص

("La proplewadique du sujet dans L' Homme sans qualités." Noroit (Arras) 234235 (December 1978 & January 1979):

والنص المنشور لم يراجع المؤلف.

Jean Baudrillard, A l'ombre des majorités silencieuses, ou la fin du social (Fontenay-sous-Bois: (٥٥) Cahiers Utopie 4, 1978) [Eng. trans. In the Shadow of the Silent Majority (NewYork: Semiotexte, 1983)].

P.Nemo, "La Nouvelle Responsabilité": (٥٦) هذا هو قاسوس نظرية الأنساق. راجع مثلاً:
"فكر في المجتمع بوصفه اتحاداً، بالمعنى المبرهنتيقي. هذا النسق هو آلة اتصال بها تقاطعات تلتقي عندها الرسائل ويُعاد توزيعها..."

(٥٧) يعطي جارتنيه مثالاً على ذلك في: J.P. Garnier, Le Marxisme lénifiant. إن دور مركز المعلومات حول التعديل الاجتماعي الذي يديره دوجييه H.Dongier ويلوش- لانيه P.Bloch - Laine هو فهرسة، وتحليل، وتوزيع المعلومات حول التجارب الجديدة في الحياة اليومية (التعليم، الصحة، العدالة، النشاطات الثقافية، تخطيط المدن، والمساواة، الخ.). ويقدم تلك المعلومات حول "الممارسات البديلة" هذا خدماته لأجهزة الدولة التي يكون دورها السهر على بقاء "المجتمع الذي" مجتمعاً متجانساً، The Commissariat au plan, the Secrétariat à l'action sociale, DATAR, etc. Freud in particular stressed this form of "predestination" See Marthe Robert, Roman de ogines, origine du roman (Paris: Grasset, 1972).

See the work of Michel Serres, especially Hermes I-IV (Paris: Editions du Minuit, 1969- (٥٩) 77).

For example, Erving Goffman, The Presentation of Self in Everyday Life (Garden City, N.Y.: (٦٠) Doubleday, 1959); Gouldner, The Coming Crisis (note 37), chap. 10; Alain Touraine et al., Lutte étudiante (Paris: Seuil, 1978); M. Callon, "Sociologie des techniques?" Pandora 2 (February 1979): 28-32; Watzlawick et al., Pragmatics of Human Communication (note 11).

(٦١) راجع الملاحظة رقم ٤١. وكان أول من طور فكرة البيروقراطية العامة بوصفها مستقبل المجتمعات الحديثة هو ريتسي B. Rizzi, La Bureaucratization du monde (Paris: B. Rizzi, 19391)

See H.P. Grice, "Logic and Conversation" in Peter Col and Jeremy Morgan, eds., Speech Acts III, (٦٢) Syntax and Semantics (NewYork: Academic Press, 1975), PP. 59-82.

Maurice Merleau - Ponty, Résumés de cours, ed. بونتي، راجع مبرلو- (٦٣) Claude Lefort (Paris: Gallimard, 1968) The course for 1954 - 55.

ولقاربة نفسية- اجتماعية، راجع : R.Loureau, L'Analyse institutionelle (Paris: Editions de Minuit, 1970)

(٦٤) M.Callon, "Sociologie des techniques?"p.30. "علم المنطق الاجتماعي Sociologies هو الحركة التي برأسها يقيم المؤدون ويؤسسون اختلافات، أو حدوداً، بين ما هو اجتماعي وما ليس كذلك، بين ما هو تخيالي وما هو واقعي؛ وأعطى العام لهذه الحدود مفتوح للنقاش، ولا يمكن تحقيق الإجماع إلا في حالات السوطة الكاملة." قارن هذا بما يسميه الآن تورين بالسوسيولوجيا الدائمة في Alain Touraine La Voix et le regard

(٦٥) تتحدد حدود موضوع المعرفة لدى أرسطو بمحددات فاعلاً بما يعرفه بأنه apophantics بينما لكل جملة معنى (semantikos) ... لا يمكن تسميتها جميعاً باسم التقضايا (apophantikos). ونحن لا نسمي إلا تلك التي تتمتع بالصدق أو الكلاب". "De Interpretatione". The Organon, vol. 1, trans. Harold Cooke & Hugh Tredennick (Cambridge, Mass.: Harvard, 1938), 121.

See Karl Popper, Logik der Forschung (Wien: Springer, 1935) [Eng. trans. Popper et al., The (٦٦) Logic of Scientific Discovery (NewYork: Basic Books, 1949), and "Normal Science and its Dangers," in Imre Lakatos and Alan Musgrave, eds., Criticism and the Growth of Knowledge (Cambridge: Cambridge University Press, 1970).

cf. Hegel's *Volkgeist*. (المسطح قبل روماني وروماني. (culture بالإنجليزية Bildung يعني (٧٨)

See the American culturalist school: Cora Du Bois, Abram Kardiner, Ralph Linton, Margaret Mead. (٧٩)

See studies of the institution of European folklore traditions from the end of the eighteenth century in their relation to romanticism. for example, the brothers Grimm and Vuk Karadžić (Serbian folktales).

This was, briefly stated, Lucien Lévy-Bruhl's thesis in *La Mentalité primitive* (Paris: Alcan, (٧١) 1922) [Eng. trans. Lillian Clare, *Primitive Mentality* (New York: Macmillan, 1923)].

Claude Lévi-Strauss, *La Pensée sauvage* (Paris: Plon, 1962) [Eng. trans. *The Savage Mind* (Chicago, University of Chicago, 1966)].

Robert Jaulin, *La paix blanche* (Paris: Seuil, 1970).

(٧٢)

Vladimir Propp, *Morphology of the Folktale*, trans. Laurence Scott with intro. by Sustana Piorka-Jakobson [Publications of the American Folklore Society, Bibliographical and Special Series, no. 9 (Bloomington, Ind., 1958); 2d ed. rev. (Austin, Tex. University of Texas Press, 1968)].

Claude Lévi-Strauss, "La Structure des Mythes" (1955), in *Anthropologie Structurale* (Paris: Plon, 1958) [Eng. trans. Claire Jacobson and Brooke Grundfest Schoopf, *Structural Anthropology* (New York: Basic Books, 1963)], and "La Structure et la forme: Réflexions sur un ouvrage de Vladimir Propp, Cahiers de l'Institut de science économique appliquée. 99, serie M, 7 (1960) [in Claude Lévi-Strauss, *Structural Anthropology II*, trans. Monique Layton (New York: Basic Books, 1976). The essay will also be included in Vladimir Propp, *Theory and History of Folklore*, trans. Ariadna and Richard Martin, intro. by Anatoly Liberman, *Theory and History of Literature*, vol. 5 (Minneapolis: University of Minnesota Press, forthcoming)]

Geza Róheim, *Psychoanalysis and Anthropology* (New York: International Universities Press, 1959).

André M. d'Ans, *Le Dit des arais hommes* (Paris: Union Générale d'Édition, 1978).

(٧٧)

Ibid., p.7.

(٧٨)

(٧٩) استخدمتها هنا بسبب الاتيكيت البراجماتي الذي يحيط بنقل الحكايات؛ ويفصله العالم الأنثروبولوني بمثابة كبرياء. راجع:

Pierre Clastres, *Le grand Parler: Mythes et chants sacrés des Indiens Guaraní* (Paris: Seuil, 1972).

Gérard Genette, *Figures III* (Paris: Seuil, 1972) (A.0) [Eng. trans. Jane E. Lewin, *Narrative Discourse* (New York: Cornell University Press, 1980)].

See note 34.

(A1)

(A٧) العلاقة بين الوزن والنبر، والتي ترمس الإيقاع وتلبيه، هي في سحر تأمل هيجل حول التخليق. راجع القسم ٤ من تصدير *Phenomenology of Spirit*.

(A٣) أود أن أشكر أندريه دآنر André M. d'Ans بامدادي بهذه المعلومة.

See Daniel Charles's analyses in *Le Temps de la voix* (Paris: Delarge, 1978) and those of Dominique Avron in *L'Appareil Musical* (Paris: Union Générale d'Édition, 1978).

See Mircea Eliade, *Le Mythe de L'Éternel retour: Archétypes répétitions: Archétypes et répétitions* (Paris: Gallimard, 1949) [Eng. trans. Willard R. Trask, *The Myth of the Eternal Return* (New York: Pantheon Books, 1954)].

The example is borrowed from Frege, "Über Sinn und Bedeutung" (1892) [Eng. trans. Max Black (A٦) and Peter Geach, "on Sense and Reference" in translations from the *Philosophical Writings of Gottlob Frege* (Oxford: Blackwell, 1960)].

Bruno Latour and Paolo Fabbri "Rhetorique de la Science" Actes de la recherche en Sciences Sociales 13 (1977): 81-99.

Gaston Bachelard, *Le Nouvel Échecard, le Nouvel Esprit Scientifique* (Paris: Presses Universitaires de France, 1934).

Descartes, *Mémoires métaphysiques* (1641), Méditation 4. (٨٨)

See for example Karl G. Hempel, *Philosophy of Natural Science* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1966).

Vincent Descombes, (٩١). لا مجال هنا لمناقشة الصعوبات التي يثيرها هذا الافتراض المسمين المزدوج. راجع L'Inconscient Malgré Lui (Paris:Éd. de Minuit, 1977)

(٩٢). تتجنب هذه الملاحظة صعوبة كبرى. تثير كذلك عند فحص النص: هي التمييز بين ألعاب اللغة و الألعاب الخطائية. وسوف لا أتأقن ذلك هنا.

In the sense indicated in note 90. (٩٣)

Thomas Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago: University of Chicago Press, 1962).

(٩٤) مثلاً موقف الأطفال إزاء أول دروس العلوم. أو الطريقة التي ينسب بها السكان المحليين شروح العالم الأنثولوجي. أنظر (Lévi- Strauss, *The Savage Mind* (not 72) chap. 1)

(٩٥) هذا هو السبب في أن ميتره يعلق على كلاستر قائلاً: لكي تستطيع دراسة مجتمع بدائي لابد له أن يكون قد تحلل بعض الشيء. وبالحل يجب أن يتمكن مصدر المعلومات من السكان الأصليين من رؤية مجتمع من خلال عيون الأنثولوجي؛ لابد أن يتمكن من التساؤل حول أداء مؤسساته وبالتالي حول مشروعيتها. ويستنتج كلاستر وهو يتأمل حول نشلة مع قبيلة آتشي Aché فيقول: وهكذا قبل هزاد الأتشي الهذيان التي لم يطلبوها بينما رفضوا في نفس الوقت محاولات الحوار. لأنهم كانوا من القرة بحيث لا حاجة لهم به؛ وكنا نبدأ في الحديث حين يرمضون أو يردد كارتري في: M. Canby, "Pierre Clastres, *Liber 4* (1978)

(٩٦) حول الايديولوجيا العنصرية راجع: Survivregl 1971 وأعيد طبعه في: Jaubert & Lévy- Leblond, (Auto) critique (note 26) PP. 51 ff.

وفي نهاية مجموعتهما هناك قائمة بيبليوجرافية تورد الدوريات والجوامع التي تحارب ضد مختلف أشكال إخضاع العلم للنظام.

Victor Goldschmidt, *Les Dialogues de Platon* (Paris: Presses Universitaires de France, 1947). (٩٨)

Gnette, *Figures III* (٩٩) هذه المصطلحات مستعارة من جيتيت:

Paul Valéry, Introduction à la méthode de Léonard de Vinci (1894) [(Paris: Gallimard, 1957): (١٠٠) this volume also contains "Marginalia" (1930), "Note et digression" (1919), "Léonard et les philosophes" (1929); Eng. trans. in The Collected Works of Paul Valéry, ed. Jackson Matthews (Princeton: Princeton University Press, 1956-75), vol. 8].

Pierre Aubenque, *Le Problème de L'Être chez Aristote* (Paris: Presses Universitaires de France, 1962). (١٠١)

Pierre Duhem, *Essai sur la notion de théorie physique de Platon à Galilée* (Paris: Hermann, 1908) Eng. trans. Edmund Doland and Chaninah Maschler, *To Save the Phenomena: An Essay in the Idea of Physical Theory from Plato to Galileo* (Chicago: University of Chicago Press, 1969)); Alexandre Koyré, *Études Galiléennes* (1940; Hermann, 1966 [Eng. trans. John Meppan, *Galileo Studies* (Hassocks, Eng.: Harvester Press, 1978)]); Thomas Kuhn, *Structure of Scientific Revolutions*. (١٠٢)

Michel de Certeau, Dominique Julia, Jacques Revel, *Une Politique de la langue: la Révolution Française; et les patois* (Paris: Gallimard, 1975).

(١٠٤) حول التفرقة بين التعميمات والمعايير راجع:

G. Kallinowski, "Du Métalangage en logique, Réflexions sur la logique déontique et son rapport avec la logique des normes," Documents de travail 48 (Université di Urbino, 1975).

(١٠٥) نجد أثرًا لهذه السياسة في خلق فصل للفلسفة عند نهاية التعليم الثانوي في فرنسا، وفي اقتراح جماعة أبحاث تعليم الفلسفة (GREPI) بتدريس "بعض" الفلسفة بدءاً من بداية الدراسات الثانوية. انظر: Qui a peur de la philosophie? (Paris: Flammarion, 1977), sec.2. "La Philosophie déclassée"

ويبدو أن هذا هو أيضاً ترجمة حلقة بحث CRRP في كيبيك

خصوصاً بصدد مناهج الفلسفة أنظر مثلاً:

Cahiers de L'enseignement collégial (1975-76) for philosophy)

See H. Jarré, "L'Université et les besoins de la société contemporaine" Cahiers de (١٠٦)
L'Association internationale des Universités 10 (1970): 5" quoted by the Commission d'étude sur les universités, Document de consultation (Montréal, 1978)

(١٠٧) يمكن العثور على تعبير "قوي" صوفي - عسكري تقريباً عن ذلك في:

Julio de Mesquita Filho, Discurso de Paraninfo de primeiro turno de licenciadas pels. Faculdade de Filosofia, Ciências e Letras da Universidade de São Paulo (25 January 1937)

كما نجد تعبيراً عنه معدلاً ليناسب مشكلات التنمية البرازيلية الجديدة في:

Relatório do Grupo de Trabalho, Reforma Universitária (Brasília: Ministries of Education & Culture etc., 1968)

وهذه الوثائق جزء من ملف عن الجامعة في البرازيل، تكرمت بإرساله إليّ هيلينا شامليان Helena C. Chamlian ومارثا راموس دي كارفالو Marthas Ramas de Carvalho من جامعة ساو باولو.

The documents are available in French thanks to Miguel Abensour and the Collège de philosophie: Philosophes de l'Université: 1. l'idéalisme allemand et la question de l'université (Paris: Payot, 1979). The collection includes texts by Schelling, Fichte, Schleiermacher, Humboldt, and Hegel.

"Über die innere und äussere Organisation der höheren wissenschaftlichen Anstalten in Berlin" (١٠٨)
(1810), in Wilhelm von Humboldt (Frankfurt, 1957), P. 126.

Ibid- P. 128. (١١٠)

Friedrich Schleiermacher, "Gelegentliche Gedanken über Universitäten in deutschen Sinn, (١١١)
nebst einem Anhang über eine neu zu errichtende" (1808), in E. Spranger, ed., Fichte, Schleiermacher, Steffens über das Wesen der Universität (Leipzig, 1910), P. 126ff

(١١٢) "من المتحرف به عموماً أن تدريس الفلسفة هو أساس كل نشاط جامعي" (المرجع السابق - ص ١٢٨).

(١١٣) حلل آلان تورين Alain Touraine التناقضات المتضمنة في هذا النقل في:

Université et société aux Etats-Unis (Paris: Seuil, 1972) PP. 32-40.

(١١٤) وهي مبرجوعة حتى في استنتاجات روبرت نيشيت:

Robert Nisbet, The Degradation of the Academic Dogma: The University in America, (١١٥)
المؤلف أستاذ بجامعة كاليفورنيا، في ريفرسايد. 1945-70 (London: Heinemann, 1971).

See G. W. F. Hegel, Philosophie des Rechts (1821) [Eng. trans. T. M. Knox, Hegel's Philosophy of Right (Oxford: Oxford University Press, 1967)].

See Paul Ricoeur, Le Conflit des interprétations. Essais d'herméneutique (Paris: Seuil, 1969) (١١٦)
[Eng. trans. Don Ihde, The Conflict of Interpretations (Evanston, Ill.: North-western University Press, 1974)]; Hans Georg Gadamer, Wahrheit und Methode 2d ed. (Tübingen: Mohr, 1963) [Eng. trans. Garrett Barden and John Cumming, Truth and Method (New York: Seabury Press, 1975)].

(١١٧) حذ منطوقين (١) "صعد القمر" (٢) منطوق/صعد القمر/هو منطوق "أشاري" الساتاجا/ صعد القمر/في
المنطوق (٣) يقال أنها المنطوق Le Robert, 1978) pt. 4. autonym
Josette Rey Debove, Le Métalangage (Paris: Le Robert, 1978) pt. 4. autonym
المنطوق (٤). رابع:

(١١٨) مبدأاً كانطلي، علي الأقل في أمور الأخلاق الفرنسية التالية-راجع نقد العقل العملي Critique of Practical Reason. أما حين يصل الأمر إلى السياسة والأخلاق الأميركية، فإن كانط حريص: حيث أن لا أحد يستطيع أن

يتماشى مع الذات، الحيادية الترنسديتالية، فإن من الأصوب نظرياً التوصل إلى حل وسط مع السلطات القائمة. راجع مثلاً:

"Antwort an der Frage: 'Was ist 'Aufklärung?'" (1784) [Eng. trans. Lewis White Beck, in *Critique of Practical Reason & Other Writings in Moral Philosophy* (Chicago: Chicago University Press, 1949)].

Kant, "Antwort"; Jürgen Habermas, *Strukturwandel der Öffentlichkeit* (Frankfurt: Luchterhand, (1991), 1962).

وقد وجه مبدأ Öffentlichkeit ("الجمهور" أو "الجمهورية" بمعنى "إذاعة رسالة خاصة على الجمهور" أو "المنافسة العامة") عمل الكثير من جماعات العلماء في نهاية السنين، خصوصاً جماعة "Survivre" (فرنسا)، وجماعة "العلماء والمهندسون من أجل العمل الاجتماعي والسياسي" (الولايات المتحدة)، وجماعة "الجمعية البريطانية من أجل المسؤولية الاجتماعية في العلم".

A French translation of this text by G. Granel can be found in *Phi*, supplement to the *Annales* (14.) de l'université de Toulouse - Le Mirail (Toulouse: January 1977).

(171) راجع الهامش رقم ١. وقد أورد إيهاب حسن قائمة بجزائري علمية معينة لما بعد الحداثة في كتابه:

"Culture, Indeterminacy, and Immanence: Margins of the (Postmodern) Age," *Humanities in Society* 1 (1978): 51-85.

Claus Mueller uses the expression "a process of delegitimation" in *The Politics of Communitarianism* (New York: Oxford University Press, 1973), p.164.

(172) "طريق الشك... طريق اليأس... نزعة الشك". هكذا يكتب هيجل في تمثيل فينومينولوجيا الروح، ليصف أثر الدافع التأمل على المعرفة الطبيعية.

(173) خشية أن أثقل هذا التقرير، أرجأت إلى دراسة تالية عرض هذه المجموعة من القراءات. راجع:

"Analyzing Speculative Discourse as Language - Game," *The Oxford Literary Review*, 4 no.3 (1981): 59-67.]

Nietzsche, "Der europäische Nihilismus" (MS. N VII 3); "der Nihilismus, ein nonnormaler Zustand" (174) (MS. W II 1); "Kritik der Nihilismus" (MS. W VII 3); "Zum Plane" (MS. W II 1), in *Nietzsches Werke kritische Gesamtausgabe*, vol. 7, pts. 1 and 2 (1887-89) (Berlin: De Gruyter, 1970). These texts have been the object of a commentary by K. Ryjik, Nietzsche, le manuscrit de Lenzer Heide (typescript, Département de philosophie, Université de Paris VIII [Vincennes]).

"On the future of our educational institutions," in *Complete Works* (note 35), vol. 3. (175)

Martin Buber, *Ich und Du* (Berlin: Schocken Verlag, 1922) [Eng. trans. Ronald (176)

G. Smith, *I and Thou* (New York: Charles Scribner's Sons, 1937)]. and *Dialogisches Leben* (Zürich: Müller, 1947); Emmanuel Lévinas, *Totalité et Infinité* (La Haye: Nijhoff, 1961) [Eng. trans. Alphonso Lingis, *Totality and Infinity: An Essay on Exteriority* (Pittsburgh: Duquesne University Press, 1969)]. and "Martin Buber und die Erkenntnis theorie" (1958), in *Philosophen des 20. Jahrhunderts* (Stuttgart: Kohlhammer, 1963) [Fr. trans. "Martin Buber et la théorie de la connaissance," in *Noms Propres* (Montpellier: Fata Morgana, 1976)].

Philosophical Investigations, sec. 18, p. 8. (177)

Ibid (178)

Ibid (179)

:"La taylorisation de la recherche", in *(Auto) critique de la science* (note 26), راجع مثلاً (180)
pp.29-193 And especially D. J. de Solla Price, *Little Science, Big Science* (New York: Columbia U.P., 1963).

وهو يركز على الفجوة بين عدد صغير من الباحثين ذوي الإنتاجية المرتفعة (مقدرة بالانشر) وبين كتلة ضخمة من الباحثين ذوي الإنتاجية المنخفضة. وعدد المجموعة الأخيرة يتزايد بقليل مُنْذُ الأولى، بحيث أن عدد الباحثين ذوي الإنتاجية

المرتبة لا يزيد فعلياً إلا كل عشرين سنة. يستتبع برأيي أن العلم منظوراً إليه ككيان اجتماعي هو "غير ديمقراطي" (ص ٥٩) وأن "العالم البارز" متقدم بمائة عام عن "عالم الحد الأدنى" (ص ٥٦).

See J. T. Desanti, "Sur le rapport traditionnel des sciences et de la philosophie," in *La Philosophie silencieuse, ou critique des philosophies de la science* (Paris: Seuil, 1975).

(١٧٣) إن إعادة تصنيف الفلسفة الأكاديمية باعتبارها تندرج في العلوم الإنسانية في هذا الصدد له أهمية تتجاوز بكثير الهرم الهرم الهينة البسيطة. ولست أظن أن الفلسفة بوصفها مشروعية مكتوب لها أن تختفي، لكن من المحتمل ألا تستطيع أداء هذا العمل، أو على الأقل أن تطوره، بدون مراجعة وابطائها مع مؤسسة الجامعة. راجع في هذا الشأن

تصديق:
Projet d'un institut polytechnique de philosophie (typescript, Département de philosophie, Université de Paris VIII (Vincennes), 1979.)

See Allan Janik and Stephan Toulmin, *Wittgenstein's Vienna* (New York: Simon & Schuster, 1974), and J. Piel, ed., "Vienna début d'un siècle," *Critique*, 339-40 (1975).

See Jürgen Habermas, "Dogmatismus, Vernunft und Entscheidung-Zu Theorie und Praxis in der verwissenschaftlichen Zivilisation" (1963), in *Theory and Praxis* (Theory and Practice, abr. ed. of 4th German ed., trans. John Viertel (Boston: Beacon Press, 1971)).

(١٧٤) "العلم الذي يخفي إبتسامته في حقيقته" هو عنوان الفصل ٧٢، المجلد ١، من رواية موزيل، "رجل بلا مزاي".
أوردد ونأش:

J. Bouveresse, "La Problématique du sujet" (note 54).

Aristotle in the *Analytics* (ca. 330 B.C.), Descartes in the *Regulae ad directionem ingenii* (1641) and the *Principes de la Philosophie* (1644), John Stuart Mill in the *System of Logic* (1843).

Gaston Bachelard, *Le Rationalisme appliqué* (Paris: Presses Universitaires de France, 1949); (1978) Michel Serres, "La Réforme et les sept péchés," *L'Arc* 42, Bachelard special issue (1970).

David Hilbert, *Grundlagen der Geometrie* (1899) [Eng. trans. Leo Unger, *Foundations of Geometry* (La Salle: Open Court, 1971)]; Nicolas Bourbaki, "L'architecture des mathématiques," in *Le Linnéisme*, ed. Les Grands Courants de la pensée mathématique (Paris: Hermann, 1948); Robert Blanché, *L'Axiomatique* (Paris: Presses Universitaires de France, 1955) [Eng. trans. G. B. Keene, *Axiomatics* (New York: Free Press of Glencoe, 1962)].

See Blanché, *L'Axiomatique*, chap. 5. (١٤٠)

I am here following Robert Martin, *Logique contemporaine et formalisation* (Paris: Presses Universitaires de France, 1964), pp. 33-41 and 122ff.

Kurt Gödel, "Über formal Unentscheidbare Sätze der Principia Mathematica und verwandter Systeme, I," *Monatshefte für Mathematik* 38 (1931) [Eng. trans. B. Bletzer, *On Formally Undecidable Propositions of Principia Mathematica and Related Systems* (New York: Basic Books, 1962)].

Jean Ladrière, *Les Limitations internes des formalismes* (Louvain: E. Nauwelaerts, 1957). (١٤٣)

Alfred Tarski, *Logic, Semantics, Metamathematics*, trans. J. H. Woodger (Oxford: Clarendon Press, 1956); J. P. Desclés and Z. Guentcheva-Desclés, "Métalangue, métalangage, métalinguistique," *Documents de travail* 60-61 (Université di Urbino, January-February 1977).

Les Éléments des mathématiques (Paris: Herman, 1940-) (١٤٥)

ونقاط الانطلاق الجديدة لهذا العمل يمكن العثور عليها في المحاولات الأولى لعرض "تدريبات" معينة للهندسة الإقليدية.

راجع:
Léon Brunschvicg, *Les Étapes de la philosophie mathématique*, 3rd. ed. (Paris: Presses Universitaires de France, 1947).

Thomas Kuhn, *Structure of Scientific Revolutions* (note 94). (١٤٦)

A classification of logico-mathematical paradoxes can be found in P. P. Ramsey, *The Foundations of Mathematics and Other Logical Essays* (New York: Harcourt & Brace, 1931). (١٤٧)

See Aristotle, *Rhetoric* 2. 1393a ff. (١٤٨)

(١٤٩) المشكلة هي مشكلة الشاهد وكذلك مشكلة المصدر التاريخي: هل الواقعة معروفة بالسبع أو العيان؟ وقد وضع هيرودوت هذه التفرقة. راجع:

F. Hartog, "Hérodote rapsode et arpenteur," *Hérodote* 9 (1977): 55-65.

A. Gehlen, "Die Technik in der Sichtweise der Anthropologie," *Anthropologische Forschung* (١٥٠) (Hamburg: Rowohlt, 1961).

André Leroi-Gourhan, *Milieu et techniques* (Paris: Albin-Michel, 1945), and *Le Geste et la parole* (١٥١) (Paris: Albin-Michel, 1964).

Jean Pierre Vernant, *Mythe et pensée chez les Grecs* (Paris: Maspero, 1965) especially sec. 4, (١٥٢) "Le travail et la pensée technique" [Eng. trans. Janet Lloyd, *Myth and Society in Ancient Greece* (Brighton, Eng.: Harvester Press, 1980)].

Jurgis Baltrušaitis, *Anamorphoses, ou magie artificielle des effets merveilleux* (Paris: O. (١٥٣) Perrin, 1969) [Eng. trans. W. J. Strahan, *Anamorphic Art* (New York: Abrams, 1977)].

Lewis Mumford, *Technics and Civilization* (New York: Harcourt, Brace, 1963); Bertrand Gille, (١٥٤) *Historie des Techniques* (Paris: Gallimard, Pléiade, 1978).

A striking example of this, the use of amateur radios to verify certain implications of the theory of relativity, is studied by M. J. Mulkey and D. O. Edge, "Cognitive, Technical, and Social Factors in the Growth of Radio-Astronomy," *Social Science Information* 12, no. 6 (1973): 25-61.

(١٥٦) بطور ملڪاي Mulkey نموذجاً مرناً للاعتماد النسبي للتكنولوجيا والمعرفة العلمية في "The Model of Branching," *The Sociological Review* 33 (1976): 509-26. رئيس I. Brooks، "رئيس لجنة العلم والجمهور بالأكاديمية القومية للعلوم، والمؤلف المشارك لتقرير بروكس (١٥٧) (OCDE, June 1971)، منتقداً منهج الاستثمار في البحث والتطوير خلال الستينات،" كان أحد آثار السباق للوصول إلى القمر هو زيادة تكاليف الابتكار التكنولوجي إلى النقطة التي يصبح عنها مفرط التكلفة... والبحث بالمضي المحدود هو نشاط طويل المدى؛ والتعجيل السريع أو الإبطاء السريع له ينطوي على اتفاق غير ظاهر وعلى قدر كبير من عدم الكفاءة. فالإنتاج الذهني لا يمكنه تجاوز إبطاء معين.

(١٥٨) كان هذا أحد شروط لازار. مثلاً Lazarsfeld للموافقة على تأسيس ما أصبح يعرف باسم مركز أبحاث ومائل الاتصال الجماهيرية في برينستون عام ١٩٣٧. وقد سبب ذلك بعض التوتر؛ فقد رفضت صناعات الراديو الاستثمار في المشروع وقال النابم أن لازار سفلد كان يبدأ الأشياء لكنه لا يكمل أي منها. وقد تآل لازار سفلد نفسه لوريسون Morri-son، "أنا عادة ما أحض الأشياء سوريا وأمل أن تعمل" أورد.

D. Morrison, "The Beginning of Modern Mass Communication Research," *Archives européennes de sociologie* 19, no. 2, (1978): 347-59.

(١٥٩) في الولايات المتحدة، كانت الأموال التي خصصتها الحكومة الفيدرالية للأبحاث والتطوير، في عام ١٩٥٦، مساوية للأموال القادمة من رأس المال الخاص؛ وقد ناقشتها منذ ذلك الحين (١٥٦) (OCDE, 1956).

(١٥٩) يقدم روبرت نيسبت (Robert Nisbet, *Degradation* (note 114) chap. 5) وصفاً مريراً لتفلسف "الرأسمالية المتأخرة" في الجامعة في شكل مراكز أبحاث مستقلة عن الأقسام الأكاديمية، والعلاقات الاجتماعية في تلك المراكز ترفع الاضطراب في التقاليد الأكاديمية. راجع كذلك:

(Auto) critique de la science (note 26), the chapters, "Le prolétariat scientifique," "Les chercheurs," "La Crise des mandarins."

Niklas Luhmann, *Legitimation durch Verfahren* (Neuwied: Luchterhand, 1969). (١٦٠)

(١٦١) يكتب مولر Mueller، معلقاً على لومان، "في المجتمع الصناعي المتقدم، يحل محل الشريعة القانونية - العقلانية مشروعية تكنولوجية لا تولي أي إهدام لمعتقدات المواضع أو الأخلاق في ذاتها."

(Politics of Communication [note 122], p. 135).

Gilles Fauconnier gives a linguistic analysis of the control of truth in "Comment contrôler la (١٦٢)

(١٦٣) هكذا، في عام ١٩٧٠، تم حث لجنة المنح الجامعية البريطانية "على تولي دور أكثر إيجابية في الإنتاج، والتخصص، وتركيز الموضوعات، والتحكم في البناء من خلال وضع حدود للتكلفة".

[The Politics of Education: Edward Boyle & Anthony Crosland in Conversation with Maurice Kogan (Harmondsworth, Eng.: Penguin, (1971) P. 196]

وقد يبدو أن هذا مناقض للتصريحات من قبيل تصريح بروكس، الذي أوردته أنثا (الهامش رقم ١٥٦) لكن ١- قد تكون الاستراتيجية "ليبرالية" والتكتيكات "سلطوية"، كما يقول إدواردز في موضوع آخر. ٢- أن السؤالية في إطار مراتبية السلطات العامة عادة ما توخذ بأشيق معانيها. أي بمعنى القدرة على الدفاع عن الأداة، القابل للحساب لمشروع معين. ٣- ليست السلطات العامة حرة دائماً من شروط الجماعات الخاصة التي يكرن معيارها للأداء، ملزمة بشكل فوري. وإذا لم يكن بالإمكان حساب فرص الابتكار في البحث، يبدو عندها أن الصالح العام يمكن في مساعدة كل الأبحاث، تحت شروط مختلفة عن تقييم الفعالية بعد فترة معددة.

(١٦٤) خلال حلقات البحث التي أدارها لازارسفيلد في مركز أبحاث برينستون للراديو عام ٣٩-١٩٤٠، عرّف لازويل Linswell عملية الاتصال بصيغة "من يقول ماذا لن من خلال أي قناة وأي تأثير" راجع موريسون "Beginning"

(١٦٥) هذا هو ما يعرّفه باروسوز على أنه "النشاطية الأدائية" ويعبّده إلى حد الخطأ بينه وبين "العقلانية الإدراكية"، إن توجيه العقلانية الإدراكية متضمن في الثقافة العامة للنشاطية الأدائية لكنها لا تصبح صريحة بدرجة أو بأخرى وتلقي

تقديرًا عاليًا إلا بين الطبقات المتعلمة والمتقنين الذين يطبقونها بشكل أوضح في مساعيهم المهنية" [Talcott Parsons & Gerald M. Platt, "Considerations on the American Academic Systems", Minerva 6 (Summer 1968): 507; cited by Alain Touraine, Université et société (note 113), p. 146]

(١٦٦) ما يسميه مولر باسم الانتلجنسيا المهنية، مقابل الانتلجنسيا التقنية ومعتقياً أثره جون جالبريث John Kenneth Galbraith، يصف النزاع ومقاومة الانتلجنسيا المهنية في وجه المشرعية التكنوقراطية (Politics of Communication [note 122], pp. 172-77).

(١٦٧) (M. Devèze, Histoire contemporaine de l'université (Paris: SEDES, 1979)

في بداية السنة الفراسية ١٩٧٠-١٩٧١، كان ٣٠-٤٠٪ من الشباب في سن ١٩ مسجلين في التعليم العالي في كندا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، ويوغوسلافيا، ونحو ٢٠٪ في ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، واليابان، وهولندا. وفي كل هذه البلاد تضاعف الرقم مرتين أو ثلاثة منذ ١٩٥٩ وأطبقاً لنسب المصدر، وقد زادت نسبة الطلبة إلى مجمل السكان من نحو ٤٪ إلى نحو ١٠٪ في أوروبا الغربية، ومن ٦.١٪ إلى ٢١.٣٪ في كندا، ومن ١٥.١٪ إلى ٣٧.٤٪ في الولايات المتحدة.

(١٦٨) في فرنسا، زادت الميزانية الإجمالية للتعليم العالي (دون حساب المركز القومي للأبحاث العلمية) من ٢٠٧٥ مليون فرنك عام ١٩٦٨ إلى ٥٤٥٤ مليون عام ١٩٧٥، مما يمثل انخفاضاً من نحو ٥٥٪ إلى ٣٩٪ من إجمالي الناتج القومي. وجاءت الزيادات بالأرقام المطلقة في مجازلات الأجور، ونفقات التشغيل، والمنح؛ وظلت الكليات المخصصة لدعم الأبحاث ثابتة تقريباً (Devèze, Histoire, pp. 447-50). ويقرر ديتيد أن الطلب علي درجات الدكتوراه في السبعينات لم يكبد يزيد عنه في الستينات (ص ٢١٢ وأنظر الهامش رقم ١٥٦).

(١٦٩) بمصطلحات مولر، Politic of Communication (أنظر الهامش ١٢٢).

(١٧٠) هذا ما ناقشه دوفني J. Dufny ورويو M. Rioux تحت لافتة "التأهيل الثقافي". راجع: "Inventaire et bilan de quelques expériences d'intervention de l'université", in L'Université dans son milieu action et responsabilité (AUELP conference, Université de Montréal, 1971), 155-62).

ويتنقد المؤلفان ما يسميانه باسم نوعي الجامعات الأمريكية الشمالية: كليات الفنون الحرة، التي يكون فيها التعليم والأبحاث منفصلة تماماً عن الطلب الاجتماعي، والجامعة التعددية، المستعدة لتقديم أي تعليم يكون المجتمع مستعداً

لدفن قيمته. وحول هذا النظام الأخير، راجع: Clark Kerr, The uses of the University: With a Postscript -1972 (Cambridge, Mass. Harvard University Press. 1972).

وفي نفس الاتجاه، يدين نزعة التدخل الجامعي في المجتمع والتي يوصي بها دوفني وويرو، أنظر وصف جامعة المستقبل الذي يقدمه ألبرت M. Alliot خلال نفس المؤتمر: "البنيات الأمثل للمؤسسة الجامعية"، المرجع السابق ص ٥٥. ١٤١-١٤٤. ويختم ألبرت قائلاً: "نحن نؤمن بالبنيات، حين يجب أن تكون أقل ما يمكن". وكان هذا هدف المركز التجريبي، الذي أصبح فيما بعد جامعة باريس الثامنة (فانسين)، كما أعلن عند إنشائها عام ١٩٦٨ رابع: في ذلك ملك:

Vincennes ou le désir d'apprendre (Paris: Alain-Moreau, 1979).

(١٧١) خبرة المؤلف الشخصية تقول أن هذه كانت الحالة بالنسبة لعدد كبير من الأقسام في فانسين.

(١٧٢) قانون إصلاح التعليم العالي الصادر في ١٢ نوفمبر ١٩٦٨، يعد التعليم المستمر (مُدركاً بمعنى مهني النزعة) بين واجبات التعليم العالي، الذي يجب أن يكون مفتوحاً أمام الطلبة السابقين وأمام من لم يتمكنوا من الدراسة، لكي يتبع لهم زيادة فرصهم في الترقى أو في تغيير وظائفهم، طبقاً لدرائهم.

(١٧٣) في حوار مع تلي-ست-جور Télé-Sept-Jours (١٧ مارس ١٩٧٩)، أعلن وزير التعليم الفرنسي، الذي كان قد أوصى شخصياً ببيت مسلسل المحرقة Holocaust على القناة الثانية لطلاب المدارس العامة (وهي خطوة غير مسبوقة)، أعلن أن محاولة قطاع التعليم لخلق أداة سمعية - بصرية مستقلة خاصة به قد فشلت وأن المهمة الأولى للتعليم هي تعليم الأطفال كيف يختارون برامجهم على التلفزيون.

(١٧٤) في بريطانيا، حيث زادت مساهمة الدولة في التفتتات الرأسمالية وتفتتات التشغيل للجامعات من ٢٠٪ إلى ٨٠٪ فيما بين عام ١٩٢٠ و ١٩٩٠، ولجأت لجنة المنح الجامعية الملحق بوزارة الدولة للعلم والجامعات، هي التي توزع الدعم السنوي بعد دراسة الاحتياجات وخطط التطوير التي تتقدم بها الجامعات. أما في الولايات المتحدة، فإن كل السلطة بيد الأتاء.

(١٧٥) في فرنسا، يعني هذا توزيع الأموال المخصصة لمصاريف التشغيل والمعدات بين الأقسام. وليس للوجهين سلطة على المراتب الأ في حالة المستخدمين المؤقتين. أما تمويل المشرعرات وإعادة التنظيم الإداري، الخ.، فنقتطع من إجمالي ميزانية التاريس المخصصة للجامعة.

(١٧٦) Marshall McLuhan, Essays (Montreal: Hartubise Ltd., 1977); P. Antoine, "Comment s'informer?" *Projet* 124 (1978): 395-413.

(١٧٧) من المعروف أن استخدام أطراف التوصيل الذكية يُدرس لتلايف المدارس الأطفال في اليابان. وفي كندا، تستخدم هذه الأطراف بانتظام بواسطة أقسام الكليات والجامعات المنفصلة.

(١٧٨) جرى اتباع هذه السياسة من جانب مراكز الأبحاث الأمريكية منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية.

(١٧٩) يكتب نورا ومنيك: Nova & Mine (L'Informatisation de la Société [note9] p.16. "لم يعد التحدي الرئيسي أمام الأقطاب المتقدمة للبشرية هو السيطرة على المادة - فهذه السيطرة قد تحققت فعلاً. إن التحدي بالآخرى هو إنشاء شبكة من الروابط تتيح للمعلومات والتنظيم أن يتقدما سوياً.

Anatol Rapoport, *Fights, Games, and Debates* (ANN Arbor: University of Michigan Press, ١٨٠٠ 1960).

(١٨١) This is Mulkay's Branching Model (see note 156). Gilles Deleuze has analyzed events in terms of the intersection of series in *Logique du sens* (Paris: Editions de Minuit, 1969) and *Différence et répétition* (Paris: Presses Universitaires de France, 1968).

Time is a variable in the determination of the power factor in dynamics. See also Paul Virilio, (١٨٢) *Vitesse et politique* (Paris: Galilée, 1976) [Eng. trans. *Speed and Politics* (New York: Semiotexte, forthcoming)].

Jacob L. Moreno, *Who shall survive?* rev. ed. (Beacon, N. Y.: Beacon House, 1953). (١٨٣)

(١٨٤) من أشهرها: مركز أبحاث الإتصال الجامعي (برنستون)؛ ومعهد الأبحاث العقلية (بالرأفطور)؛ ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (بوسطن)؛ ومعهد الأبحاث الاجتماعية Institut für Sozialforschung (فرانكفورت).

ويقوم جزء من حجة كلارك كير Clark Kerr في تجنيد ما يسميه مدينة الأفكار Ideapolis على أساس مبدأ أن البحث الاجتماعي يزيد الإبتكارية. (Uses of the University, pp. 91ff.)

(١٨٥) يحاول سولابرايس Salla Price, Little Science, Pig Science, (note 131) تأسيس علم للعلم. فهو يؤسس التوازنين (الإحصائية) للعلم كموضوع اجتماعي. وقد أشرت بالفعل إلى قانون التقسيم غير الديمقراطي في الهامش ١٣١. وهناك قانون آخر، هو قانون "الكليات الخفية"، يصف تأثير العدد المتزايد من المنشورات وتشتيع قنوات المعلومات في المؤسسات العلمية: يميل "أرستوقراطي" المعرفة إلى الرد على ذلك بإقامة شبكات مستقرة للاتصال الشخصي تضم نحو مائة عضو مختارين على الأكثر. وقد قدمت ديانا كرين تحليلاً على أساس القياس الاجتماعي لهذه الكليات في Diana Crane, Invisible Colleges (Chicago & London: University of Chicago Press, 1972). See Lécuyer, "Bilan et perspectives" (note 24).

(١٨٦) Benoît Mandelbrot ملحقاً بضم "رسوماً تخطيطية بهوجرافية وتاريخية (ص ص. ٢٤٩ - ٢٧٣) لهاذين في الرياضيات والفيزياء جرى الاعتراف بهم متأخرين أو لم يعترف بهم على الإطلاق، رغم خصوبة أبحاثهم، لأن اهتماماتهم كانت غير مألوفة.

(١٨٧) أحد الأمثلة الشهيرة على ذلك هو الجدل حول الحتمية الذي سببته ميكانيكا الكم. راجع مثلاً J. M. Lévy - Leblond, "Le grand débat de la mécanique quantique," La Recherche 20 (1972): 137-44. وهو تقديم لمراسلات بورن-آينشتين. وتاريخ العلوم الإنسانية خلال القرن الماضي حافل بتلك الانتقالات من الخطأ إلى الأخطاء لولوجي إلى مستوى الميتا-لغة.

(١٨٨) يقدم إيهاب حسن "صورة" لما يسميه الحائية في: "Cukure, Indeterminacy, and Immanence" (note 121).

(١٨٩) أنظر الهامش ١٤٢

Pierre Simon Laplace, Exposition du système du Monde, 2 vols. (1796) [Eng. trans. Henry (١٩٠) Herte, The System of the World, 2 vols, (Dublin: Dublin University Press, 1830)].

"Del Rigo en la ciencia," in Historia, ed. (Buenos Aires: Emecé, 1954), pp. 131-32. [Eng. (١٩١) trans. N. T. di Giovanni, A Universal History of Infamy (New York: Dutton, 1972)].

Information itself costs energy, and the negentropy it constitutes gives rise to entropy. (١٩٢) Michl Serres often refers to this argument, for example, in Hémés II: La Traduction. (Paris: Editions de Minuit. 1974), p. 92.

I follow Ilya Prigogine and I. Stengers, "La Dynamique, de Leibniz à Lucrèce," Critique 380, (١٩٣) Serres special issue (1979): 49.

Jean Baptiste Perrin, Les Atomes (1913; Paris: Presses Universitaires de France 1970,) pp. (١٩٤) 14-22. The text is used by Mandelbrot as an introduction to l'fractals.

Quoted by Werner Heisenberg, Physics and Beyond (New York: Harper & Row, 1971). (١٩٥)

(١٩٦) في بحث مقدم لأكاديمية العلوم (ديسمبر ١٩٢١)، يقترح بويرل Borel أنه "في الألعاب التي تكون فيها أفضل طريقة للعب غير موجودة" (الألعاب دون معلومات كاملة)، "قد يتساءل المرء، في غياب شفرة اختبرت مرة واحدة وإلى الأبد، عما إذا كان من الممكن اللعب بطريقة رابحة بتغيير اللعبة". وعلى أساس هذه التفرقة يبين فون نويمان-von Neu-mann أن هذه الاحتماليات للقرار هي في حد ذاتها، في حالات معينة، "أفضل طريقة للعب". راجع: George Guillaud, Éléments de la théorie mathématique des Jeux (Paris: Dunod, 1968) pp. 17-21 & J. P. Séries, La Théorie de Jeux (Paris: Presses Universitaires de France, 1974)

ويستخدم الفنانين "ما بعد الحداثيين" هذه المفاهيم على نحو متواتر. أنظر مثلاً John Cage, Silence & A year from Monday (Middletown, Conn.: Wesleyan University Press, 1961 & 1967).

سيزان. ماهو الافتراض المسبق الذي يُحدث دوشامب Duchamp قطبعة معه عام ١٩١٢ هو افتراض أن لابد أن المرء يصنع لوحة، ولو كانت تكعيبية. ويطرح بورين للتساؤل ذلك الافتراض المسبق الآخر الذي يعتقد أنه أقلت سلباً من عمل دوشامب: أي، مكان تقديم العمل. في تسارع مدته، تستيق الأجيال نفسها. لا يمكن لعمل أن يصبح حدثاً إلا إذا كان ما بعد حدثاً أولاً، وما بعد الحدث بناءً على هذا الفهم ليست الحداثة عند نهايتها بل في حالة الميلاد، وهذه الحالة دائمة.

الأ أنني لأود أن أبقى طويلاً مع هذا المعنى الميكانيكي بعض الشيء. للكلمة. إذا كان صحيحاً أن الحداثة تحدث خلال تراجع الواقعي ووفقاً للعلاقة السامى بين ما يقبل التقديم وما يقبل الإدراك، فإن بالإمكان، في إطار هذه العلاقة، التميز بين مقامين two modes (إذا استخدمنا لغة الموسيقيين). إذ يمكن التشديد على عجز ملكة التقديم، على الخنن إلى الحضور الذي تحسُّه الذات البشرية، على الإرادة الغامضة والعقيم التي تسكن هذه الذات رغم كل شيء. كما يمكن التشديد على قوة ملكة الإدراك، على "لانسانيته" إذا شئنا (وهذه هي السمة التي طالب بها أبوللينير-Apollinaire الفنانين الحداثيين)، حيث أنه ليس من شأن فهمنا ما إذا كانت الذائقة أو المخيلة تستطيع أن تكون نداءً لما تدركه أم لا. كذلك يمكن التشديد على اتساع الوجود والابتهاج الذي ينشأ من اختراع قواعد جديدة للعبة، سواء كانت هذه اللعبة تصويرية، أو فنية، أو سواهما. وسوف يتضح ما أفكر فيه إذا رتبنا بطريقة تخطيطية جداً بعض الأسماء على لوحة شطرنج تاريخ حركات الطليعة: على جانب السوداوية، التعبيريون الألمان، وعلى جانب التجديد novatio، براك وبيكاسو، على الجانب الأول مالفيتش وعلى الآخر ليسيتسكى Lissitsky، على الجانب الأول شيريكو Chirico وعلى الآخر دوشامب. قد تكون الظلال التي تميز بين هذين المقامين mode متناهية الصغر؛ وعادةً ما تتواجد معاً في نفس القطعة الفنية، ولا يكاد يمكن تمييزها؛ لكنها تشهد على وجود اختلاف (undifférend) يعتمد عليه مصير الفكر وسوف يظل يعتمد لزمن طويل، بين الأسى وبين المحاولة.

يُلمحُ كلُّ من عمل بروسـت Proust وجويس Joyce إلى شيء يستعصي على التقديم. وربما كان التلميح allusion، الذي لفت انتباهي إليه مؤخراً باولو فابري Paolo Fabbri، شكلاً من أشكال التعبير لاغنى عنه للأعمال التي تنتمي إلى جماليات السامي. لدى بروسـت، نجد أن ما يجري تجنُّبه كشم لهذا التلميح هو هوية الوعي، الذي يقع ضحية إفراط الزمن (au trop de temps). لكن الضحية، لدى جويس، هي هوية الكتابة التي تقع ضحية إفراط الكتاب (au trop de livre) أو الأدب.

إن بروسـت يستحضر ما لا يقبل التقديم بواسطة لغة لا تتغير في صرفها ومفرداتها وكتابة لا تزال تنتمي في كثير من مؤدياتها operators لجنس السرد الروائي. ومن المسلم به أن المؤسسة الأدبية، كما يرثها بروسـت من بلزاك Balzac وفلوبير Flaubert، قد تم تخريبها من حيث أن البطل لم يعد شخصية بل هو الوعي الداخلي بالزمن، ومن حيث أن تعاقب الحكاية diegetic diacrony، الذي كان فلوبير قد حطمه، يوضع هنا موضع التساؤل بسبب الصوت السردى. ورغم ذلك، لا يثارُ تحدٍ جدي لوحدة الكتاب، لأوديسا ذلك الوعي، حتى إذا كانت تُؤجل من فصل إلى آخر؛ فتساهى الكتابة مع نفسها عبر كل متاهة السرد الذي لا ينتهي، كافٍ لتضمين تلك الوحدة، التي قورنت بوحدة

فينومولوجيا العقل The Phenomenology of Mind

أما جويس فيتتيح ادراك مالا يقبل التقديم في كتابته ذاتها، فهو الدالّ. يتم إحداث التفاعل بين كل مجال المؤدّيات operators السردية وحتى الأسلوبية المتاحة دون اهتمام بوحدة المجموع الكلي، كما يتم تجريب مؤدّيات جديدة. لم يعد لا نحو ولا مفردات اللغة الأدبية تُقبل على أنها مغلقة. بل إنها تظهر، بالأحرى، كاشكال أكاديمية، كطقوس تنشأ من الورع (كما قال نيتشه) وتنتع من إبراز ما يستعصي على التقديم.

هنا، إذن، يكمن الاختلاف: الجماليات الحدائية هي جماليات السامي، رغم أنها جماليات حنين. وهي تتيح إبراز مالا يقبل التقديم بوصفه المضامين الناقصة؛ لكن الشكل، بسبب اتساقه الواضح، يظل يقدّم للقارى. أو المشاهد مادة للعزاء واللذة. لكن هذه المشاعر لا تتشكل بالشعر السامي الحقيقي، الذي هو عبارة عن مزيج كامن من اللذة والألم؛ اللذة لأن العقل يتجاوز كل تقديم، والألم لأن المخيلة أو الذائفة لا تكون مكافئة للمفهوم.

سيكون ما بعد الحدائي، في الحدائي، هو ما يبرز مالا يقبل التقديم في التقديم نفسه؛ هو ما يُنكر على نفسه عزاء الأشكال الجيدة، وإجماع ذوق يتبع المشاركة الجماعية في الحنين إلى ما لا يمكن بلوغه؛ هو ما يبحث عن تقديمات جديدة، لا لكي يستمتع بها بل لكي ينقل حساً أقوى بما لا يقبل التقديم. إن الفنان أو الكاتب ما بعد الحدائي في وضع الفيلسوف؛ فالنص الذي يكتبه، والعمل الذي يُنتجه لا تحكمهما، من حيث المبدأ، قواعد راسخة سلفاً، ولا يمكن الحكم عليهما طبقاً لحكم قاطع عن طريق تطبيق مقولات مألوفة على النص أو العمل. فهذه التواعد والمقولات هي ما يفتش عنه العمل الفني ذاته. الفنان والكاتب، إذن، يعملان دون قواعد لكي يصوغا قواعد ما تم عمله فعلاً ومن هنا حقيقة أن للعمل والنص سمات حدّث؛ ومن هنا، أيضاً، أنهما دائماً ما يأتيان متأخرين جداً بالنسبة لمؤلفهما. وإذا قلنا نفس الشيء بطريقة أخرى، فإن وضعهما في عمل، تحديقهما (mise en oeuvre) [إنجازهما] دائماً ما يبدأ مبكراً جداً. سيكون علينا أن نفهم ما بعد الحدائي طبقاً لتناقض المستقبل post السابق Mode .

ويبدو لي أن المقال (مونتاني Montaigne) ما بعد حدائي، بيننا الشذرة (الاثنينيوم The Athaenecum) حدائي.

وأخيراً، لا بد أن يكون قد اتضح أن مهمتنا ليست تقديم واقع بل اختراع تلميحات إلى ما يقبل الإدراك ولا يمكن تقديمه. وليس لنا أن نتوقع أن تؤثر هذه المهمة على المصالحة الأخيرة بين ألعاب اللغة (التي عرف كائط أنها، تحت اسم الملكات، تفصل فيما بينها هوة)، وأن يكون الوهم المتماهي (الترنسندنالي) (لدى هيجل) هو الوحيد الذي يأمل في الجمع الكلي بينها في وحدة حقيقية. لكن كائط عرف كذلك أن الثمن الذي يُدفع مقابل ذلك الوهم هو الإرهاب. وقد منحنا القرنان التاسع عشر والعشرون من الإرهاب قدر ما نحتمل. لقد دفعنا ثمناً باهظاً للحنين للكل وللواحد، للمصالحة بين المفهوم والمحسوس، بين الخبرة الشغافة والخبرة القابلة للتوصيل. وتحت المطلب العام للنضوب وللتهدئة، يمكننا أن نسع دمدمة الرغبة في العودة إلى الإرهاب، في تحقيق الوهم للإمساك بالواقع. والإجابة هي: لنُشْن حراً على الكلية totality ؛ لكن شهوداً على ما يستعصي على التقديم؛ لنُشْط الاختلافات ونُقدّ شرف الاسم.

